بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة شنـــدي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان:

أثر السياسة المالية على التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٨٤-٢٠١٤م)

إعـــداد الطالبة:

هنادي عبد الله عبد الرحمن محمد الخطيب

إشـــراف الدكتورة:

مواهب قسم السيد محمد

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

الآيـــــة

قال تعالى :

(اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق (2)اقرأ

وربك الأكرم الذي علم بالقلم (3) علم الإنسان ما لم يعلم (4))

صدق الله العظيم

سورة العلق الآية (1-2-3-4)

الإهـــداء

إلى أمي الغالية و أبي العزيز أحلى نشيد بقوله أمي يا نغمة جميلة إلى من حملتني وهن على وهن وعلمتني معنى المحبة والعواطف وكافحة من اجل تعليمي واسعي دوما لأرضاها.

والى أخواني وأخواتي ولى كل من ساهم في أرثاء قواعد العدالة والحق والمساواة وأهدى لهم جهدي المتواضع.

شكر وعرفان

من لا يشكر الناس لا يشكر الله بجزيل وافر الشكر إلى كل من وقف بجانبي حتى يخرج هذا البحث إلى النور.

شكر وعرفان لمشرفي على البحث الأستاذة د/مواهب قسم السيد احمد / لوقوفها بجانبي ومساندتي وتصحيح أخطائي وجزاها الله كل خير عني.

وثانياً الشكر كل الشكر إلى أسرة جامعه شندي وكلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال.

مستخلص البحث

تناول هذا البحث أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (**1984- 2014**م) ، وتمثلت مشكلة البحث في ما مدي فعالية السياسة المالية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية خلال فترة البحث وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهر ، لذلك حاول البحث معرفة أثر كل من الموازنة العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة على التضخم مع تحديد هذه العلاقة بين هذه المتغيرات وبين التضخم ودلالتها إحصائياً خلال الفترة (**1984-2014**م) ومن أهم أهدف البحث التعرف علي السياسة المالية وأهدافها وأدواتها وأثارها الاقتصادية ، والتعرف علي التضخم وماهية أنواعه وأسبابه وأثاره وطرق علاجه، وافتراض البحث أن هنالك علاقة بين عجز الموازنة والتضخم وأن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم وأن هنالك علاقة إحصائية بين الإنفاق العام والتضخم ، وأتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي لتقدير دالة النموذج ، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) عبر برنامج عرض الاقتصاد القياسي (Econom trics ViewS) (Eviews) كما استخدم البحث معادلة الاتجاه العام لكل من عجز الموازنة العامة و والنفقات العامة والإيرادات العامة وأثرها على التضخم، كما أن هذه المؤشرات تؤثر بدرجة كبيرة على التضخم حيث أن 73% من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلي التغير الذي تحدثه المتغيرات وهي عجز الموازنة العامة و والنفقات العامة والإيرادات العامة تم تفسيرها من خلال هذه المؤشرات. وكذلك توصل الباحث إلى عدة نتائج منها إن السياسة المالية المتبعة في السودان خلال الأعوام (2001-2003-2006) أدت إلي تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض الإنفاق الحكومي وتخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي وأن لجوء الحكومة لسياسة الاستدانة من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة كأحد الأسباب الرئيسية للعملية التضخمية في السودان، وعلي ضوء نتائج الباحث أوصي البحث بعدة توصيات وهي السعي قي تطبيق السياسات المالية التي تعمل علي تخفيض وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من سياسات التمويل بالعجز لأنها تؤدي إلي زيادة عرض النقود والذي يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم، وضرورة معالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة وهي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة

وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري.

Abstract

This paper examines the impact of fiscal policy inflation in Sudan during the period from 1984 to 2004 the problem was the extent to which the effectiveness of finance ion ,and avoid the economic effects of this phenomenon and therefore tried to find out the impact of the general budget and public expenditures and public revenues on inflation between the variables and between with the relationship inflation and its statistical sigh finance during the period 1984 to 2014 one of the main objectives of the research is to identify the financial policy and its objectives and tools and economic effects and identify inflation and what is spastic and treatment's she believed there was directly proportional relationship between inclusion and quality education the greater the inclusiveness of the education the greater ,statistically significant inflation and exchange rate, to statistical relationship fiscal expenditure to inflation ,the researcher followed the descriptive approach and statistical analytical method of the least squares statistical method view program translated slandered economy ,the general trend equation was also used for each dud get deficit , public expenditure and public revenues and their impaction inflation ,these indicators also have assign affiant impact on inflation as 73% which occur inflation is due the change that these variables are of the variables in the budget deficit and public expenditure and public revenues have been explained through these indicators, the researcher concluded several results the financial policy followed in Sudan translated during the academic years(2001-2003-

2006) reduce inflation by cutting government spending and reduce the borrowing from the banking system, the government resorted the central bank's borrowing policy to finance the budget deficit as one of the main reasons for the in factionary process in Sudan ,and the results of the researcher recommend searching several recommendations namely the pursuit of fiscal policies that reduce inflation of , increasing gross domestic product and reducing deficit financing policies because it leads to increased money supply which leads to high inflation ,there fore recommend that the effectively namely the rationalization of public spending and rationalization of external diplomatic and parliamentary representation and to reduce public spending entertainment and unnecessary.

قائمة الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
.1	الاستهلال	أ
.2	الإهداء	ب
.3	الشكر والعرفان	ج
.4	مستخلص البحث	د
.5	Abstract	هـ
.6	قائمة الموضوعات	و
.7	قائمة الجداول	ز
.8	قائمة الأشكال	ح
.9	قائمة الملاحق	ط
	أساسيات البحث	
	الدراسات السابقة	
.10	**الفصل الأول : الملامح العامة للسياسة المالية**	
.11	المبحث الأول : مفهوم وأهداف السياسة المالية	
.12	المبحث الثاني : أدوات وأثارا لسياسة المالية	
.13	المبحث الثالث : النظريات المفسرة للسياسة المالية	
.14	**الفصل الثاني : الملامح العامة للتضخم**	
.15	المبحث الأول : مفهوم وأسباب وأنواع التضخم	
.16	المبحث الثاني : طرق قياس التضخم وأثاره وطرق معالجته	
.17	المبحث الثالث : النظريات المفسرة التضخم	
.18	**الفصل الثالث : تحليل أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال الفترة من 1984 م – 2014 م**	
.19	المبحث الأول : السياسة المالية في السودان خلال فترة البحث	
.20	المبحث الثاني : التضخم في السودان خلال فترة البحث	

.21	المبحث الثالث : تحليل تقارير اثر التضخم علي السياسة المالية في السودان	
.22	الملاحق	
.23	النتائج و التوصيات	
.24	المراجع والمصادر	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	**جدول رقم (1) يوضح استقرار السلسة الزمنية (سكون البيانات)**	
2	جدول رقم (2) يوضح اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والتضخم	
3	جدول رقم (3) يوضح اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم	
4	جدول رقم (4) يوضح اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم	
5	جدول رقم (5) يوضح اختبار التكامل المشترك	
6	**جدول رقم (6) يوضح مصفوفة الارتباط**	
7	**جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبارات المعنوية للمعالم المقدَرة**	

قائمة الأشكال

رقم الجدول	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	الشكل رقم (1) هيكل الموازنة العامة	
2	الشكل رقم (2) يوضح حجم التضخم في السودان خلال الفترة من 1984- 2014	
3	الشكل رقم (3) يوضح حجم الإيرادات العامة في السودان خلال الفترة من 1984-2014	
4	الشكل رقم (4) يوضح حجم النفقات العامة في السودان خلال الفترة من 1984-2014	
5	الشكل رقم (5) يوضح حجم عجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة من 1984-2014	
6	الشكل رقم (6) يوضح حجم الإيرادات العامة والإنفاق العام وعجز الموازنة ونسبة التضخم في الفترة من 1984-2014	

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	ملحق (1) استقرار السلسلة الزمنية للتضخم	
2	ملحق (2) استقرار السلسلة الزمنية لمتغير عجز الموازنة	
3	ملحق (3) استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الإيرادات العامة	
4	ملحق (4) استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق العام	
5	ملحق (5) يوضح نموذج الانحدار الخطي المتعدد	
6	ملحق (6) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك	

الفصل الأول

المقدمة

أسا سيات البحث

الدراسات السابقة

أولا أسياسات البحث

1-1 مدخل

إن السياسات الاقتصادية تشتمل علي مجموعة من السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن عند مستوي العمالة الكاملة غير المصحوبة بارتفاع المستوي العام للأسعار

أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات لان مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج ، وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطورات السياسية والاجتماعية لمفهوم الدولة ومنذ عام **1929**م أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية وتستخدم الدولة السياسات المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعني تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج . اكتسبت السياسة النقدية أهميتها عندما أخذت المصارف المركزية التخصيص في الإصدار النقدي والرقابة والائتمان وعلي الأسواق المالية وزادت فاعليتها مع شيوع دور النقود ودفع عجلة التنمية والاستثمار حيث أصبحت العلاقة بين النقود والناتج القومي قوية جدا ، وتعني بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بغرض الحصول علي أهداف معينة . تتمثل السياسة التجارية في مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة ومحددة سابقا كما أن السياسة التجارية لها أبعاد متمثلة في الأهداف التي تعمل السياسة علي تحقيقها وفي الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق الأهداف .

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة علي حد سواء ، غير أن الأسباب ألمنشئه للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة ، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية علي اقتصاديات تلك البلدان وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه .

ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلي حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات السعار المحلية . سنتناول في هذه البحث أثر السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال الفترة من(**1984-2014**)

2-1 مشكلة البحث:

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وأن تقوم الدولة من خلال هذه الساسة بالإضافة إلي سياسات أخري بتحقيق الأهداف المنشودة للاقتصاد من نمو واستقرار وتوظيف وقد أستخدم السودان خلال الفترة محل الدراسة **1984 - 2014**م العديد من الأدوات للسياسة المالية والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات الناتج الوطني وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية .

وشهد السودان معدلات تضخم عاليه خلال فترة البحث رغم السياسات المالية المتبعة وتمثلت مشكلة البحث في ما دور أدوات السياسة المالية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في تحقيق تلك الأهداف ؟ وهل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلي والمقبولة للتضخم وتحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار.

3-1 تساؤلات البحث :

1/ هل هنالك علاقة بين السياسة المالية والتضخم ؟

2/ ماهية أدوات السياسة المالية الأكثر تأثيراً علي التضخم ؟

3/ ما مدي فعالية السياسة المالية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية خلال فترة البحث؟

4/ إلي أي مدي يمكن أن تؤثر السياسة المالية علي التضخم في السودان؟

4-1 أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث في جانبها العلميفي مجالات التحقق من العلاقة التي تربط بين السياسات المالية المتمثلة في أدواتها وهي الموازنة العامة والإنفاق العام والإيرادات العامة وعلاقتها بالتضخم كما يمكن أن يسهم في التراكم المعرفي في مجال الدراسة والبحوث الاقتصادية ولأثري المكتبة وإمكانية الاستفادة من النتائج التي تم التوصل لها في رسم السياسات الاقتصادية .

وتأتي الأهمية العملية للبحث في أنه يفيد الجهات ذات الاختصاص في بيان أثار السياسة المالية علي التضخم، كما يفيد في رسم السياسات الاقتصادية من خلال إضافته كدراسة متخصصة تبني علي أسس علمية لتقديم علاج لمشكلة التضخم للوصول إلي الاستقرار الاقتصادي

5-1 أهدف البحث :

تتمثل أهداف البحث في أهداف معرفية وأهداف توضحيه وأهداف قياسية

الأهداف المعرفية : وتتمثل في الأتي:

1/ التعرف علي السياسة المالية وأهدافها وأدواتها وأثارها.

2/ التعرف علي التضخم وماهية أنواعه وأسبابه وأثاره.

الأهداف التوضيحية : وتتمثل في الأتي:

1/ توضيح العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتضخم.

2/ توضيح أكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً علي التضخم.

الأهداف القياسية : تتمثل في الأتي:

1/ قياس أثر السياسة المالية علي التضخم.

2/ بناء نموذج لبيان أثار السياسة المالية علي التضخم .

6-1 فرضيات البحث

1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة والتضخم .

2/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم .

3/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والتضخم .

7-1 معوقات البحث:

1/ عدم توفر بيانات الدين العام لذلك تكلمنا عنة في الإطار النظري.

2/ ندرة الدراسات التي تناولت التقيم المرحلي لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحديد مدي فعالية السياسة الماليةالتي يتضمنها البرنامج في علاج العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني

8-1 منهج البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد علي وصف البيانات حول موضوع البحث، والمنهج التحليلي الإحصائي باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (**spss**) في تحليل وإختبار الفروض البيانات.

9-1 مصادر البيانات :

يعتمد البحث في شقة النظري علي معلومات المصادر الثانوية المختلفة من المراجع العلمية والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والانترنت ، كما إعتمد في شقة العملي التطبيقي علي جمع البيانات والمعلومات الإحصائية المتلقة بالبحث والحصول عليها

من مصدرها الرسمية ، وتحليل هذة البيانات إحصائيا وقياس مدي تطورها من عدمة خلال وضع البيانات في شكل رسم بياني وإستخدام برامج إحصائية تبين دلالة العلاقات بينها.

1-10 حدود البحث:

حدود مكانية (جمهورية السودان)

حدود زمانية (**1984**م – **2014**م)

1-11 الهيكل التنظيمي للبحث :

يتضمن هذا البحث علي أربعة فصول يحوي الفصل الأول المقدمة وعن موضوع البحث مع توضيح مشكلة البحث والتساولات وأهمية البحث والأهداف والفروض ومنهجية البحث ومصادر جمع المعلومات وحدود البحث الزمانية والمكانية والهيكل التنظيمي للبحث والدراسات السابقة ويتناول الفصل الثاني الملامح العامة للساسة المالية ويحوي ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول مفهوم وأهداف السياسة المالية والمبحث الثاني أدوأت وأثار السياسة المالية والمبحث الثالث النظريات المفسرة للساسة المالية والنظم الاقتصادية أما الفصل الثالث يتناول الملامح العامة للتضخم ويحوي أربعة مباحث ويتناول المبحث الأول مفهوم وأسباب التضخم المبحث الثاني تفسير التضخم والمبحث الثالث أنواع التضخم وطرق قياسه والمبحث الرابع أثار التضخم وطرق معالجتها أما الفصل الرابع يحتوي علي تحليل أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (**1984**م – **2014**م)المبحث الأول السياسة المالية في السودان والمبحث الثاني التضخم في السودان والمبحث الثالث تحليل أثر التضخم على السياسة المالية في السودان المبحث الخامس إختبار الفروض ونتائج وتوصيات البحث وأخيراً المصادر والمراجع والملاحق

ثانياً : الدراسات السابقة :

دراسة(1) إجلال عبد الله عثمان تمثلت الدراسة في أثر السياسة المالية علي متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (2012)

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هو مدي تأثير السياسة علي متغيرات الاقتصاد السوداني، وما هو وأقع الاقتصاد السوداني من هذه المتغيرات وماهية الأهداف المرجوة من السياسة المالية، كما هدفت الدراسة إلي محاولة التعريف بالسياسة المالية وأهم العوامل المؤثر عليها، وتهدف إلي تسليط الضوء علي متغيرات الاقتصاد الكلي، وضعت الدراسة الفرضيات التالية وهي أن تسعي السياسة المالية باستعمال أدواتها المختلفة إلي تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وترتبط السياسة المالية في السودان ارتباط وثيقاً بعوائد قطاع المحروقات، وكانت أهمية الدراسة في توفير بحث علمي يمثل لبنة إضافية في حقل البحث العلمي يضاف إلي جهود ما سبقونا في البحث في هذا الميدان، تم استخدام المنهج التاريخي والإحصائي في الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أنا إشارة معامل الإنفاق الحكومي إشارة موجبة في كل المجالات وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وهي تمثل حجم كل من (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف)، وكلما زادت الحصيلة الضريبية يزداد حجم الإنفاق الاستهلاكي، وأوصت الدراسة علي السعي في تطبيق السياسات المالية التي تعمل علي تخفيض معدلات التضخم وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من سياسات التمويل بالعجز لأنها تؤدي إلي زيادة عرض النقدي والذي بدورة يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم، كما وصت بالحث علي استخدام النماذج القياسية وتحليل الظواهر الاقتصادية لأنها تساعد علي معرفة الحقائق المتعلقة بالمتغيرات والظواهر الاقتصادية .[1]

دراسة(2)ايمان يوسف الحسن، االسياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن في الاقتصاد السوداني (2016).

1) اجلال عبد الله عثمان ، أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، خلال الفترة من (2007م-2010م) ، رسالة دكتوراة، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2012م.

وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو دور السياسة المالية في تحقيق التوازن وماهية الأدوات المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وكما هدفت الدراسة إلي محاولة كشف الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، كما تهدف إلي توضيح مفهوم السياسة المتبعة في السودان ،كما افترضت الدراسة أن السياسة المالية تساهم في تحقيق التوازن في الاقتصاد العام ،وأيضاً افترضت أن عجز الموازنة له تأثير سلبي علي النحو الاقتصادي، وتكمن أهمية الدراسة في أنها توضح دور السياسة المالية في تحقيق التوازن في الاقتصاد العام للدولة ، كما أنة يوضح أهمية عمل الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية بما يتلاءم مع السياسة المالية ، وكان المنهج المتبع في الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي ، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها أن السياسة المالية التي وضعت خلال فترة الدراسة لم تحقق التوازن في الاقتصاد العام المنشود لكنها أدت إلي تخفيض معدل التضخم وتقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي ، كما تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة للتأثير علي النمو والاستقرار الاقتصادي ، فالموازنة بشقيها الإيرادي والإنفاقى هي ضرورية لإحداث تغير جوهري في الاقتصاد كما أوصت الدراسة باتخاذ التدابير اللازمة لضبط وترشيد الإنفاق العام ، وأن تراعي الدولة إنفاق المال العام علي الأهم فالأهم فالأقل أهمية وكما أوصت بالعمل علي التنسيق المستمر بين السياسة المالية والنقدية لإيجاد حلول للمشاكل الناتجة من التضخم وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[1]

دراسة (3)االشاذلي عيس أحمد ، أثر السياسة المالية علي ميزان المدفوعات السوداني (2013).

1) إيمان حسين يوسف الحسين ، السياسة المالية دورها في تحقيق التوازن في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من (2000-2005م) ، رسالة ماجستير ،دراسة وصفية ،غير منشورة ، جامعة الزعيم الازهري ، 2016م .

تتمثل مشكلة الدراسة في أن يجسد ميزان المدفوعات السوداني المعاملات الاقتصادية (التجارية والرأسمالية) لدولة السودان مع العالم الخارجي وبالتالي يشمل قطاعاً ذو أهمية كبري ومكمل للقطاعات الإنتاجية الأخرى وتحاول الدراسة معرفة الأثر الكمي والنوعي الذي أحدثته السياسات المالية علي مكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، كما هدفت الدراسة إلي التعرف علي مفهوم السياسة المالية بصورة عامة والتعرف علي دورها وأثرها علي مناخ الاستثمار وبالتالي علي ميزان المدفوعات السوداني كما هدفت علي التعرف علي ميزان المدفوعات والمشاكل التي تواجه في السودان ، كما افترضت الدراسة أن السياسة المالية خلال الفترة من (1990–2001م) هي ذات مردود إيجابي علي ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة في هذه الفترة ،أيضاً وافترضت أن السياسة المالية خلال الفترة أثرت تأثير يحابيا علي الناتج المحلي الإجمالي والأمر الذي أفرز فائضاً في ميزان المدفوعات في تلك الفترة ، وكانت أهمية الدراسة في أنها محاولة جديدة للإضافة في أدبيات السياسات الاقتصادية الكلية فيما يخص قطاعات المعاملات الخارجية ، كما شهدت الفترة الأخيرة التركيز علي السياسة المالية لإحداث نمو في الاقتصاد السوداني علي عكس التأثير عن طريق التدخلات المباشرة في فترات سابقة وبالتالي هذه الدراسة محاولة لتقيم هذه الدراسة ومدي فعاليتها علي أداء ميزان المدفوعات ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت إلي النتائج التالية وهي أن الانفلات في السياسة المالية قد ساهم في عدم استقرار سعر الصرف وترتب علي ذلك ضغوط علي الحساب الجاري ، وتوصل أيضاً إلي عدم الاستقرار السياسي ينتج عنة هروب الأموال الخاصة من الاستثمار في البلاد وكما يزيد النفقات الحكومية، ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة توفير جو مناسب للاستثمار وتشجيع المستثمرين المحلين وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، والعمل علي الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ينعكس علي الاستقرار الاقتصادي والمالي وبالتالي زيادة الإيرادات وتحسين ميزان المدفوعات والعمل علي استقرار سعر الصرف.[1]

1) الشاذلي عيس أحمد ، أثر السياسة المالية علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (1990-2001م) رسالة ماجستير دراسة وصفية،

الدراسة(4)محمد العربي البدوي محمد، دور السياسة المالية والنقدية في علاج التضخم في السودان (2006م).

وتمثلت مشكلة البحث في أن شهد السودان معدلات تضخم عالية خلال فترة البحث رغم السياسات النقدية والمالية التي يضعها ويتخذها البنك المركزي، وكانت أيضاً في قياس مدي فعالية السياسة المالية والنقدية في السودان للحد من معدلات التضخم العالية وتلافي الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة ومدي فعالية سياسات بنك السوداني المركزي للحد من التضخم خلال فترة البحث ، وكان هدف الدراسة قياس أثر السياسة النقدية والمالية في تخفيض حدة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة ، وهدفت أيضاً إلي تحديد العوامل ذات التأثير الأكبر علي معدلات التضخم ، وبناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين متغيرات البحث،وتمثلت فرضيات الدراسة في أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والتضخم ، وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة المالية والتضخم ، وتتبع أهمية الدراسة في معرفة أدوات السياسة المالية والنقدية ومدي تأثيرها علي معدل التضخم في السودان ، وزيادة التراكم المعرفي ، وأتبع الباحث المنهج الوصفي وتوصل الدراسة إلي تقلب الحكومات بين عسكرية وغيرها جعلها أمام حالة عدم استقرار في السياسات المالية المتبعة وتخبط الحكومات في وضع سياسات نقدية واضحة المعالم تستطيع من خلالها معالجة الوضع المتردي، وتوصلت أيضاً إلي اعتماد الحكومة في موازنتها علي الضرائب بشكل أساسي وإهمال كثير من القطاعات الإنتاجية، ومن أهم التوصيات التي خلصت بها الدراسة هي وضع سياسات حاسمة لتقليل نفقات الحكومة المركزية والولايات ، ولا بد من تغير نظرة الحكومة في اعتمادها علي الضرائب كمصدر رئيسي لتمويل الخزانة ، وأيضاً عدم التدخل السياسي في سياسات البنك المركزي وترك السلطات المطلقة له.[1]

غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2013م .

1) محمد العربي البدوي محمد ، دور السياسة المالية والنقدية في علاج مشكلة التضخم في السودان خلال الفترة من (200- 2005م) ، دراسة ماجستير ، دراسة تطبيقية ، غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2006م .

دراسة(5) محمد عبد اللطيف أبكر إدريس، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان (2005م)

وتمثلت مشكلة البحث في أن هل تمكن السلطات المالية والنقدية من خلال إداراتها للاقتصاد من تحقيق الاستقرار النقدي في السودان خلال الفترة الدراسة ، كم هدفت الدراسة إلي تحليل وتقيم طبيعة وأدوات السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة وهدفت أيضاً إلي دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية ومدي التنسيق والتعارض بينهما والآثار الناجمة عن ذلك ، كما افترضت الدراسة أن ترشيد النفقات يقلل من عجز الموازنة وأيضاً أن أي زيادة في المعروض النقدي يؤدي إلي عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وكانت أهمية الدراسة في أن البلدان النامية تعاني من مشكلة أساسية تتركز في ندرة الأموال الأزمة لعملية التنمية الاقتصادية ، حيث تتميز بضعف قدرتها ومواردها الإنتاجية لتغطية احتياجاتها التنموية فضلاً عن استغلال واستثمارها بشكل كفئ ، والأمر الذي يعق تراكم رأس المال الذي يعد عنصراً هاماً للدفع بعملية التنمية ، ووان التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ضروري لان أي تعارض بينهما سوف يؤدي إلي إضعافها مقابل انعدم فعاليتها في التأثير علي النواحي الاقتصادية والمرغوبة ، وتوصلت الدراسة إلي أن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية والسياسات الأخرى يساعد في إيجاد حلول إيجابية للمشاكل الناتجة عن التضخم ويساعد علي استقرار أسعار الصرف وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما توصلت إلي أن استطاعت الدولة محاصرة الأداء المتدهور للسياسات والأوضاع النقدية في عامي(1995–1996م) عن طريق التكامل والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية بالإضافة إلي استخدام بنك السودان المركزي لإدارة السيولة بتحكم حزم ، مع المتابعة لتطبيق تلك الآليات، كما وضعت الدراسة توصيات وهي وضع أهداف للسياسة المالية والنقدية علي ضوء الاقتصاد الإسلامي

لمعالجة المشكلات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ومراقبة وتطبيق السياسات والإجراءات المالية لمعالجة المشكلات بالشكل الذي وضعت به.[1]

دراسة(6) محمد دارر الخضر ، أثر السياسات المالية علي أداء الاقتصاد السوداني (2012).

تمثلت مشكلة الدراسة في أنة رغم الآثار الإيجابية للسياسات المالية في تنمية الاقتصاد السوداني حيث ساهمت هذه السياسات في استقرار الاقتصاد السوداني في فترة التسعينات خصوصاً بعد تطبيق البرنامج الثلاثي مطلع التسعينات الذي أدي إلي سير الاقتصاد السوداني في الاتجاه الصحيح لكن بالرغم من هذه المميزات إلانة كانت للسياسات المالية أثار سالبة تحملها الفرد السوداني وتمثلت في رفع الدعم عن السلع الرئيسية وارتفاع الضرائب غير المباشرة والذي مثل عبئ كبير علي كاهل المواطن محدود الدخل وهدفت الدراسة إلي التعرف علي مفهوم السياسة المالية وماهية أدواتها المستخدمة في الاقتصاد لسوداني ، ودراسة أثر السياسة المالية علي أداء الاقتصاد السوداني بصفة عامة وإيجاد حلول إيجابية لتخفيض الآثار السلبية للسياسات المالية علي الاقتصاد السوداني وافترضت الدراسة أن هل السياسة المالية المتبعة خلال فترة الدراسة أثرت علي الاقتصاد السوداني، وتنبع أهمية الدراسة في الدور الكبير الذي تلعبه السياسات المالية في المحافظة علي استقرار الاقتصاد السوداني وتنميته وفي السودان تزداد الأهمية بسبب عدم التخصيص الأمثل لموارد الاقتصاد مما يدفع الحكومة إلي اللجوء للسياسات المالية في حالة التغيرات الاقتصادية لتوفير موارد مالية لسير نشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي ، وأهميتها علي المستوي العالمي بعد حدوث الأزمة المالية المعاصرة كما حدث في دول تعتبر أكثر الدول تشدداً في تطبيق النظام الرأسمالي الحر حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص مبلغ سبعمائة مليار دولار لإنعاش الاقتصاد المتدهور وكانت الوسائل المستخدمة في تدوير هذا المبلغ في الاقتصاد وسائل مالية بحتة ، وتم استخدام المنهج

1) محمد دارر الخضر، أثر السياسة المالية علي أداء الإقتصاد السوداني في الفترة من (2005- 2010م) ، دراسة ماجستير ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2012م.

الوصفي التحليلي في الدراسة وخلصت الدراسة بالنتائج التالية وهي تذبذب الإنفاق الحكومي وعدم استقراره في الفترة قيد الدراسة وذلك لغياب سياسات الإنفاق الحكومي المخطط ، وكذلك توصل إلي تزايد الأداء الفعلي للضرائب في فترة الدراسة ، ووضع توصياتها في علي أن الدولة أن تتبع سياسات مالية تؤدي إلي ثبات سياسات الإنفاق الحكومي وضمان عدم تغيرها إلا في الحالات الاقتصادية التي تستوجب التغير، وأيضاً غلي قادة النشاط الاقتصادي في الدولة وضع خطط وإستراتيجيات تهدف إلى استخدام أدوات السياسة المالية بطريقة مدروسة ومنظمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

دراسة(7) دفع الله ضيف الله جبران ، ما هو دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في السودان (2013).

تمثلت مشكلة الدراسة في إلي أي مدي يساهم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في علاج مشاكل الاقتصاد السوداني ، وهدفت الدراسة محاولة الكشف عن مدي فعالية دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في مكافحة ظاهرتي التضخم والبطالة في السودان ، معرفة أسباب ظاهرة التضخم في السودان وإيجاد الحلول والاقتراحات لها ، وقد افترضت الدراسة أن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يؤدي إلي حلق توازن في الاقتصاد السوداني ويؤدي إلي علاج كثير من المشاكل التي تواجه ، وأن استقلالية السلطات المالية والنقدية تؤدي إلي سياسات اقتصادية فعالة ورشيدة، وتتبع أهمية الدراسة في إبراز أهمية دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ومدي فعالية نتائج هذا التنسيق في مكافحة التضخم والبطالة في السودان ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية وهي أن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية إينعكس إيجابياً في التقليل من ظاهرة التضخم في السودان ، وتوصل أيضاً إلي أن هنالك علاقة بين معدلات التضخم والبطالة في السودان فتنامي الكتلة النقدية يؤدي إلي ارتفاع الأسعار والذي بدورة يؤدي لتضخم وانخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية وبالتالي انخفاض القوة الشرائية مما يقلل من فرص العمالة والتشغيل وبروز ظاهرة البطالة ، وكما وضعت التوصيات التالية

يجب ألا يقتصر التنسيق والترابط علي المستوي الفني وفي إطار وضع السياسات العامة والمؤثرات الكلية فقط بل يجب أن يكون علي المستوي الفعلي ، الاستمرار في عملية منع تجنيب الإيرادات العامة للدولة والتصدي لجرائم التعدي علي المال وتشديد العقوبة .[1]

دراسة(8) نجلاء عبد الله محمد ، دور السياسة النقدية في معالجة الضغوط التضخمية في السودان (2014م)

وتمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع نسبة التضخم مما أثر علي الاقتصاد بصورة عامة وأدي إلي تدني العملة المحلية مقابل العملات الأخرى ، وهل الأدوات المالية للسياسات النقدية فعالة ومتوافقة مع قوانين الدولة في الوقت نفسه وبإمكانها تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وهدفت الدراسة إلي تحديد الضوابط الشرعية والقانونية التي تحكم النظام النقدي ، وكذلك التعرف علي أهم السياسات النقدية التي تنفذها السلطات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وافترضت الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة النقدية والضغوط التضخمية ، وكذلك وجود علاقة إحصائية بين أدوات السياسة المالية والضوابط المفروضة علي الأسعار والأجور، وتكمن أهمية الدراسة في أنة محاولة لإثبات أنة بإمكان البنك المركزي أنا يمارس سياسته النقدية بفاعلية في ظل نظام اقتصادي معافى يقوم علي أساس مبدأ العدالة والاستقرار والكفاءة حيث ، يمكن السياسة النقدية من خلال أدواتها الكمية والكيفية المقترحة أن تحقق الاستقرار في المعروض النقدي ومن ثم السيطرة علي حجم الكتلة النقدية ، وتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث توصلت إلي في أنة يمكن لسياسة النقدية أن تستخدم من خلال أدواتها المعروفة بسياسة السوق المفتوح فتقوم ببيع وشراء تلك السندات من أجل التأثير علي المعروض النقدي والسيطرة علي السيولة ، وكذلك توصلت إلي أن السودان من الدول التي تحاول السيطرة علي التضخم من خلال الدعم الحكومي لبعض السلع ، وكذلك التضخم يؤدي إلي انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات وضعت توصيتها في أنه ضروري أن تعيد السلطات النظرة في سياساتها النقدية

(1) دفع الله ضيف الله جيران ، دور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في السودان خلال الفترة من (2000- 2012) رسالة ماجستر ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة الزعيم الازهري ، 2013م .

في السودان لعدم ملاءمتها لنظام الاقتصادي السوداني ، وأيضاً أوصت علي العمل والاهتمام علي تطوير أدوات نقدية يمكن للسياسة المالية الاعتماد عليها وتكون فعالة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع الإسلامي .[1]

دراسة(9) حسام جمال أحمد، اثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان (2012).

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هل السياسة النقدية من حيث قدرتها علي تحقيق علي تحقيق استقرار المعروض النقدي واستقرار الأسعار قادرة علي معالجة التضخم في السودان، وهدفت الدراسة بصورة أساسية إلي التعرف أهم السياسات النقدية التي نفذتها السلطات الحكومية بهدف علاج التضخم في الاقتصاد السوداني ، وكذلك التعرف علي الإطار النظري للتضخم وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الضغوط التضخمية في الاقتصاد النامي، و افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكمية المعروضة من النقود والتضخم وافترضت أيضاً أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وتكمن أهمية الدراسة في التعرف علي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوداني ، وكذلك أهم الخصائص التي أتسم بها الاقتصاد السوداني خلال الفترة محل الدراسة ومدي فعالية السياسة النقدية التي تم تنفيذها ، وأتبعت الدراسة خليطاً من المناهج المتعددة حيث استخدم المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة والمنهج التاريخي من خلال عرض العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية التضخم، وخرجت الدراسة بعدت نتائج منها عمل بنك السودان المركزي علي إدارة السيولة بالمستوي الذي يمكن من توفير السيولة الكافية لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي وتفادي الضغوط التضخمية والمحافظة علي الاستقرار الاقتصادي من خلال تدخل وحدة العمليات النقدية ، وأوصت الدراسة القائمين علي وضع السياسات النقدية أن يحددوا الإطار الصحيح للسياسات النقدية

1) نجلاء عبدالله محمد ، دور السياسة النقدية في معالجة الضغوط التضخمية في السودان خلال الفترة من (2000- 2013م) ، دراسة ماجستير ، دراسة ميدانية علي بنك السودان المركزي ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2014م .

وأن يقوموا بمتابعة وتنفيذها ، وكذلك يجب أن توضع السياسات النقدية وفقاً لسياسة الاقتصاد الكلي للدولة بحيث تهدف إلي تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي .[1]

دراسة(10) هويدا أدم الميع أحمد ، محددات التضخم في السودان (2010م)

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أسباب التضخم في السودان وإثارة وماهية المتغيرات المؤثرات علي التضخم وإتجاة تأثيره ، وهدفت الدراسة إلي توضيح الطريقة التي يتبعها السودان في مواجهة ظاهرت التضخم ، وماهية السياسات المتبعة لقضاء علي التضخم ، ووضعت الدراسة الفرضيات التالية وهي أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي ، وعلاقة طردية بين التضخم والدين الخارجي ، وافترضت أن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الأكثر تفسيراً لنموذج التضخم من المتغيرات غير المضمنة في النموذج ، وكانت أهمية الدراسة في إبراز ماهية محددات التضخم في السودان وماهية أسبابة وماهية الآثار الناتجة عن التضخم ، وتوفير بحوث ودراسات يمكن الاستفادة منها مستقبلاً للقضاء علي ظاهرة التضخم ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي ، وبعدها توصلت إلي النتائج التالية أن أسعار الواردات ليست لها تأثير علي دالة التضخم في السودان خلال فترة الدراسة ، وأن أفضل نموذج لدالة التضخم في السودان خلال الفترة الدراسة ونموذج النصف لوغريثمي الذي يضم لوغريثم التضخم وكل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود والدين الخارجي ، وأهم التوصيات التي خرجت بها ضرورة استخدام بيانات سلاسل زمنية طويلة المدى لتجنب المشاكل التي تصاحب الدراسة أي الوصل إلي نتائج صحيحة ، ووضع سياسات مالية ونقدية إلي جانب إصلاح نظام سعر الصرف لتخفيف معدل التضخم وتضيق الفجوة في الحساب الجاري ، وكذلك أوصت بالاهتمام بالقطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار والعمل علي استغلال الموارد

1) حسام جمال أحمد ، أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (2000- 2011م) رسالة ماجستير ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة السودان العالمية ، 2012م .

الطبيعية التي تزخر بها السودان والتي بدورها تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي بدورة يؤدي إلي التخفيض من حدة التضخم .[1]

دراسة(11) داليا محمد إسماعيل أحمد، استخدام نموذج الانحدار لدراسة مشكلة التضخم في السودان(2010).

تمثلت مشكلة الدراسة في التأثير السلبي للظاهرة التضخم بما يشمله من أثار اجتماعية واقتصادية متعددة مما يقتضي ضرورة البحث عن حلول لمواجهة هذه الظواهر، وهدفت الدراسة إلي عرض ظاهرة التضخم وبيان أثرها علي النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وفضلاً عن استعراض أهم السياسات لمواجهة التضخم ، من أهم فرضيات الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين التضخم وكل من عرض النقود والتمويل بالعجز وسعر الصرف، وعلاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وتنبع أهمية الدراسة في زيادة التراكم المعرفي في مجال البحوث والدراسات الاقتصادية، وأتبع البحث المنهج القياسي ، واستخدام نموذج المعادلات توصل إلي نتائج التالية وهي أن من أهم أسباب التضخم في السودان في الفترة محل الدراسة هي الزيادة في عرض النقود والتي سببها الرئيسي التمويل بالعجز، وكذلك وجود علاقة تبادلية بين التضخم وسعر الصرف ولكن العلاقة من سعر الصرف إلي التضخم ضعيفة بعض الشئ من خلال معامل التحديد، أما العلاقة من اتجاه التضخم نحو سعر الصرف فهي قوية جداً مما يؤكد علي أن التضخم لعب دوراً فعالاً في تقلبات سعر الصرف في الفترة نحل الدراسة ، وأوصت الدراسة بي علي الحكومات أن تقلل من عرض النقود للمحافظة علي استقرار الأسعار ، والعمل علي استقرار سعر الصرف وكذلك تفعيل قطاعات الإنتاج المختلفة من زراعة ورعي وصناعة وغيرها.[2]

1) هويدا أدم الميع أحمد ، محددات التضخم في السودان خلال الفترة من (1980- 2008م) ، دراسة ماجستير أ دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م .

2) داليا محمد إسماعيل أحمد ، إستخدام نموذج الانحدار لدراسة مشكلة التضخم في السودان خلال الفترة من(1970- 2008م) رسالة ماجستير ، دراسة تطبيقية ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2010م .

دراسة(12) أحمد التجاني الطيب الجز ولي ، نموذج اقتصاد قياسي لتفسير العملية التضخمية في السودان (1998م).

وتتمثل مشكلة البحث في إلي أي مدي يمكن أن يفسر النموذج الذي تم استخدمه في الدراسة ظاهرة التضخم وأسبابها، هدفت الدراسة إلي بناء نموذج اقتصادي قياسي لتفسير العملية التضخمية في السودان خلال فترة الدراسة وتبني الباحث في هذه الدراسة الذي اتبعه أجفلي وخان عام 1978م في دراستهم للتمويل بالعجز في البلدان مختارة هي البرازيل وكولومبيا وجمهورية الدوميكان وتايلاند ، والتي تعد من البلد النامية وهو نموذج معادلات آنية ويتكون من خمسة معادلات سلوكية خاصة بالأسعار والإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وعرض النقود الإضافة إلي المعدل المتوقع للتضخم ، وارتكزت فرضيات الدراسة علي أنة إذا حدث زيادة في غرض النقود فإن هذا يؤدي إلي ارتفاع في المستوي العام للأسعار وينتج عنة زيادة في كل من الإنفاق الحكومي والإيراد الكلي ، وإذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي أكبر من الزيادة في الإيرادات فان العجز المالي يزداد وهذا بدرة يؤدي إلي زيادة أخري في عرض النقود الأمر الذي يترتب علية تكرار العملية ، فالتوليد الذاتي للزيادة في المستوي العام للأسعار قد يؤدي إلي معدلات تضخم ثابتة ومتسارعة، وتتبع أهمية الدراسة في رسم السياسات الاقتصادية من خلال إضافته كدراسة متخصصة تبني علي أسس علمية لتقديم علاج لمشكلة التضخم للوصول إلي الاستقرار الاقتصادي ، واتبع الدراسة المنهج القياسي ، وتبني الباحث في هذه الدراسة الخطوات التي يتم إتباعها في بناء نموذج في شكل دوال رياضية حسب فروض النظرية الاقتصادية والنموذج المقترح لتفسير العملية التضخمية في السودان ، وتوصل إلي النتائج التالية وهي أن النموذج الذي سبق والمبني أساسا علي نموذج أجفيلى وخان يلاءم العملية التضخمية في السودان ، وكذلك توصلت إلي أن قدرة المعادلات علي تمثيل البيانات الحقيقية خلال فترة التقديرات أظهرت أن هنالك بعض الفترات الزمنية خلال الدراسة لم تواكب أو التلاؤم مع البيانات التاريخية وأرجع الباحث ذلك إلي الفترة 1983– 1991م كانت تتصف بعدم الاستقرار في السياسات

المالية والنقدية والتي لم يستطيع إدخالها في النموذج، ووضعت التوصيات وهي يجب عدم أللجو إلي تعدد السياسات الاقتصادية لأنة يؤدي إلي عدم الشعور بالثقة في النظام المالي للدولة ، وعلي السلطات النقدية العمل غلي تقليل العرض النقدي لأنة يسهم في استقرار الأسعار.[1]

ما تميزت به الدراسة:

ركزت الدراسات السابقة علي أثر السياسة المالية علي كل من متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها علي ميزان المدفوعات ودورها في تحقيق التوازن وعلاج مشكلة التضخم ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، وركزت هذة الدراسة علي أثر السياسة المالية علي التضخم وإتفقت مع الدراسات السابقة في أنها يناول الساسة المالية بكل جوانبها وأختلفت في أنها تناول أثرها علي التضخم.

1) أحمد التجاني الطيب الجزولي ، نموذج أقتصاد قياسي لتفسير العملية التضخمية في السودان خلال الفترة من (1956- 1996م) دراسة تطبيقية ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 1998م

الفصل الثاني: ملامح عامة عن السياسة المالية

المبحث الأول: مفهوم وأهداف السياسات المالية

المبحث الثاني: أدوات وآثار السياسة المالية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة المالية

المبحث الأول : مفهوم وأهداف السياسات المالية

2-1-1مدخل

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق عديد من الأهداف ، ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في تحقيق مستوى مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي والناتج والقومي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل والاستقرار في مستوى الأسعار وتحقيق معدل مرتفع لنمو ولذلك تتدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومعالجة جوانب الضعف في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.

2-1-2 تعريف السـياسة الاقتصادية

هي عبارة عن الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف ومن أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً هما السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة الائتمانية ، والسياسة الاستثمارية، والسياسة التجارية ، ويتم استخدامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد.[1]

2-1-3 أهـداف السـياسة الاقتصادية:-

من أهم أهداف السياسة الاقتصادية دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية، وذلك حسب طبيعة وظروف كل مراحله وأيضا من أهدفها تقليل البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وزيادة الإنتاج ورفع معدل النمو وزيادة الإنتاجية. وتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار ولذلك لما له من آثار على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والأجور كما تسعى الدولة من خلال سياستها

1) رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، بيروت ، بدون تاريخ نشر، ص 183-184.

الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظف في المجتمع حتى تتمكن من معالجة مشكلة البطالة وتحسين ميزان المدفوعات والعمل على تقليل حجم الواردات وزيادة الصادرات.

2-1- 4 أنـواع الســياسات الاقتصادية:

ومن أنواع السياسات الاقتصادية السياسة النقدية ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها الدولة أو السلطة النقدية على الشؤون النقدية ، ويتم تطبيق هذه السياسة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود بما يلاءم الظروف الاقتصادية. والهدف من هذا التأثير امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد وقد ظهر الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد ، خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده القرن الماضي[1] .

لذلك اعتبرت جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة العامة للدولة ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات عبر المداخل الزمنية المتعاقبة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وكان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق بموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بتغيرات في كمية النقود المعروضة [2] .

ومن أنواع السياسات الاقتصادية السياسة التجارية وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقاً وإن السياسة التجارية كأي سياسة لها بُعدين؛ البعد الأول يتمثل في الأهداف

1) السيد عبد المولى، النظم والنظرية المعرفية ، دار النهضة ، بدون مكان نشر، 2014 ، ص1-2

2) عقيل باسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر ،عمان ، ط2 ، 1999م ، ص 210.

التي تعمل لتحقيقها؛والبعد الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف[1] .

وهنالك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. وأخيراً الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني و تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على خدمة من الأدوات والتي تمثل كل الوسائل المباشرة والغير مباشرة، مثل الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة، الدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية[2] .

ومن أنواع السياسات الاقتصادية سياسة سعر الصرف،أن الدول في سياستها الاقتصادية المتبعة تتحكم في نشاط معين للحد منة أو تشجيعه فتستخدم سياسة سعر الصرف حيث يمكنها أن تقوم بتخفيض في قيمة العملة للحد من تسرب العملة الخارجية، وقد تلجأ إلي هذه الطريق إذا أرادت أن تشجع الاستثمار بالأموال في مشاريع داخلية والمحافظة علي كمية النقود داخل الدولة وعدم تهريبها خارج الدولة.

ومن أنواع السياسات الاقتصادية السياسة المالية وهي محل الدراسة لهذا البحث تعد السياسات المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، كما أن السياسة المالية ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث لا تحقق العمالة الكاملة تلقائياً حسب آلية تقلبات متعددة، وقد يعاني الاقتصاد من فترات طويلة من البطالة والتضخم، وهنا يبرز دور السياسة المالية في معالجة هذه المشكلات وتسريع معدلات النمو ومعالجة الإختلالات في الحسابات الخارجية، وذلك من خلال وضع سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، كما أن للسياسة المالية العامة تأثيراً كبيراً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد يؤثر تلك السياسات على معدل الادخار والرغبة في

[1] نعمة الله بخيت إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2001 م، ص 147.
[2] جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1999م، ص 157.

الاستثمار وبالتالي تؤثر على معدل التكوين الرأسمالي والذي يؤثر على تطوير الإنتاج والإنتاجية.

كما أن للسياسة المالية دور أساسي في تحقيق الموارد المالية لدعم القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية وتحفيز معدل النمو الاقتصادي واستخدام الضرائب للتوزيع العادل للدخل بين فئات المجتمع وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتخفيض مستويات الفقر.

وهنالك من يعقد سياسة الاستقرار وهو ارتباط العملية الاقتصادية بالتجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، فالسياسة التي تؤثر على مستويات الدخل والأسعار المحلية تؤثر أيضاً على الصادرات والواردات وميزان المدفوعات الذي يؤثر بدوره على المركز الاقتصادي للدولة.

يمكن أن يكون للسياسة المالية آثار سالبة على الاستقرار الاقتصادي إذا لم توضع وتنفذ بالطريقة الصحيحة ، وعوضاً عن معالجة المشكلة الاقتصادية المعينة قد تؤدي هذه السياسات إلى تفاقمها (التضخم ألركودي) ولذلك يلزم لوضع هذه السياسات خبراء متخصصين مع ضرورة التنسيق بينها وبين السياسات النقدية من أجل ضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

5-1-2 مفهـوم السـياسة المـالية:

يؤخذ الفكر المالي بتعريفات عديدة لمفهوم السياسة المالية حيث تعرف؛ بأنها تلك السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية[1] . وتعرف أيضاً في معناها الحديث بأنها دراسة لاقتصاديات القطاع العام، وفي معناها القديم كانت تعرف بأنها العلم الذي يتناول بالبحث مصروفات الدولة وإيراداتها كل الأمور المتعلقة بخزينة الدولة[2] .وهنالك تعريف آخر لا يخرج مضمونه من التعريفات السابقة يوضح بأن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للإيرادات من الضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة من أجل مواجهة مسئوليتها في تحقيق الأهداف

1) عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 206.
2) صالح الخصاونة، الاقتصاد الكلي، بدون ناشر، الأردن، 2000م ، ص 181.

الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي[1] .ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها(مجموعة من القواعد والأساليب كفاءة إمكانية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) خلال فترة زمنية معينة. وهذا يعني أن السياسة المالية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في موازنة العام للدولة وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي ولكنه لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة للإيرادات العامة للدولة والإنفاق الحكومي والعام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة ، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد "الانكماش" [2] يرى كينز أن عدم الاستقرار الاقتصادي ، سببه الأساسي هو التقلبات الحادة في الطلب الكلي، فإذا تمكنت الدولة من تحقيق استقرار في مستوى الطلب الكلي بنحو يكون منسجماً مع التوظيف الكامل، فإنها في هذه الحالة ستتمكن من إزالة أغلب التشوهات الشديدة في اقتصاديات السوق وقد كان الحال قبل كينز هو سيطرة مبدأ توازن الموازنة على معظم فكر الاقتصاديين ، أي تساوي الإيرادات الذاتية والنفقات[3]

2-1-6 مراحل تطور السياسة المالية:

أن السياسة المالية قد احتلت مكاناً بارزاً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وللتعرف على المراحل التي مرت بها السياسة المالية نبدأ بالحديث عن المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والتي اعتبرت من الأنظمة الاقتصادية التي على تحقيق التوازن فيها بشكل تلقائي؛وبالتالي ستساهم بتحقيق التوظف الكامل في الاقتصاد دون أن يكون هنالك أي حاجة لتدخل الحكومة ، فقد انحصر دور القطاع الحكومي في أداء وظائف معينة

1) خضر عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية 1981م ، ص 159.
2) جيمس جوارتني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة تعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1981م، ص 300.
3) عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق رأس المال، بدون بلد نشر ط3، 2005م، ص 132.

محددة مثل الأمن والدفاع عن الدولة وتوفير بعض الخدمات الأساسية. كما أن التوازن بين الإيرادات والنفقات سيتحقق تلقائياً، حيث أن الضرائب هو المورد الوحيد لمواجهة النفقات الحكومية القليلة بطبيعة الحال ، وبذلك كان دور الموازنة قليل ومحدود في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها كما أن هذا الأمر قد لا يدفع الدولة نحو الاقتراض من الخارج وذلك بسبب توازن الموازنة العامة للدولة بشكل مستمر ولكن مع ظهور الكساد العظيم عام 1929م في الولايات المتحدة وما رافقه من انخفاض في مستوى الدخل وانتشار البطالة وغياب التوازن التلقائي في الكثير من الأسواق والأنظمة الاقتصادية تبين أن من أحد أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة هو غياب الدور الحكومي عن النشاط الاقتصادي وهي تعتبر إحدى الانتقادات الرئيسة التي وجهها الاقتصادي (كينز) المدرسة الكلاسيكية، حيث وجد هنالك دوراً هاماً وضرورياً يجب أن تلعبه السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية، ويختلف عن الدور الذي أشار إليه النظام الكلاسيكي وذلك بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب في الاقتصاد والحيلولة دون تقلب مستواه. وأهمية السياسة المالية تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام الاقتصادي المطبق والسائد لتلك الدولة ، فإذا ما كانت الدولة تطبق النظام الرأسمالي نجد أن القطاع الخاص هو القطاع السائد في النشاط الاقتصادي ، وعليه يأتي دور السياسة المالية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التضخمية منها الركودية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي والطلب الكل فيه أما إذا كانت الدولة تحت النظام الاشتراكي فإن السياسة المالية تلعب دوراً أكبر نظراً لاتساع نطاق القطاع العام(الحكومي) . مع تطور المدارس الاقتصادية

واختلاف الأنظمة الاقتصادية فقد أصبحت السياسة المالية أداة اقتصادية هامة في أيدي صانعي القرار، وتستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستويات الطلب الكلي، بالإضافة إلى استخدامها لحل المشاكل الاقتصادية المختلفة[1] .

2-1-7 أهداف السياسة المالية :

أصبح من دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن يتناسق نشاطها مع نشاط الفرد، وتوحد الأهداف والجهود لا تتعارض أو تتنافس ، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق هداف تخصيص الموارد الاقتصادية وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد يعني تحقيق أكبر حجم ممكن عن طريق ذلك الاستخدام وإن تخصيص الموارد الاقتصادية يراد به توزيع الموارد المادية والبشرية بصورة أمثل بين الاستخدامات المختلفة لإشباع الحاجات العامة.

في ظل الاقتصاد الرأسمالي وانطلاقاً من افتراض سياسة المنافسة الكاملة تصبح الأسعار هي المحدد لاتجاه الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) نحو المجال الذي يحقق ربحاً أعلى ، أي ترك قوى السوق تعمل بحرية كاملة من غير تدخل وهي كفيلة بتحقيق تخصيص أمثل والاستخدام التام للموارد الاقتصادية ، لكن واقع النظم الرأسمالية يؤكد أن نظام السوق يعكس فقط المنفعة الحدية الخاصة لا المنفعة الحدية الاجتماعية إذ الإنتاج هو الذي يترتب عليه توزيع الدخل للموارد ويكون انعكاسا لنمط توزيع الدخل السائد في المجتمع[2] .وكذلك من هدف السياسة المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي يشير مصطلح الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، أي تجنب الآثار السيئة لكل

1) سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط1 ، 2013م ، ص 206– 207
2) محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي ،بدون ومكان نشر، ط1، 2010 م ، ص 183.

من الانكماش والكساد أو التضخم وذلك إن الاستقرار كهدف يعني بأمرين هما تحقيق التشغيل التام للموارد الاقتصادية و تحقيق ثبات نسبي في مستوى الأسعار.

إن السياسة المالية ضرورية للاستقرار الاقتصادي ، حيث لا تتحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار تلقائياً في السوق ، بل يتطلب ذلك توجيه السياسة العامة وبدونها يميل الاقتصاد للتقلبات ، لذلك تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في هذه الحالة أدوات مالية لتحقيق تلك الأهداف وفي حالة الوصول إلى ذلك المرغوب من الدخل القومي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى ومنع التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد وتستخدم سياسات الإيرادات والنفقات كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، وعليه يمكن أن تقول أن الدولة في حالة توازن أن كان كمية الطلب الكلي كافية لضمان الانتفاع بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وأن يكون المؤشر العام للأسعار المحلية على السلع والخدمات مستقراً وإن المقصود بعدم الاستقرار الاقتصادي هو التغير في مستوى الاستقرار عن المستوى السابق الذي لم يعد يتوافق مع زيادة معدل النمو المنشود[1] .ومن أهداف الساسة المالية تحقيق النمو الاقتصادي وأيضاً إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعنى محاولة زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.كما تهدف إلي تحقيق العدالة في توزيع الدخول عندما يكون توزيع الدخل بين فئات المجتمع غير مرغوب اجتماعياً فإن الحكومة يجب عليها التدخل لتحقيق العدالة في توزيع الدخل إن عملية النمو الاقتصادية قد يصاحبها إختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع ، فيظهر التفاوت في الدخول والثروات ، فهنالك طبقات تزداد ثراءً وأخرى فقراً ، ومن هنا تستهدف السياسة المالية تقليل التفاوت بقدر الإمكان في الدخول وكفالة الضمان الاجتماعي وأهم أداء لتحقيق ذلك هي الضرائب.وتحقيق هدف التوظف الكامل و تستهدف السياسة المالية تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماماً

1) محمد عبد المنعم عفر، السياسات المالية والنقدية، مكتبة السلام العالمية للنشر، القاهرة، 2014م ، ص 7-8.

كبيراً من الحكومات الدول المختلفة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي فإذا كان الاقتصاد يعاني من مشكلة البطالة فهنا يتم زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما أو قد تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي[1] .وتحيق هدف التوازن الاقتصادي وهنا نعني بالتوازن الاقتصادي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يتعين على الحكومة أن يكن هنالك توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إن دعت الحاجة إلى ذلك فينبغي أن لا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كانت يمكن الحصول عليها لو خطت الموارد في أيدي الأفراد.ويتحقق التوازن بين النظامين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشأة الخاصة والنفقات معاً إلى أقصى حد مستطاع ، فالتوازن هنا يعني استقلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل[2] .وتهدف السياسة المالية إلي تحقيق التوازن الاجتماعي وهو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى يمكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد. إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة أو المساواة ، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

وكذلك من هدفها تحقيق التوازن العام والتوازن بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار

1) رتشارد مو سجريف، بيجي موسجريف، ترجمة: محمد حمدي السباخي، وكامل سليمان العاني، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010م، ص 32-33.

2) عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك، بدون مكان نشر ، ط3 ، 2005م ، ص 132.

الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها [1] .وتهدف الساسة المالية إلي تحقيق التنمية الاقتصادية احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في سلم السياسات الاقتصادية بناءاً على اعتماد الميزانية كأداة نهائية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بعد أن انبسطت سلطاتها على مختلف الأنشطة الاقتصادية في العصر الحديث ، ومن ثم أصبحت السياسات المالية تستهدف تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية وذلك لان السياسة المالية عبارة عن القرارات والإجراءات المتعلقة بتوجيه إيرادات الدولة ونفقاتها نحو أكفاء الاستخدامات وأهمها كما أصبح حجم النشاط المالي للدولة يكون نسبة لا ياستهان بها من الدخل القومي ، ونتيجة لذلك فإن أي تغيرات فيه من شأنها أن تحدث أثراً على النشاط الاقتصادي وقد يكون هذا الأثر سلبياً أو إيجابياً ، فأصبح من الضروري أن ترقب القرارات والإجراءات المالية بنوع من الحذر حتى لا تترك آثار سيئة على النشاط الاقتصادي، كما تعتمد التنمية الاقتصادية على فكرة حشد المدخرات وتوجيهها واستخدامها وفقاً لجدول الأولويات مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية وإشباع الحاجات العامة، وعليه فلا يتصور انفصال القرارات المتعلقة بالسياسة المالية عن القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية إن دور الضرائب كسياسة مالية كعنصر طرد وجذب في المجال الاستثماري، إذ أنها تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كل من المنتج والمستهلك سواء كانت فرداً أو مشروعاً ومن ثم تؤثر على المناخ الاستثماري مما يؤهلها أن تكون وسيلة مهمة لتساعد على التنمية الاقتصادية[2] .وأيضا من أهداف السياسة المالية إعادة توزيع الدخل القومي يرتكز فلسفة إعادة توزيع الدخل القومي على القرار بمبدأ التفاصيل في الأرزاق وأن لا يكون المال دولة بين الأغنياء وإقامته بين الناس وبين الأجيال.

1) سامي خليل ،السياسات النقدية والمالية، الدار الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ، ط1 ، بدون تاريخ نشر ، ص 59.
2) محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، بدون مكان نشر ، ط1 ،1979م، ص 150-153.

إن هدف إعادة توزيع الدخل هدفاً أصيلاً في الاقتصاد ووضع له النظم المالية لتحقيقه والتي تتمثل في أنظمة توزيع خاصة بالدولة بعضها منتظم كالزكاة ، وبعضها منتظم غير مباشر كالجزية، وغير منتظم كالغنيمة الفيء والركاز. وهي التي لا يمكن للدولة أن تعتمد عليها في رسم السياسات المالية الرامية إلى إعادة توزيع الدخل القومي لعدم انتظام حصيلتها زماناً ومكاناً ومقدراً وأنظمة توزيع خاصة بالقطاع الخاص أو المجتمع المسلم وهذه بعضها ملزم(كالنفقة الواجبة على الأقربين ، زكاة الفطر، والإرث) بعضها طوعي (الوقف، المنحة) [1].

2-1-8 أهداف السياسة المالية في الدولة الإســلامية:

السياسة المالية في الدولة الإسلامية هي واحدة من عدة سياسات يجب اتخاذها مقاصد الشريعة الإسلامية الكلية الخمسة وهي حفظ النفس، حفظ المال ونمائه، وحفظ العقل، حفظ النسل وحفظ الدين، كما يمكن أن يحقق حفظ هذه الأشياء يساعد على نمائها فهو يحقق المصلحة العامة ، ومصلحة الإنسان وسعادته هي القصد الأساسي في الدولة الإسلامية وعلى هذا المفهوم نجد أن أهداف السياسة المالية من وجهة نظر إسلامية هي

تخصيص الموارد نعني بتخصيص الموارد أن نستخدم هذه الموارد أحسن استخدام. يرى الفكر الغربي الاقتصادي أن أحسن استخدام للموارد هو أحسن الاستخدامات المادي ، ولا يولي الاعتبارات الروية أي اعتبار وكذلك تعني بتخصيص الموارد من وجهة نظر إسلامية استخدام الموارد المتاحة دون تبذير وترف ودون خدمات الأجيال القادمة ويستند ذلك ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب حيث امتنع عن قسمة الأرض المفتوحة للصحابة، وذلك حتى لا تأتي أجيال من المسلمين ليس لديها من تعيش به.وفي مجال إنتاج السلع العامة وتوفير الحاجات الهامة، فإن الحاجات العامة من تلك التي تحقق المصلحة العامة لأفراد المجتمع في الدنيا والآخرة، وتعني بالحاجات العامة تلك التي تشبعها السلع العامة التي لا يمكن تجزئتها أو لا يمكن عزل بعض الأفراد عن استعمالها ولقد حدد الإمام بن تيمية بعض هذه السلع التي يجب على الدولة الإسلامية القيام بتوفيرها وهي الأمن الداخلي والخارجي وإنشاء

1) رفعت المحجوب، الاقتصاد الفعلي، دار النهضة العربية، مصر، ط3، 1980م، ص 260-261.

وتعبيد الطرق والجسور وشق القنوات والتعليم.وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أن السياسة المالية هي من الأدوات الفعالة التي تم استعمالها للحد من التضخم أو الركود . ونجد أن السياسة المالية قد لعبت الدور بنجاح في الخروج باقتصاديات دول غرب أوربا من الكساد في الثلاثينات من القرن الماضي.

يبرز نجاح السياسة المالية في هذا الصدد في الاقتصاديات ذات الجهاز الإنتاجي المرن المتطور وفي مثل هذا النظام فإن النظام المالي المتطور والذي يحتوي على أنظمة ضريبية متطورة وأنظمة رخاء اجتماعي يمكن للسياسة المالية أن تلعب دوراً فعالاً بالدول التي لا تتمتع بنمو مماثل في هذه الأنظمة. وتصبح السيطرة على مثل هذه التقلبات ذات أهمية خاصة في اقتصاد يحرم التعامل بالربا ويسعى إلى تحقيق العدل بين المتعاملين ، فالتقلبات في تنمية النقود الناتجة من التضخم أو الركود تؤدي إلى إصدارات كثيرة في صالح المدينين في حالة التضخم والعكس في حالة الركوض وفي ضرر أصحاب الأجور والمرتبات الثابتة في التضخم وهكذا يصبح من الأهمية بالإمكان في ظل الاقتصاد الإسلامي اللاربوي أن تتخذ الدولة كافة التدابير التي يمكن أن تساعد في المحافظة على استقرار قيمة النقود ولابد في حالات التضخم من اتخاذ الإجراءات التي تحد من الطلب الكلي ، وبذلك بغرض الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو إصدار الدين العام. وهذا الأمر يتطلب أن يكون للدولة الإسلامية نظام مالي متطور يستوعب أدوات السياسة المالية لمنع هذه التقلبات وآثارها السيئة[1] .ومن هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية إن السياسة المالية يمكن أن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي عندما تقوم بتعبئة الموارد من الاستهلاك وتوجيهها لتحسين الإنتاجية، ويجب أن ترعى في ذلك ألا يقع ضرر على حوافز الادخار والاستثمار وذلك بصياغة سياسة ضريبية وسياسة إنفاق حكومي على نحو تحدث فيه آثار قليلة على حوافز الادخار والاستثمار والعمل.

1) الريس أحمد الخالد، الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية، دار الأنصار، القاهرة، ط4، 1977م، ص 157-159.

الدولة الإسلامية تضع سياسة ضريبية يجب أن تراعي هذه السياسة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويجب أيضاً أن تكون السياسة المالية سبباً في تعبئة الموارد المالية لتحقيق زيادة كبيرة في التكوين الرأسمالي.

ويجب أن تهدف السياسة المالية في النظام الإسلامي إلى التوظيف الأمثل لرأس المال البشري وعوامل الإنتاج الأخرى ، فالزكاة تحارب الاكتناز ، وتساعد على حرص الإنسان المسلم على استثمار أمواله حتى لا تأكلها الزكاة ، والخراج على الأرض البور بجانب أهميته كمصدر تمويلي هام فهو يمنع استقلال الأرض واحتكارها وبالتالي تعطيلها.

وكذلك تهدف إلي توزيع الدخل لا شك أن تحقيق توزيع عادل للدخل أمر اهتم به الإسلام منذ نشأة الدولة المسلمة وفي العصر الحديث فإن معظم الدول النامية اقتصادياً ومن بينها كثير من الدول الإسلامية ،تجاهلت هذا المبدأ الهام وهي تبحث عن معدلات عالية للنمو الاقتصادي وقد نتج عن هذه السياسة سوء توزيع في الدخل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية والإسلامية ، وذلك لعدم وجود أنظمة للضمان الاجتماعي متطورة، واتخذت معظم هذه الدول سياسات تنموية ركزت على الصناعات البديلة لبعض الواردات أو التي تستخدم أدوات إنتاج ذات كثافة رأسمالية عالية أو ركزت على التنمية في المناطق الحضرية ولجأت في تمويل التنمية إلى أسلوب التمويل بالعجز الذي أسفر عن حالات التضخم الحادة كثير في الدول.

الدولة الإسلامية أن يكون هدفها توفير الحد الأدنى للحياة الكريمة لكل مواطن، وتستطيع إجراء الدراسات الكمية لتحديد موقف توزيع الدخل والثروة، ويمكنها متى رأت أن هنالك توزيعاً غير عادل للدخل والثروة يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع ونشوء طبقة من المترفين وأصحاب الدخول العالية ، ويمكن للدولة الإسلامية أن تفرض من الإجراءات المالية مما يؤدي إلى توزيع هذه الثروات والدخول من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول أو الضرائب التصاعدية على الدخول أو الضرائب على الأرباح الرأسمالية أو على السلع الترفيهية. ولعل الزكاة هي إحدى أدوات السياسة المالية في الدولة المسلمة التي

تقوم الدول بجمعها وتوزيعها على المحتاجين ، ومن ثم تحقيق مبدأ توزيع الدخول بين المواطنين [1].

2-1-9 محددات السياسة المالية:

تتوقف فعالية السياسة المالية ومدى نجاحها في تحقيق أهداف عدة منها مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها إن المؤسسات العامة " الحكومية" تقوم بإعداد موازنتها السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف لمفردات تلك الموازنات من مؤسسة لأخرى تبعاً لطبيعة عملها، إلا أن إدارة تلك المؤسسات هي المسؤولية عن الربط بين أهداف المؤسسة وبنود الموازنة. وعليه فإن صانعو السياسة المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات في استقلال النفقات المخصصة لها دون تبذير أو إسراف أو أخطاء، والذي بدوره يدل على نزاهة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات.والوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري إن الضرائب تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة حيث تتناسب أهميتها تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة. فعلى سبيل المثال تزداد ضريبة الدخل مع زيادة التقدم الاقتصادي للدولة.

المقصود بالوعي الضريبي أن يمتلك المواطن المكلف ضريبياً الائتمان للوطن الذي يؤدي إلى عدم التهرب من دفع ما ترتب عليه من ضرائب. مما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطنين يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب. أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذلك الجهاز المسئول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية ، وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل تلك الضرائب ، ومما لا شك فيه أن كفاءة هذا الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المروة من السياسة المالية، كما أن وجود الجهاز الإداري الكفء سيعمل على الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الوعي الضريبي.وكذلك تحقيق هدف وجود جهاز مصرفي فعال إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل بالبنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكفاءة المؤسسات المالية. وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم سيساعد في وضع السياسة المالية

1) محمد المبارك، الاقتصاد الإسلامي ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، بدون مكان نشر، ط1 بدون تاريخ نشر ، ص 159.

الملائمة لاقتصاد تلك الدولة، وذلك بسبب أن تنفيذ السياسة المالية يتم عبر الجهاز المصرفي، وعليه فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز المصرفي ومدى كفاءته.وتتحقق وبجود سوق مالي ونقدي كفؤ: إن وجود أسواق مالية نقدية كفؤ يساهم في سهولة عملية تسهيل الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد ، وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار ومن هنا نجد أن وجود سوق مالي ونقدي منظم ومتقدم يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية على حد سواء في صياغة السياسات الملائمة للدولة [1].

1) سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سابق ، ص 264-266.

المبحث الثاني أدوات وأثار السياسة المالية

2-2-1 أدوات السياسة المالية:

2-2-1-1 مدخل

إن معظم الدول تعاني من المشاكل الاقتصادية، التضخم والبطالة، لذلك أيقنت معظم الحكومات ضرورية التدخل في النشاط الاقتصادي للدور المهم الذي تقوم به في تنظيم عملية النمو الاقتصادي وتقليل النفقات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصادياتها . إن قيام الحكومة بهذه المهمة يكون من خلال سياسة الموازنة العامة و سياسة الإنفاق العام و سياسة الإيرادات العامة.

2-2-2-2 الموازنة العامة:

تأثرت المالية العامة في البداية بالنظرية الاقتصادية وقد اهتمت هذه النظرية بدراسة النشاط الاقتصادي على مستوى المجتمع كله والعوامل التي تحدد مستوى التوازن في الاقتصاد القومي، كما أعطت بعداً جديداً لدور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي ، وذلك من خلال أدوات السياسة المالية، وقد أصبح مفهوم المالية العامة يتضمن دراسة لاقتصاديات القطاع العام وذلك من خلال أدوات السياسة المالية ؛ للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وتبعاً لذلك لم يعد هنالك أهمية لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة بل أن النظرية المالية الحديثة تدعو إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة لمواجهة آثار التراجع أو الركود الاقتصادي وإلى تحقيق فائض لمواجهة وكبح التضخم.

تعرف الموازنة العامة بأنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيباً للإجراءات المقدرة والمصروفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة عام . وكما تعرف بأنها هي تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن. وهي الإيرادات الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ولاجتماعية والمالية [1] وتعرف كذلك بتوقع وإجازة النفقات العامة للإيرادات العامة عند مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة.ومن تعاريف

1) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 243.

الموازنة العامة هي التعبير المالي لبرامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع ،ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية عبارة عن تعبير مالي لبرنامج العمل الحكومي،فالميزانية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأنها برنامج العمل الذي تعتزم الحكومة تنفيذه: فالميزانية ليست بياناً عما أنجزته الدولة من أعمال وليست أرقام مستخدمة من دفاتر وحسابات الحكومة وليست قائمة بالنوايا الحسنة والآمال التي تتمنى الحكومة لو تحققت ولكنها برنامج عمل تلتزم الحكومة بتنفيذه في السنة الماضية، كما أنها برنامج لتحقيق أهداف المجتمع ، وبرنامج العمل المعتمد فميزانية الدولة لا تكب هذا الاسم إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبعد إعداد الموازنة العامة تتولي السلطة التشريعية مهمة اعتمادها وإقرارها والتي تقدمها بعد ذلك تصبح الموازنة العامة بمثابة قانون تلتزم الحكومة بتنفيذه لخدمة عدد من الأغراض أهمها أن تجعل التوازن بين أوجه الإنفاق والإيرادات وأن تتبع إمكانية تقييم آثار إيرادات الدولة ونفقاتها على الاقتصاد القومي ككل وتمكن الموازنة العامة من الرقابة أو التحقيق من أن الحكومة تتبع تلك السياسة التي قدرتها عن طريق الموازنة [1] وتمر الموازنة العامة بعدة مراحل ويطلق عليها دورة الموازنة وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هي مرحلة الإعداد والتقدم بها إلى السلطة التشريعية وفيها تقوم الحكومة بإعداد الموازنة وتقديمها للاعتماد والإقرار من جانب السلطة التشريعية ، يقوم بإعداد مشروع الموازنة وزارة المالية أو الخزنة وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء ثم تقدمه الحكومة على البرلمان، ومرحلة اعتماد الموازنة ويعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، ويمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية ، ولابد من إتباع الخطوات التالية وهي المناقشة العامة ، المناقشة التفصيلية المختصة، المناقشة النهائية.وتتولى السلطة التشريعية مناقشة التقديرات التفصيلية للنفقات والإيرادات العامة التي يتضمنها مشروع الميزانية ، بحيث يكون لها الحق في إدخال ما تراه من تعديلات عليه قبل

1) عبد المنعم فوزي ، عبد الكريم الصادق وآخرون ، اقتصاديات المالية العامة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 1971م، ص403.

اعتماده وإصدار قانون ربط الميزانية الذي ينطوي على الإجازة الواجبة لتمكين السلطة التنفيذية من البدء في تنفيذ الميزانية، وإصدار القرارات المالية المتعلقة بذلك، ومرحلة تنفيذ الموازنة العامة ويقصد بمرحلة التنفيذ مرحلة إنفاق المبالغ وتحصيل الإيرادات التي وافقت عليها السلطة التشريعية وتتولى القيام بها السلطة التنفيذية ، وتتمثل هذه المرحلة في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس وتتولي بالتالي الحكومة تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وتفتح الحسابات اللازمة لذلك، ومرحلة الرقابة والرقابة على الموازنة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة ، وفقاً للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية لتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية ورقابة السلطة التشريعية وعادة تتم عن طريق جهاز الثمن ينشئه البرلمان لهذا الغرض ورقابة السياسة والشعبية وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية ، كما أن رقابة الميزانية العامة تأخذ من حيث التوقيت ثلاثة أشكال هي الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة ، والرقابة أثناء التنفيذ [1]ويتكون هيكل الموازنة العامة للدولة على النحوالتالي

1) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، المالية العامة وتطبيقها في السودان، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم، 1997م، ص 221.

شكل رقم (1) يوضح هيكل الموازنة العامة

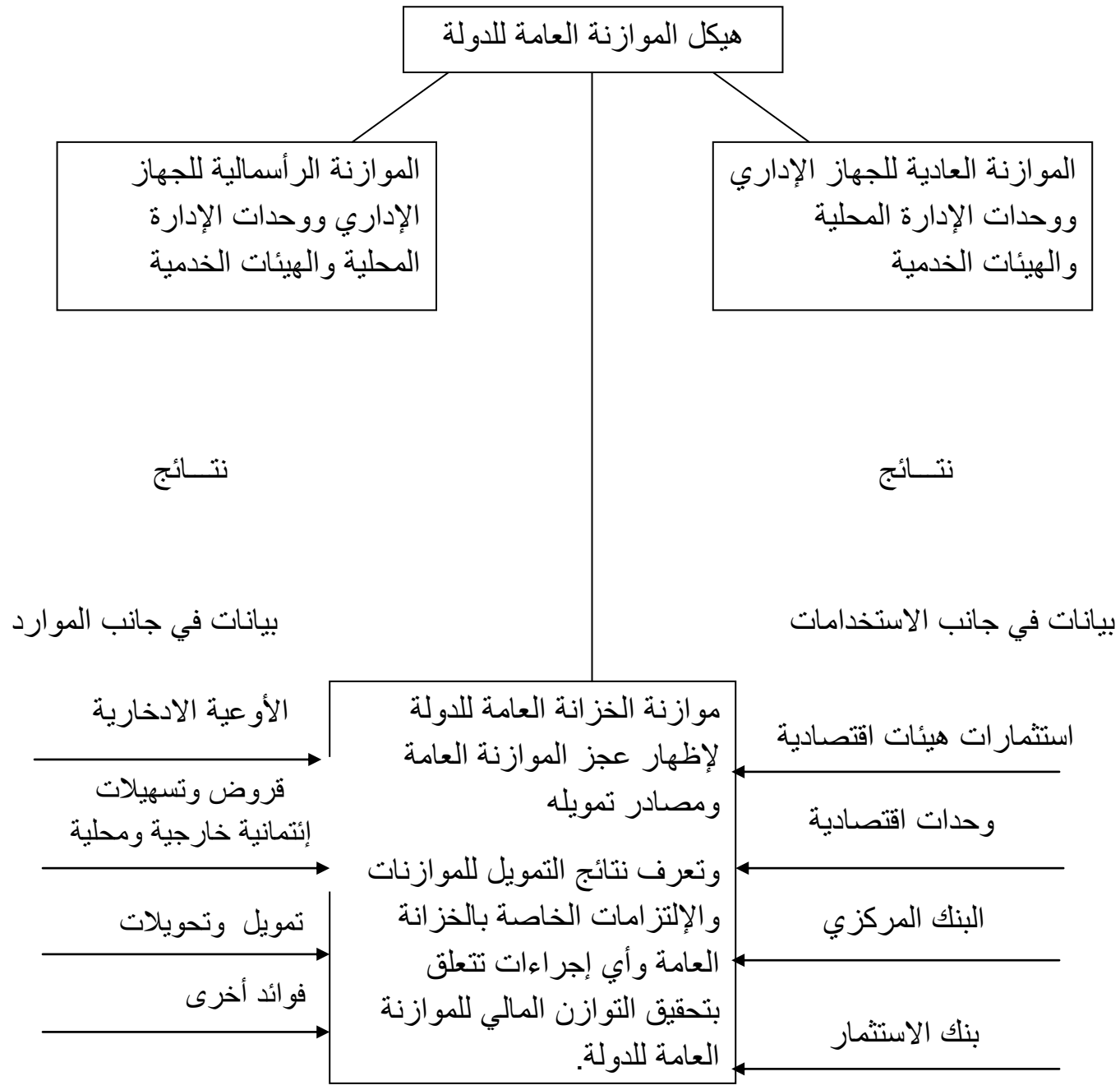

المصدر عبدالمطلب عبد المجيد ، مرجع سابق

القواعد الأساسية للموازنة العامة تطورها الفكر الاقتصادي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسة هي؛ قاعدة السنوية وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام وعلى أساس أن ذلك أنسب تحديد من ناحية المراقبة على الإنفاق العام من جهة وتحصيل الضرائب من جهة أخرى. وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل تكون موازناتها لمدة عام ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية مع الملاحظة أن الدولة تختلف في تاريخ بدء السنة المالية. ففي إنجلترا تبدأ في أول أبريل، وفي الولايات المتحدة تبدأ من أول يوليو وفي الاتحاد السوفيتي كانت تبدأ من أول يناير ، وفي مصر تبدأ من أول يوليو، وقاعدة الوحدة وتقتضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في الموازنة العامة رغم ذلك فإن عدد من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية وتخرج عن هذه القاعدة وتنشئ موازنات مستقلة تماماً لبعض أوجه النشاط الاقتصادي. أما القاعدة الاول هي قاعدة الشمول وتستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما ولا تجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما. وقد يتطلب تحقيق الإيرادات إنفاق بعض المصروفات التي يتطلبها عمل الجباية مثل دفع مرتبات المحصلين ، كما يترتب على بعض النفقات ظهور إيراد غير رسمي ، كالإيراد الناتج عن بيع بعض المخلفات في بعض المصالح الحكومية وفي هذه الحالات تدرج كافة النفقات وكافة الإيرادات دون إجراء أية مقاصة بينهما وبالتالي تطبيق طريقة الموازنة الإجمالية التي تخدم أغراض الرقابة وضبط النشاط المالي العام. و القاعدة التانية هي قاعدة عدم التخصيص وتقتضي هذه القاعدة(بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين) بل تجميع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات. ذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة وهو يؤدي إلى المساس بكمال وشمول الموازنة العامة وما قد يترتب عليه من

تبديد في الموارد أو قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها،وقاعدة التوازن وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل الدولة مع إيراداتها وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة وزيادة النفقات عن الإيرادات لموازنة معينة معناها وجود عجز فيها ولا يخفى أن مثل هذا العجز يعني في الواقع تجميل السنوات المقبلة بسدادها وهو الأمر الذي يتنافى مع قاعدة السنوية ومع ذلك فإن معظم الموازنات العامة في كثير من الدول تعاني من عجز.إن التوازن المقصود هنا هو التوازن الاقتصادي الموضوعي وليس التوازن الشكلي أو الحسابي، فيمكن أن يتحقق التوازن شكلياً أو محاسبياً إذا ضغطت المصروفات أو بعبارة أخرى قد يتم التوازن على حساب الإخلال بالاحتياجات المالية للاقتصاد القومي، أما التوازن الموضوعي للموازنة العامة فهو التوازن الذي يحقق التعادل بين الاحتياجات المالية للاقتصاد العام وموارده المالية (1).

إن عجز الموازنة هي حالة اقتصادية ومالية تعاني منها الموازنة المالية ؛ بسبب وجود خلل في تركيبها ، وعندها يحدث ارتفاع في نسب المصروفات مع انخفاض في الإيرادات ، ولا تتمكن المؤسسة أو المنشأة من توفير الوسائل المناسبة للعمل علي حل العجز الذي تعاني منة ، مما يؤدي إلي عرقلة النشاط الاقتصادي ، والتأثير علية سلبياً فينتج عن ذلك زيادة في نسب الديون والقروض المترتبة علي الموازنة العامة ، لترتفع نسبة العجز المتراكم ؛ بسبب عدم القدرة علي سداد قيمة القروض.ومن أسباب عجز الموازنة ، عدم توفر العدد المناسب من عوامل الإنتاج والاعتماد علي قروض طويلة الأجل والتي تحتاج إلي فترة زمنية طويلة لتسديدها ومن أسباب العجز أيضاً حدوث التضخم الاقتصادي والذي ينتج عنة زيادة في التكاليف والمصروفات وتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الأسعار العالمية علي مواد الإنتاج الأولية و ازدياد نسبة البطالة بين الفئة العاملة وعدم نجاح تطبيق الخطة المالية في تدارك الأزمات الاقتصادية ، مما يؤدي إلي تراكمها.وكي يتم علاج عجز الموازنة يجب وضع حلول مناسبة وفعالة ، ومن الممكن تطبيقها واقعيا باستخدام أسلوب

1) عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، دار الجامعية ، الاسكندرية 2010، ص 325-327.

التخطيط الإداري ،والذي تحرص المنشآت والمؤسسات والشركات علي تطبيقه باعتباره من الوظائف الإدارية الرئيسية وذلك يجب الاعتماد علي طرق لعلاج عجز الموازنة ومنها الطريقة الانكماشية وهي التي تعتمد علي الأفكار الاقتصادية المستمدة من الفكرة المالي وصندوق النقد الدولي، وتربط عجز الموازنة بالفائض علي الطلب مع عدم توفير القدرة علي الإنتاج مما يؤدي إلي حدوث كساد اقتصادي ينتج عنة عجز في الموازنة ، ومن الممكن علاج هذا العجز من خلال العمل علي تقليل نسبة الفائض المترتبة علي الطلب ،عن طرق استخدام مجموعة من السياسات المالية مثل تخفيض النفقات المرتبطة بدعم الأسعار والتقليل من نسب الوظائف المتاحة ووضع حد أعلي للأجور وتواجه هذه الطريقة الكثير من الانتقادات لأنها تدعو إلي تقييد العديد من الأمور التي تؤثر علي المجتمع وعلي نسب الإنفاق والدخل الفردي ولكن تقوم بعض الدول بالاعتماد عليها بأسلوب جديد من خلال بيع حصص المؤسسات العامة للقطاع الخاص ، أو ما يعرف بمفهوم الخصخصة والذي يساهم في تقديم علاج مناسب لمعظم العوامل المؤثر علي عجز الموازنة . أما الطريقة الثانية التي يعتمد عليها أيضاً في علاج عجز الموازنة هي الطريقة التوسعية وهي التي تعتمد علي منح دور لمؤسسات القطاع الخاص بصفتها منشآت إنتاجية ، الهدف من وجودها يرتبط بمساعدة الاقتصاد الوطني لدولة ومن خلال اعتماد أفراد المجتمع عليها ؛ لأنها توفر لهم الوظائف والسلع والخدمات التي تناسبهم وهذا ما تسعي الطريقة التوسعية لتحقيقه والتي تهدف تطبيق التعاون بين القطاعين العام والخاص ، ومن خلال استخدام مجموعة من الإستراتيجيات التنموية التي تساهم في نهوض الاقتصاد المحلي.[1]

 عجز الموازنة لة آثار سلبية على متغيرات النشاط الاقتصادي، وفي الأجل القصير يؤثر عجز الموازنة على الاستقرار الاقتصادي وفي الأجل الطويل يؤثر عجز الموازنة العامة على مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية العامة لأفراد المجتمع في الأجل الطويل ويظهر العجز في تزايد عبء الدين الحكومي

1 منشورات بنك السودان المركزي ، 2015 ، ص 20- 22

يؤثر عجز الموازنة على الاستثمار من ناحيتين ويترتب على قيام الدولة بالاقتراض من الجمهور لتمويل عجز الموازنة العامة إلى انخفاض الأموال المتاحة لديهم للاستثمار ، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار والاستثمار الخاص وهذا من الناحية الأولي، أما من الناحية الثانية، يترتب على اقتراض الدولة من الأفراد ارتفاع الفائدة ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الاستثمار في الدولة المعينة وأن انخفاض حجم الاستثمار يعني انخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدلات النمو الاقتصادي.

وأيضا يؤثر عجز الموازنة على معدلات التضخم في حالة قيام الحكومة بتغطية عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، يزيد العرض الكلي من النقود داخل الاقتصاد القومي ويترتب على ذلك زيادة معدلات التضخم بشكل كبير خاصة إذا كان الاقتصاد القومي يقترب من حالة التوظف الكامل أو يعاني من انخفاض مرونة عرض عناصر الإنتاج المختلفة.وعجز الموازنة على مستويات الرفاهية في المدى الطويل يترتب على استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة زيادة عبء الدين الداخلي على الحكومة وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى زيادة الضرائب المفروضة على الأفراد لتسديد هذا العجز ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على مستويات الاستهلاك والادخار لأفراد المجتمع ، مما يؤثر سلبياً على مستوى الرفاهية للأفراد والتي قد تنتقل من جيل لآخر إذا لم يتم تداركها [1].

3-1-2-2 الإنفاق العام أو النفقات العامة:

يعرف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع التي تنظمه هذه الدولة ويرى أن هنالك ثلاثة وظائف للدولة تحدد تقسيم الإنفاق العام أهمها؛ الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي.هذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي ويستند على ثلاثة معايير للتفرقة بين هذين النوعين من الإنفاق؛النفقات الحقيقية: تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية. النفقات التحويلية وهي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.وهنالك أيضاً معيار الزيادة

1) إيمان عطية ناصف، الاقصاد الكلي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008م، ص 266-267.

المباشرة في الإنتاج القومي حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي ، وتعتبر تحويلية إذا لم تؤد مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، تعتبر النفقة حقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد.

التقسيم الوظيفي للإنفاق العام ، ويقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة ، وهنالك ثلاثة وظائف أساسية للدولة هي الوظيفة الإدارية، الاجتماعية، والاقتصادية، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاث أنواع من الإنفاق هي النفقات الإدارية للدولة والنفقات الاجتماعية للدولة والنفقات الاقتصادية.النفقات العادية والنفقات غير العادية، حيث يعتبر معيار الانتظام والدورية أساس للتفرقة، فإذا كانت النفقة تتم بانتظام ودورية فتعتبر النفقة غير عادية، إذا كانت النفقات تستوعب بكامل قيمتها في الأموال وفي السلع والخدمات خلال الفترة المالية التي انقضت خلالها فتعتبر نفقات عادية. والنفقات غير العادية فهي تلك التي تتعدى الفترة المالية التي أنفقت خلالها. وإذا كانت النفقات العامة تعط دخلاً فهي نفقات غير عادية وإذا لم تعطي دخلاً فهي نفقات عادية، وإذا كانت النفقات منتجة فهي نفقات غير عادية أما إذا كانت غير منتجة فهي عادية. والنفقات العادية الجارية أو التسيريه وهي التي تلزم تسيير المرافق العامة للدولة. أما النفقات الغير عادية فهي التي تسهم في تكوين رؤوس الأموال العينية.ونجد أن الإنفاق العام يلعب دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية، توفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان وتظهر النفقات العامة للدولة في أحد جانبي الموازنة العامة[1].

ومن أسباب تزايد الإنفاق العام تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني من أهم الظواهر التي شغلت الاقتصاديين في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالي/ اشتراكي) ومهما اختلفت درجة تقدمها(دول متقدمة أو نامية) .أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر والذي توصل إلى هذا القانون (

1) محمد داوايدار، الاقتصاد الكلي، دار فاروق للنشر والتوزيع، بيروت ، ط2 ، 2009م، ص 61-3 63.

كلما حقق معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبية زيادة توسط نصيب الفرد في الناتج الوطني) وقد لحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام ترجع إلى أسباب حقيقية أو أسباب ظاهرية ومن هذه الأسباب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود . يعود إلى ارتفاع الأسعار والذي بدوره يجعل الدولة ترفع وحدات نقدية أكبر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.كما تعتبر الزيادة المضطردة في عدد السكان من أسباب تزايد النفقات أيضا وكذلك تعتبر من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم والزيادة في السكان تعني الزيادة في النفقات العامة. من أسباب تزايدها أيضا اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق محاسبة الحكومة وبصفة خاصة طردية القيد في الحسابات

ومن الأسباب الحقيقية لنزايد النفقات أسباب اقتصادية وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة وأسباب اجتماعية وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل وأسباب سياسية هي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب ، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية وكل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام وأسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام وأسباب إدارية إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة بالإضافة التطوير الحديث والتدريب مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة ، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها، وبجميع هذه الأسباب تزداد النفقات العامة لذلك لابد من ترشيد النفقات ويعنى تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن، يتطلب ذلك تحديد حجم أمثل للنفقات العامة وإعداد دراسة جدوى المشروعات والتراخيص المسبق من السلطة التشريعية وتجنب الإسراف

والتبذير وهنالك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية مثل ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة وسواء تنظيم الجهاز الحكومي وتحقيق مأرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة وعدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال، مثلاً بالنسبة للأجهزة المسؤولية عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرق وزيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال والمبالغة في نفقات التمثيل الخارجي أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على أوجه التبذير والإسراف المذكورة سابقاً وغيرها بالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة[1].

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ففي إطار أنه يستخدم جزءاً من الواردات الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي (الدخل القومي) ومن ثم على الاستهلاك القومي والادخار القومي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ناحية أخرى هنالك تأثيرات للإنفاق العام على توزيع الدخل ونمطه وهيكله وهذا بالإضافة إلى تأثيرات معدلات النمو الاقتصادي وغيرها من الآثار

يؤثر اللإنفاق العام على الناتج القومي وهو ما يطلق عليه (إنتاجية الإنفاق العام) ودرجة تأثيره تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامه ، يؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من الناحية زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج القومي ،ومن ناحية النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.

1) علي لطفي ، المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 2000 ، ص 218-230.

وكذلك من ناحية زيادة الطلب الفعال ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام فإن الإنفاق يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية أو حدية فإن الأثر سيكون إيجابياً غير مرن أو ضعيف المرونة.

ويؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والتعليم وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية بأنها تزيد الاستهلاك القومي، وعندما تقدم دخولاً في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة أو تقدم إعانات دعم عيني فهي تزيد أيضاً من الاستهلاك القومي مع مراعاة اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك وتبعاً لطبيعة هذه الدول.

تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج من خلال تأثيرها على الطب الكلي الفعلي ، فالنفقات الحقيقية تشكل طلباً على السلع والخدمات، فعندما تنفق الدولة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ، فإن ذلك يؤدي إلى تغير استخدامات الموارد الاقتصادية ومن ثم التغيير في مكونات الناتج القومي وأيضاً أن الأثر الغير مباشر متولد من خلال ما يعرف بالمؤجل (للاستثمار) والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة ف الإنتاج خلال دورة الدخل.

يؤثر الإنفاق العام على الدخل القومي ،عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسالب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسالب ونفس الناتج يظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي وهذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات فإن الأثر سيكون سالباً على الادخار القومي والعكس صحيح[1].

1) عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 337 – 339.

كماأن الإنفاق العام يؤثرعلى توزيع الدخل القومي، يرى اقتصاديون أن النفقات الحقيقية وتحديد أثمان عناصر الإنتاج ، تحدد التوزيع الأولي للدخل القومي ، بينما النفقات التحويلية وبعض صور الإيرادات العامة يترتب عليها إعادة توزيع الدخل القومي وتحديداً ما يطلق عليه التوزيع النهائي والتوزيع الأولي وهو توزيع الدخل بين المنتجين ، بينما التوزيع النهائي هو توزيع الدخل بين المستهلكين والتوزيع النهائي هو النتيجة بعد إعادة توزيع الدخل القوي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة أو بين عوامل الإنتاج المختلفة أو بين فروع النشاط الإنتاجية المختلفة أو الأقاليم داخل الدولة الواحدة وتؤثر النفقات التحويلية في إعادة توزيع الدخل القومي بنقل جزء من الدخل القومي من فئة معينة إلى فئات أخرى وتستطيع الدولة أن تستخدم النفقات العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق أخذ الشرائح المالية من دخول الأغنياء في صورة ضرائب وإضافتها في دخول الفقراء عن طريق الإعانات أو عن طريق أداء خدمة أو بأثمان رمزية.

إن الإنفاق العام يؤثرعلى معدل النمو الاقتصادي حيث يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري والتالي زيادة التراكم الرأسمالي والاستثمار، وهكذا والعكس صحيح[1].وأيضاً هنالك آثار اقتصادية مباشرة للإنفاق العام متمثلة في المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع ويتوقف الأثر النهائي لهذه المنح على محصلة كل من أثري الدخل والإحلال للإعانة، فمن ناحية فإن إعطاء إعانة للفرد تزيد من دخله الحقيقي فيزيد طلبه على كافة السلع والخدمات ومن بينها الراحة، مما يترتب عليه تخفيض ساعات العمل، وإحلال ساعات الراحة محل ساعات العمل (أثر الإحلال) ومن ناحية أخرى فإن الحصول على دخل إضافي دون جهد يقلل من حاجة الفرد نحو العمل ويجعل تكلفة الفرصة البديلة للعمل منخفضة مما يجعل الفرد يحل ساعات الفراغ محل ساعات العمل،ومن بين هذه الآثار الاقتصادية الآثار الاقتصادية لمشتريات الدولة من السلع والخدمات من المعروف أن الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال الخاص كالأدوات المكتبية والكتب لطلاب المدارس وتشتري الملابس لأفراد الأمن والقوات المسلحة

1) عبد المنعم فوزي، عبد الكريم الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص 191 -192.

، والسلع الغذائية والكهرباء والمياه والوقود واللازم لتسيير الأدوات الحكومية المختلفة ، كما تقوم بتأجير خدمات الغير من عمال وموظفين وخدمات أخرى لقطاع الأعمال، وتعتمد الآثار الاقتصادية لمشتريات الدولة من السلع والخدمات على عدة عوامل فهي تعتمد على حالة تشغيل الاقتصاد القومي وتعتمد أيضاً على كيفية تمويل هذه المشتريات ، إضافة إلى استقرار أحوال المجتمع السياسية والاقتصادية وكذلك أثرة الإنفاق الحكومي على بناء وصيانة المرافق العامة ويمثل هذا النوع من الإنفاق الحكومي أحد أنواع الإنفاق العام الاستثماري ، ويظهر أثره على الناتج المحلي من خلال تأثيره على الإنفاق المحلي الإجمالي، والاستثمارات الحكومية كما هو معروف تنقسم إلى قسمين استثمارات مباشرة في فروع الإنتاج المختلفة كالمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والتعدينية . أما القسم الثاني فيتمثل في المبالغ المخصصة إقامة الهياكل الأساسية التحتية الضرورية لتزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج والمتمثلة في خدمات الموصلات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الري ويحقق هذا النوع من الاستثمارات ما يسمى بالوافرات الخارجية والتي تجعل الكثير من الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصادياً من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج في المشروعات الصناعية والتحويلية وغيرها مما يزيد من ربحيتها[1].

4-1-2-2 الإيرادات العامة:

إن الدولة في المجتمعات الحديثة أصبحت تقوم بدور متزايد في النشاط الاقتصادي بما يتضمنه من تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية كثيرة ومتنوعة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تؤدي في النهاية إلى تعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وتهيئة الظروف الملائمة إحداث المزيد من التقدم في جميع المجالات وهذا بالإضافة إلى القيام بالأدوار التقليدية في مجال الدفاع والأمن والقضاء وغيرها ولقيام الدولة أو الحكومة بكل

1) عبد العزيز عبد الرحيم ، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان ، جامعة النيلين، الخرطوم، رسالة ماجستير. غير منشورة ، 2014 ص 36-38

هذه المهام تحتاج إلى تدبير أموال كافية لتغطية إنفاقها العام المتزايد ، بالتالي تصبح الإيرادات العامة إحدى الأدوات الرئيسة التي تتبعها الحكومة.

تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أم من أنشطتها وأملاكها الذاتية أم من مصادر خارجة عن ذلك ، سواء كانت قروضاً داخلية أو خارجية ، أم مصادر تضخمية ، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

ومن أنواع الإيرادات الضـرائب حيث تعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالي شكل مساهمة نقدية وإجبارية من الأفراد، في أعباء الخدمات العامة تبعاً لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم في هذه الخدمات وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها وتقوم الدولة بتحصيلها وهنالك أهداف اقتصادية للضرائب ومنها.[1] تحقيق العدالة الكاملة، فإذا فرضت الدولة الضرائب بفئات مرتفعة على أصحاب الدخول الكبيرة وقللت فئاتها على أصحاب الدخول البسيطة، فإنها بذلك تستطيع أن تحصل على الأموال من الأولى وتستخدمها في الإنتاج لمصلحة الفئة الثانية ويمكن العمل على تحقيق العمالة الكاملة في أوقات الأزمات عن طريق التخفيض من حدتها وتلجأ الدولة النامية إلى فرض ضرائب يصعب العمل عند تحقيق نوع من الادخار الإجباري الذي يساعد الدولة على القيام بمشروعاتها الإنتاجية التي تحقق التشغيل الكامل.ومن أهدفها أيضا التوجيه السليم للإنتاج، تستخدم الضرائب لتوجيه الإنتاج نحو الصناعات التي ترغب الدولة في تنميتها ويكون ذلك بتشجيع الأفراد القيام بمثل تلك الصناعات فتعمل مثلاً على إعفائها من الضرائب.

وكذلك من أهدفها حماية الضمانات الوطنية ، فيمكن للدولة عن طريق الضرائب أن تعمل على حماية الصناعات الوطنية بإعفائها مثلاً من الضرائب عند تصديرها وبفرض ضرائب باهظة على المصنوعات الأجنبية حتى لا تتنافس المصنوعات المحلية[2].

1 محمد زكي المسير ،اقتصاديات المالية العامة والنظام الاقتصادي في الاسلام ، دار النهضة العربية ، مصر العربية ، بدون تاريخ نشر ، ص 2014-2016

2) عثمان يعقوب ، مرجع سابق، ص 224- 225.

ومن تقسيمات الضرائب الضرائب المباشرة هي كل ما يقتطع مباشرة من الدخل أو الثروة من المستحيل نقل عبؤها، ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل) وتنصب دورياً " سنوياً" على المركز المالي للممول، وتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة يتم تحصيلها بناءاً على قوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه ومن أهم مزاياها عدالتها في توزيع الأعباء حيث تأخذ بمبدأ التصاعد وظروف الممول وعدم تأثيرها بالدورات الاقتصادية والتقلبات الاقتصادية مما يؤدي إلى ثبات حصيلتها نسبياً.وسهولة تقديرها وبالتالي يعتمد عليها في تقديرات إيرادات الموازنة ويشعر الممول بوظائفها مما يجعله يتابع الدولة في كيفية إنفاقها.وكذلك من أهم عيوبها لا تتناسب مع المقدرات التكلفية للممول خاصة أنها تفرض بدرجة أكبر على السلع الضرورية والتي يقع عبئها على محدودي الدخل وذلك لضمان حصيلة أكبر وتنخفض انخفاضاً شديداً في فترات التضخم وكذلك من عيوبها تستلزم عديد من الإجراءات لإيجاد رقابة على الاستهلاك وتداول الثروة مما يؤدي إلى عرقلة حركة إنتاج السلع وتداولها[1].

والضريبة الموحدة هي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفترض سعراً معيناً وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية وتحقيق العدالة الضريبية وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة أما الضريبة النوعية فهي تفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل التي يحصل عليها الممول كل على حده وبسعر معين ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معقولة وخاصة في الدول النامية التي يكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي ولكن من عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.

والضرائب التوزيعية وهي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة ومن ثم مميزاتها معرفة السلطات المالية مقدماً لحصيلة الضريبة ، أما عن عيوبها فإنها لا تفي بمبدأ العدالة الضريبية أما الضرائب القياسية هي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد

1) عبد الرحمن حسن علي حمد، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة النبأ للطباعة والنشر، الخرطوم، 2014م ، ص 55-57.

مقدارها الكلي ، ومميزاتها أن كل الدول أصبحت تطبق الضرائب القياسية وأن هنالك إمكانية تقدير الحصيلة المنتظرة.

والضرائب العينية فهي لا تراعي مصدر الدخل وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) مهما تبلغ قيمته وتفرض دون مراعاة ظروف الممول الشخصية وتفرض بسعر هو حد (ضرائب نسبية) وتكون على إجمالي الدخل ورأس المال أما الضرائب الشخصية فهي تأخذ مصدر الدخل في الاعتبار وتتعدد مصادر الدخل (العمل، رأس المال، العمال) ولا تصيب كل الدخل أو الثروة وإنما تترك للممول قدراً يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة أو حد الكفاف وتراعي الأعباء العائلية وتفرض عادة بأسعار متزايدة (تصاعدية) ولا تفرض إلا على الصافي فقط أي أنها تأخذ في الاعتبارات تكاليف الحصول على الدخل وأعباء الديون.الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:- الضرائب على الأفراد تسمى بضريبة الرؤوس في عهد الرومان والإسلام، ومن مزاياها تناسبها مع طبيعة العصور التي فرضت خلالها ، وسهولة فهمها وجبايتها، وصعوبة التهرب منها. وكانت تتصف بالعدالة أما الضرائب على الأموال أصبحت هي الأساس بعد أن أصبحت الضرائب على الأفراد عاجزة عن مد الدولة بما تحتاج إليه، بل وصارت غير عادلة[1].

وهنالك أثار اقتصادية للضرائب منها على الاستهلاك والإنتاج، حيث أن فرض ضريبة على الدخول المنخفضة يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ، ومن ثم إلى نقص إيرادات الدولة والأثر نفسه يحدث في حالة فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية. ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى تقليل الاستهلاك ، ولكن لا يؤثر عادةً على مقدار الأفراد على الإنتاج فإن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة تبعاً لقواعد معينة يسمح للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي من ناحية التأثير كلياً على حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك ، وكذلك التأثير قطاعياً

1) السيد عبد المولى ، المالية العامة، دراسة للاقتصاد العام، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة ،مصر ، 1988م، ص 268، 270.

حيث أن فرض ضرائب مباشرة تصاعدية عالية يقلل من القدرة على الادخار ويصبح المطلوب التوازن بين العدالة وتشجيع الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الادخار وأن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار وفرضها على السلع الكمالية يؤدي إلى نقص الادخار الاختياري. فإن فرض ضرائب على الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة بمعدل أعلى في الضريبة على أرباح الأسهم يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية أي الاستثمار الذاتي، فإن فرض ضرائب على الأموال المودعة بالبنوك يؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر

ويؤثر فرض ضرائب على توزيع الدخل حيث يؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعدية إلى تقليل التهرب الضريبي وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء وإلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة ، يؤدي فرض الضرائب على التركات، وتداول الأوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات إلى إعادة توزيع الدخل. وإذا فرضت ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية توزيع عادل بينما على السلع الضرورية على سوء توزيع الدخل أو زيادة الفوارق بين دخول الأفراد.

حيث قد يؤدي فرض ضريبة على ذوي الدخل المحدود إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق القيام بعمل إضافي وقد يؤدي فرض الضرائب على الدخل المرتفع إلى تقليل العمل أو عدم الإقبال عليه[1].

من أنواع الإيرادات العامة القروض العامة:- تعرف بأنها عبارة عن الأموال التي اقترضتها الدولة أو القطاع الخاص بضمان الدولة من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية أو البنوك التجارية الأجنبية نظير تعهدها برد المبلغ المقترض ودفع فوائد سنوية وبعض الالتزامات الأخرى المحددة طبقاً لشروط العقد وهنالك اختلاف بين القرض والضريبة فالضريبة إجبارية والقرض اختياري، الضريبة غير قابلة للتخصيص لوجهة معينة والقرض

1) حسن بشير محمد نور،الضريبة على القيمة المضافة وآثار تطبيقها في السودان ، شركة الظلال للخدمات والاستثمارات، قطاع الطباعة والنسخ، الخرطوم ،2002م ، ص96-98.

قابل للتخصيص، الضريبة لا ترد لدافعها ، أما القروض فيرد مع فوائد، الضرائب لا تؤدي إلى تحميل الموازنة بأعباء ولكن القروض تحمل الموازنة بأعباء مقدار الأقساط والفوائد.

تقسيمات القروض:

القروض الداخلية وهي تؤثر في النظام المصرفي أو أجهزة تجميع الأموال مثل هيئات التأمينات ويمكن الاقتراض من الجمهور مباشرة وهي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون أو المقيمون على إقليم الدولة ، أما القروض الخارجية فتمثل مديونية الدولة تجاه أشخاص لا يقيمون في إقليم الدولة سواء كان أشخاص طبيعيون أو معنويين ممثلين في شركات أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية أو هيئات دولية.

القروض الإختيارية هي التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية طوعاً واختيارياً أما القروض الإجبارية تعرف بأنها القروض التي تكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية وغيرها، والأصل في القروض أن تكون اختيارية وغير إجبارية والقروض القصيرة وهي تسدد في فترة لا تزيد عن سنة وهي إما سد عجز نقدي نتيجة زيادة الإنفاق عن الإيراد، وتقوم الدولة في هذه الحال بإصدار قروض طويلة الأجل تعرف باسم أذون الخزانة. أما القروض المتوسطة تتراوح منها بين سنة إلى خمس سنوات. والقروض الطويلة الأجل تزيد مدتها عن خمسة سنوات. والنوعان الآخران من أجل إقامة بعض المشروعات الاستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحرب.

و الدين الإداري والدين المالي وفقاً للمعيار المحاسبي الفني، فالدين الإداري ناتج عن إتمام النفقات التي تولده، أما الدين المالي فمرتبط بتدبير نفقات الدولة(1).

وتوجد طرق لإصدار القروض وهى الاكتتاب العام والاكتتاب من خلال الجهاز المصرفي وإصدار القروض في سوق الأوراق المالية.

الآثار الاقتصادية للقروض العامة:-

وتؤثر القروض العامة على الناتج القومي ، إن الآثار المترتبة على مرحلة الاقتراض قد تؤدي إلى إحداث أثر انكماشي على الناتج القومي؛ لأنه اقتطاع من القوة الشرائية، أما في

1) عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة ، مصر، 2010م، ص 260 - 280

مرحلة الإنتاج فقد يؤدي إلى حدوث تأثير سلبي على حوافز الإنتاج المقررة الإنتاجية ومن ثم الإنتاج الكلي ، أما في مرحلة الاستهلاك فالقروض إذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من الإنتاج الكامل وعرض عناصر الإنتاج في منتهى المرونة ، فإن الأثر يكون إيجابي على الإنتاج أو الناتج ، أما في حالة الإنتاج الكامل فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الناتج.

وأيضا تؤثر على الاستهلاك والادخار، فالقروض الداخلية إذ كانت تضخمية رغم اعتبارها نوعاً من الادخار الإجباري إلا أنها قد تؤدي في الزمن المتوسط الطويل إلى إضعاف الميل للادخار وهي بطبيعتها تقلل من الاستهلاك أما القروض الخارجية إذا استخدمت لتمويل واردات السلع الاستهلاكية فإنها تنطوي حتماً على تدهور المدخرات المحلية وزيادة الاستهلاك.

قد تؤدي القروض إلى استفادة الفئات العليا من الدخل أكثر من الفئات الدنيا وتجني بعض الاستفادة لأنها تدفع كمية أقل من الضرائب بينما يستفيد بعض أفرادها بتوسيع الإنفاق العام الموجه إلى بعض الأهداف الاجتماعية المترتبة على القروض وهذا ينطبق على القروض الادخارية مع ملاحظة أن القروض التضخمية يترتب عليها ارتفاع الأسعار[1] .

الرسوم العامة:

تعتبر الرسوم العامة نوع من أنواع الإيرادات العامة بجانب الضرائب والقروض فتعرف الرسوم بأنها: هي مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمة نوعية من نوعا خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال استخدام شهادات الميلاد وغيرها، وكذلك من الأثمان العامة من أنواع الإيرادات العامة

ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية مترو الأنفاق والمياه والبريد، والتلغراف والتلفون وغيرها[2] .

1) عبد الكريم صادق بركات ،عوض محمود، الاقتصاد المالي الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،بدوت تاريخ نشر ص 627 - 629.

2) عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 341.

5-1-2-2 الدين العام:-

حيث تزيد النفقات العامة على الإيرادات العامة للدولة فإنها تلجأ عادة إلى تغطية هذا الفرق بعدة طرق ولعل من أبرزها هي الدين أو الاقتراض العام والدين العام هو جميع الالتزامات المالية التي بمقتضاها تلزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد المبالغ المقترضة ويزيد حجم المديونية عادة نتيجة زيادة وتراكم القروض العامة وأن الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة بأنه يمثل عجز الموازنة والذي يمكن تعريفه بأنه يمثل الفرق بين نفقات الدولة وإيراداتها العامة خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة ويغطي هذا العجز من خلال الاقتراض العام. ويعرف بأنه مبلغ من المال سواء كان عيناً أو نقاً يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية يدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض وأن الدين العام له أهمية في الاقتصاديات الحديثة خاصة أن النظرية المالية الحديثة تؤكد على أهمية الدين العام كوسيلة لتمويل النفقات العامة وأداة مالية للتأثير على متغيراته الاقتصادية وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة ولعل من أبرز مبررات استخدام الدين العام

مبررات مالية حيث تلجأ الحكومات إلى الاقتراض العام ، عندما تعجز الإيرادات العامة في المصادر الأخرى عن تغطية النفقات العامة المتزايدة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم التوافق الزمني بين نفقات الإيرادات والنفقات العامة وقد ينشأ نتيجة حدوث أسباب اضطرارية مفاجئة كالحروب والكوارث الطبيعية تستدعي زيادة الإنفاق العام للدولة لمواجهتها، كما قد ينشأ نتيجة عدم تمكن الدولة من فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب المطبقة لمواجهة أعباء الإنفاق العام المتزايدة. ومبررات اقتصادية حيث يعتبر الدين العام في مفهومه الحديث بمثابة أداة مالية هامة يستخدم للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، وتعبئة المدخرات القومية والإسراع في معدلات التكوين الرأسمالي والتنمية الاقتصادية...الخ ومبررات اجتماعية كما يلجأ إلى الاقتراض العام لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية مرغوباً فيها مثل تحقيق العبء الضريبي على الأجيال الحالية ومشاركة الأجيال القادمة في تحمل

عبء سداد القروض العامة ، كهدف هذه القروض سوف تستخدم في الإنفاق العام الحالي، ولكن آثارها سوف تستمر ويعم نفعها الأجيال القادمة[1] .

أنواع الدين العامة:

الدين الداخلية وهو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب ، أي الدولة تقترض من وحدات اقتصادية وطنية تعمل في السوق المحلية ومن مميزات هذا النوع أنها في العملة الوطنية للتشريع الوطني وبالتالي فإنها توفر للدولة حرية أكبر من حيث تحديد شروط القرض ومنح الامتيازات بهدف تشجيع أكبر عدد من المكتتبين.

والدين الخارجي: ويعرف بأنه القرض الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج ومن الهيئات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتتم بالعملات الأجنبية.

الأعباء الأساسية للدين العام:-

1/ عبء الدين الخارجي: يؤدي الاقتراض إلى فرض بعض الأعباء على الأجيال القادمة والتي تستحمل دفع فوائد، وأصل هذا الدين دون أن يكون استفادوا من المزايا والفوائد المترتبة على هذا الدين.

2/ عبء استهلاك رأس المال: إن أي زيادة في الدين العام تؤدي إلى استعمال جزء من رصيد الدولة ومخزونها من السلع الرأسمالية دون أن يتم تعويضها ويفرض أعباء على الأجيال القادمة.

3/ العبء التضخمي: إن أي زيادة في الدين العام أو الإنفاق الحكومي في فترات التشغيل الكامل سوف تؤدي إلى ضغوط وأعباء تضخمية على الاقتصاد القومي خاصة إذا لم يتم تعويضها.

1) حسام علي داؤود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، ص 342-343.

4/ العبء على الحوافز: إن زيادة الإيرادات الضريبية اللازمة لسداد الديون العامة تؤدي في محصلتها النهائية إلى التأثير السلبي على حوافز الأفراد من أجل تحمل المزيد من المخاطر في الاستثمار والتجديد والعمل بدوره يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

5/ عبء المساواة في الدخول: على الرغم من أن كل جيل يتحمل بمجموعة من التكاليف التحويلية التي تتم عند فترات السداد تشكل عبئاً على الجيل الحاضر إلى الحد الذي لا يمكن فيه دافعي الضرائب هم أنفسهم حملة سندات الدين ، حيث أن المقرضين من طبقات متوسطة والعليا ، بينما يوزع عبء الضرائب على كافة السكان وقت دخولهم. ولذا فإنه يمكن التقول بأن المدفوعات التحويلية لسداد الدين تؤدي إلى عدم المساواة في الدخل.

مزايا الدين العام ومنافعه:-

1/ إن سندات الجزئية القابلة للتفاوض وغيرها من سندات الدين العام تعتبر في حد ذاتها استثمار مرغوباً فيه من جانب عدد كبير من العائلات والمؤسسات الكبيرة لا توفر الأمان التام لسداد ديونهم وفوائدها.

2/ إن التغيرات في الدين العام يمكن أن تؤدي على آثار جانبية على الاقتصاد القومي خاصة إذا ما استعملت كأداة في السياسة المالية[1] .

2-2 -2 أثار السياسة المالية :

تؤثر السياسة المالية بشكل واضح على الاستهلاك وذلك من خلال سياسة الإنفاق العام وسياسة الإيرادات العامة فالنفقات تعمل على تحفيز الاستهلاك بصورة مباشرة أو غير مباشرة فعندما تقدم الدولة الحاجات العامة بشكل مجاني فإنها تمكن الأفراد من إعادة تخصيص الدخل لزيادة الدخل القومي ، فهي تؤثر بصورة أو بأخرى على الاستهلاك ، والإيرادات العامة أيضاً تؤثر على الاستهلاك ، فالدولة تزيد الضرائب بالأخص الضرائب المباشرة فهي تقلل من الدخل المتاح بالإنفاق وبالتالي الاستهلاك والعكس يحصل في حالة تقليل الضرائب ، فهي بذلك تعمل على زيادة الدخل المتاح ، وبالتالي الاستهلاك وتستخدمها الدولة في حالات الكساد وانخفاض معدلات الطلب الكلي داخل الاقتصاد.

1) صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون مكان نشر ط2 ، 2000م ، ص 200-207.

تؤثر السياسة المالية على الاستثمارمن خلالالنفقات العامة تؤثر بصورة مباشرة على الاستثمار ، فالإنفاق العام هو جزأين ، جزء استهلاكي وجزء استثماري، بذلك فالزيادة في الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الاستثمار هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق تأثير معجل الاستثمار عندما تقوم الدولة بتخصيص الموارد المالية لتأهيل البني التحتية مثلاً، فهي بذلك تعمل بطريقة غير مباشرة على تشجيع الاستثمار وقيام المشاريع الاستثمارية والتي من أهم مقوماتها توفر البنية التحتية.فالإيرادات العامة سواء كانت الإيرادات ضريبية أو غير ضريبية (الدين العام) هذه تعتبر نوع من الادخار الإجباري فهي تنقل الدخل من الاستهلاك إلى الادخار ، ومن ثم يتحول بدوره إلى استثمار مباشر أو غير مباشر، وعندما تقوم الدولة بتخفيض الضرائب على الاستثمارات وخاصة الاستثمارات الجديدة فهي بذلك تعمل على تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمارات ودخول مستثمرين جدد إلى الاقتصاد وخاصة الاستثمار الأجنبي وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية.

وأيضاً تؤثر السياسة المالية على الأسعار، ففي حالة التضخم وارتفاع الأسعار تلجأ الدولة إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب وذلك يؤدي إلى هبوط في الطلب الكلي الفعلي، ويؤدي إلى انخفاض الأسعار في المدى القصير أما في حالة هبوط الأسعار والكساد فإن الدولة تلجأ إلى زيادة الطلب من شأنها زيادة الأسعار ، وهكذا تعمل السياسة المالية على استقرار الأسعار عند المستويات المرغوبة للتوسع وزيادة الطاقة الإنتاجية.

السياسة المالية أثرعلى الإنتاج من خلال تأثيرها على الاستهلاك والاستثمار والأسعار يكون هنالك أثر مباشر على الإنتاج وذلك من خلال سياسة الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة لبعض القطاعات الإنتاجية فتقل تكلفة الإنتاج وبالتالي يزيد ويتوسع الإنتاج ويكون للسياسة المالية دور كبير في تحديد نوعية لإنتاج ونمطه وكأن تشجيع سياسة نوع معين من السلع وتقييد آخر ويكون باستخدام الضرائب فتمنح الدولة تسهيلات وتخفيضات لنوع

إنتاج محدد بينما تقيد النوع إلى آخر حسب احتياجات الاقتصاد ، مما يعمل على الاستقرار الاقتصادي والدولة عندما تنفق (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات) فهي تمثل أيضاً جانباً من الطلب على الإنتاج المحلي، الأمر الذي يعمل باتجاه زيادة الإنتاج لتلبية حاجة الطلب الحكومي فهي بذلك تحفز الإنتاج والمشتريات الحكومية ليست ذات أثر موجب دائماً ففي بعض الأحيان زيادة الطلب على السلع والخدمات قد تحدث أثر سلبي وهو زيادة الأسعار[1]. زيادة الطلب على عناصر الإنتاج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوظف والاستخدام لعناصر الإنتاج.

فإذا كان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية تستطيع الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية أن تعمل على زيادة الإنفاق وتقليل الضرائب والدين العام وهذا من شأنه أن يعمل على زيادة الطلب على عناصر الإنتاج فيزيد الاستخدام والتشغيل للقوى العاملة ، وبالتالي يمكن التخلص من مشكلة البطالة وخصوصاً أن الدولة تلجأ في مثل هذه الأوضاع إلى سياسة التمويل عن طريق عجز الميزانية (التمويل التضخمي) الذي يعمل بدوره على زيادة استخدام عناصر الإنتاج.

أن السياسة المالية لها تأثيراً كبيراً على الدخل القومي وإعادة توزيع الدخل القومي من خلال الإنفاق الحكومي هو بمثابة خلق دخول جديدة لفئات لم تكن قادرة على حصول الدخل، فالدولة وخصوصاً الدولة النامية تعتبر أكبر مستخدم له، وبالتالي فهي تعمل بشكل مباشر على زيادة الدخل، وأيضاً تعمل بصورة مباشرة على زيادة الدخل القومي عن طريق تأثير أدوات الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق التأثير في المضاعف.ومن خلال التأثير على إعادة توزيع الدخل ، فالدولة عندما تقرض الضرائب هي في الواقع تقوم بالأخذ من الفئات الأكثر قدرة على الدفع وذات الدخول المرتفعة ، وعندما تقوم بالإنفاق وتقديم الحاجات العامة بصورة مجانية فهي تعمل

1) عبد الحكيم رشيد، مرجع سابق ، ص 225-226.

على إعادة التوزيع باتجاه الفئات الأقل قدرة وذات الدخول المتدنية وكذلك الحال عندما تقرض الحكومة ضرائب تصاعدية على الدخل[1].

إن أثر السياسة المالية على الاقتصاد العالمي يتجلى التأثير الرئيسي للسياسة المالية في مدى تمويل الحكومة لنفقاتها الخاصة أو مقدار ما تقترضه لتغطية أي عجز الموازنة. ويشير معدل الادخار المنخفض إلى اعتماد الحكومة على التمويل الأجنبي في حالة وجود عجز في الموازنة وهذا يعني أم المستثمرين الأجانب ينظرون بمثابة هدف استثماري لهم ولكن في مقابل ذلك قد يتطلب معدلات فائدة جاذبة لهم علاوة ذلك فإن قرار الاستثمار سيتأثر بالتوقعات الاقتصادية حول سعر الصرف مهماً بالنسبة لمتطلبات التمويل الخاص بالحكومة، ولكن قد يؤدي تضخم العجز في الموازنة الحكومية إلى عدم استقرار أسواق الصرف الأجنبي، مما يشير إلى أهمية النتائج العالمية غير المباشرة لعجز الموازنة، يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات خلال فترات الركوض إلى حدوث أزمة اقتصادية خلخل مشكلة عجز ميزان المدفوعات يجب أن ترفع الدولة من أسعار الواردات، بالإضافة إلى أسعار الصادرات على الرغم من ذلك قد يكون لانخفاض العملة أثر تضخمي مما يتطلب وضع سياسة انكماشية تتعارض مع حالة الركود في الوقت نفسه[2].

2-4-3 العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسة الاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة ، لذلك هنالك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك ، من هذه الآثار:

العوامل السياسية: إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قديم الزمان قد مس كل الدول المتقدمة والمتخلفة. إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر من خلال تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية، يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء

1) عرفات التهامي إبراهيم ،محاضرات في المالية العامة، مكتبة النصر ، القاهرة، 1992م، ص 162-163.
2) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004م، ص 259-260.

عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الوضع سلطة سياسة أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه، خير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأن الوحيد المسئول عن تحقيق التوازن بين النفقات وإيرادات الدولة. كما يمكن سياسة المالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ومن خلال أثر العوامل السياسة على السياسة المالية يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين ، من ناحية تأثيره علي البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة ، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطاتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة عن طريق الضريبية أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة وأن الأحداث العسكرية لها تأثير على السياسة المالية . إن تطور السياسة المالية نتيجة التطورات العسكرية ، فمثلاً الضريبة مرتبطة بالحملات العسكرية، ومن جهة أخرى إن الحروب تترك وراءها أثر مالي مثل العبء الضريبي ونفقات إعادة الأعمار، ونجد في الوقت الحاضر ملامح التداخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية ، وتظهر من خلال الحملات الانتخابية وقد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب وإلقاء نوع من الضرائب.

العوامل الإدارية: من أهم جوانب السياسة المالية تأثيراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية كبير لما للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية، كالمؤسسات والمنشآت الإدارية ، فبناء المصانع والمنشآت العامة قد تكون مصدر موارد

مالية هامة لما يفرض على المصانع من ضرائب مختلفة، كما يسهم المصنع في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاستهلاك وموارد المالية إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة ، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات قد تكون محكومة باعتبارها مالية ، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعي الضريبي فعندئذٍ تكون سياسة توسعية ، فهنالك نفقات مختلفة استثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفر من مرافق عامة جديدة ، أما إذا كانت الموارد غير كافية يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية[1] .

1) عطبه عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 143-180.

المبحث الثالث النظريات المفسرة للسياسة المالية

2-3-1 السياسة المالية في الفكر الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بداية نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدول في الحياة الاقتصادية ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصاد الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية ، كما أن إيراداتها ونفقاتها تكون قليلة متواضعة كما كان للسياسة المالية أن تكون محايدة والدولة حسب الطبيعة لا تملك إيرادات خاصة نتيجة ذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة ، ولقد تطور دور الدولة فلم يقتصر على وظائف ، بل تعده إلى كافة المجالات للحياة الاقتصادية ، مما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة ، وأدى ذلك أيضاً إلى المتلازمة للعائد الضريبي فالتميز في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة المجتمعات الرأسمالية ، وهي تلك التي برزت فيها الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كمحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة الازدهار الاستثمار ونموه والتحقيق من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

2-3-2 السياسة المالية في الفكر الاشتراكي:

تختلف ماهية السياسة المالية والدور الذي تلعبه في الدول الرأسمالية وعنها في الدول النامية وعنها في الدول الاشتراكية ، كما عرفنا أن السياسة المالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة لازدهار القطاع الخاص ونموه والعمل على تحقيق حدة التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار.

أما في المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي أسلوباً لإدارة الاقتصاد الوطني كما تتولى الخطة الوطنية مسئولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية وتوجيه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية ، وهكذا تكون السياسة

المالية في هذه الدول أكثر تداخليه وتلعب دور أكثر أهمية وذلك أن العامل الفاعل في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص.

إن السياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص فهي المصدر الأساسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة وتكبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أنها النفقات الاستثمارية للدولة ومن خصائصها أيضا القروض الداخلية شبه إجبارية ، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية. إن السياسة المالية تتوافق مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله يمكن القول بأن القروض لا تلعب دوراً كبيراً كمصدر إيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية ، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائماً بواسطة المصادر العزيزة والتخطيط الحريص للمصروفات. في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت ضعيفة تدريجياً في الوقت الحاضر وأن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج قد بدأ يتغير من هذه النظرة نظراً للفشل والإفلاس ، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الأخيرة[1].إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، كما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية ؛ وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاديات هذه الدول، كما تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي، ومن هنا تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل وإختلالات. وتهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع أو خفض الإنفاق العام أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة. فإذا حدث وكان الإنفاق

1) طارق الحاج ، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999م، ص 33-35.

الكلي على الناتج الوطني أقل منها هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكامل، صار لزاماً على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها ما تجنيه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة وكذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي[1].

الدولة المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد مع قيام الدولة عادة بناء المرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة ذات المنفعة العامة. لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم الاقتصادي والتطور الاقتصادي والرفاة الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية وتتميز هذه الدول بخصائص منها تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة بسيطة أو ضئيلة جداً من الناتج الوطني، وعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، كما أن التبعية للخارج وانخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانتشار البطالة والأمية وتتميز أيضا بضعف وعدم المرونة للجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخمياً ، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد[2].

تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركوض وكثرة الإعفاءات

1) فايهاتر جورج، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997م، ص 512.
2) العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون مكان نشروتاريخ نشر، ص 196.

والتهرب الضريبي، نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر التنمية يعتمد أساساً على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاديات تبعية الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يمثل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية، وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان[1].إن السياسة المالية تركز اهتمامها في تمويل الموازنة العامة فضلاً عن تمويل التنمية الاقتصادية، وهذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكينزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود هذه الدول تختلف تلك التي تسود الدول الصناعية المتقدمة ، ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات المتقدمة وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات. ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية الاقتصادية على عاتق حكومات البلدان النامية وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسمية التي تفترض تقدمها مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلاً إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساسي السياسة المالية في البلدان النامية. وتهدف إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد وزيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في إجراءات تنمية

1) عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، النظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، ص 328.

اقتصادية ، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها[1].

3-3-3 السياسة المالية عند كنز والكلاسيك:

نتيجة لأزمة الكساد العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو استمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقيق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل ، هذا وفضلاً عن بداية ظهور النظرية الكنزية . وقد أوضح كثيرون أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل ، ومن ثم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم ، بالتالي بدأ كثير من الاقتصاديين التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائم بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ؛ وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع. وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته من خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع؛ وفقاً لذلك فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي وبالتالي عدم الالتزام بتوازن الميزانية ، حيث تعهد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تمشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي[2] أما السياسة المالية عند الكلاسيك تنبني علي سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن ؛ سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج ؛سيادة ظروف التوظف الكامل وفي ظل هذه الافتراضات ، فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق أي جهاز الثمن يترتب عليه تحقيق الاستقلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائماً عند

1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992من ص 45.
2) السيد محمد أحمد السريني، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة ، مصر، ط1 ، 2010م ، ص 229-231.

مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة قانون (ساي) للأسواق الذي ينص على أن(كل عرض يخلق الطلب عليه) حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي، وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائماً، بالتالي لا توجد بطالة في المجتمع، وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً وسرعان ما يصرح نفسه بصورة تلقائية ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل ، بالتالي لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار وأن يكون التدخل في أضيق نطاق ممكن ليكون التدخل في المجالات الآتية: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي ، العدالة ، المرافق العامة. تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح وبالتالي لا يكون هنالك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة ، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها ومن ثم تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة بصورة دائمة.

4-3-3 اتجـــاهات الســـياسة المـــالية:

تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية في حالة الكساد الاقتصادي وفي حالة الركود. فمثلاً إذا انخفض الاستثمار سيؤدي ذلك إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي وإلى انخفاض الإنتاج الحقيقي؛ ويعني الانخفاض في الناتج الحقيقي ارتفاع معدلات البطالة؛ نسبة لأن الاقتصاد يحتاج إلى عدد أقل من العمال للإنتاج ، وهذا المستوى المتناقص من الإنتاج ؛ يعني أن الاقتصاد في فترة ركود اقتصاد وبطالة حيث يكون هنالك انخفاض في مستوى التوظف الكامل وتراجع في معدل الناتج، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية

توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي زيادة مستوى التشغيل للموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب والمزج بين الأداتين معاً ،أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية ويحول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي وهذا النوع من التمويل يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع ومن ثم قد تؤدي إلى زيادة معدل التضخم به، ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي ، حيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل وبالتالي يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع ؛ أما السياسة المالية الانكماشية وتطبق هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من التضخم الناتج عن الطلب الفائض أي عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة، ورغم ذلك افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى في مستوى الناتج عند مستوى التوظف نتيجة الأسعار إلى الارتفاع، ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب والمزج بين الإدارتين معاً أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي ، بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل[1] .

وكذلك من اتجاهات السياسة المالية الساسة المالية التجارية وهي تعني بالتغيرات التي يتم

1) عبد الله الشريف عبد الله الغلول، موضوعات في الاقتصاد الكلي، شركة مطبوعات جامعة أم درمان الأهلية، الخرطوم ، ط1،بدون سنة نشر، ص 163-167.

إحداثها باختيار الحكومة للسيطرة المعتمدة على الضرائب والإنفاق الحكومي لإحداث تغيرات على الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للتحكم على معدلات البطالة والتضخم ونعني بالإنفاق الحكومي هنا الإنفاق الحكومي لشراء السلع والخدمات بغرض الاستهلاك أو الاستثمار ويعتبر هذا النوع من الإنفاق هو عنصر حقن أو إضافة إلى دورة الدخل عادةً وتقوم الدولة عند إعداد موازنتها بتقديم تقرير سنوي يوضح إنفاقها خلال فترة الموازنة والأمر الذي يعني عدم تأثر هذا الإنفاق بالتقلبات أو التغيرات في الدخل خلال فترة عمل الموازنة؛ وأيضا من اتجاهات الساسية المالية ، السياسة المالية التقديرية وهي سياسة محددة يقرها الكونغرس في شكل قانون تتمثل هذه السياسة في زيادة الإنفاق الحكومي على التدريب المهني وارتفاع معدلات الضرائب على دخول الأفراد ونظراً لأن النمو الاقتصادي هو أحد أهداف الاقتصاد الكلي الرئيسة فإنه يتم استخدام السياسة المالية لتوجيه إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نحو إجمالي الناتج المحلي المحتمل الخاص بالاقتصاد ، أي عند مستوى العمالة الكاملة ، فمثلاُ إذا حدثت فجوة انكماشية نتيجة انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المحتمل ،فإنه سيكون بمقدار السياسة التوسعية التقديرية زيادة مشترياتها أو خفض إيراداتها من الضرائب وكذلك من اتجاهات الساسة المالية السياسة المالية التلقائية وهي تظهر نتيجة للتغيرات التي تحدث في إيرادات الحكومة من الضرائب والتي تسببها الدورات الاقتصادية ، حيث تتقلب إيرادات الضرائب وفقاً لتغيرات إجمالي الناتج المحلي، وتساعد عوامل الاستقرار التلقائية في الحفاظ على استقرار إجمالي الناتج المحلي دون الحاجة إلى أي إجراء تقدير وترتبط التقلبات التي تحدث في الضرائب المفروضة على دخول الأفراد والشركات بالتقلبات التي تحدث في الدخل وبالتالي تؤدي زيادة الضرائب المفروضة إلى إبطاء معدل النمو السريع للتوسعات الاقتصادية بينما تؤدي إلى خفض الضرائب إلى تحفيز نظام مائل إلى الهبوط[1]

3-3-5 دور الدولة فـي النشـاط الاقتصـادي والسـياسة المـالية:

1) اوجستي سودانير، ترجمه: خالد العامري، الاقتصاد الكلي ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، الاسكندرية ؛ ط1 ، بدون تاريخ نشر ؛ ص 298-301.

إن الدولة في أي مجتمع حديث هي المدير والمنظم لهذا المجتمع وينطبق ذلك بالنسبة لجميع المجتمعات مع اختلاف الدرجة والشكل والهدف والدولة الحديثة هي في الواقع نظام كبير يتكون من بشر وأجهزة وقوانين ولوائح...الخ وهنالك حاجة دائمة لقدر معين من الأموال تتوفر للدولة لكي تقوم بدورها ، تحصل عليها من المجتمع لتقوم بإنفاقها على أوجه متعددة ومن خلال نظام محكم يتجسد بشكل رئيسي في نظام مالي للدولة بوجه عام وموازنة عامة لتلك الدولة بشكل خاص والموازنة العامة للدولة تتكون بالتالي من جانبين هما الإنفاق العام بكل صورة والإيرادات العامة على اختلاف أنواعها ، تؤثر جميعها في سلوك الأفراد والمجتمعات وتتأثر أيضاً بذلك السلوك في الوقت نفسه والدولة تسعى من خلال ما تحصل عليه من إيرادات ما تقوم به من إنفاق إلى تحقيق إشباع حاجة (عامة) تتجسد في مجموعة من الأهداف العامة وتحقيق هذه الأهداف يؤثر بدوره على المجتمع ، وقد تكون تلك الآثار اقتصادية تصيب الهيكل الاقتصادي ومؤشراته الكلية مثل الناتج القومي والاستهلاك والادخار وغيرها أو تمس جوانبه القطاعية مثل الزراعة والصناعة، وقد تكون آثار اقتصادية اجتماعية وقد تؤثر على العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأفراد والجماعات ويمس الاستقرار السياسي للدولة وحتى يتحد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية بهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية. ويكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة المالية على النحو التالي: [1] . الدولة الحارسة ؛ ولقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة أي الحرية الاقتصادية للأفراد أي في ظل ما يسمى بالمذهب الحرصي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي وقد يترتب على ذلك عدد من الناتج لعل أهمها؛ أن وظيفة الدولة هي القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والحملات العسكرية ، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي تعمل بها؛عن المبدأ السائد في مجال المالية العام

1) خضر عباس المهر، مرجع سابق ، ص 139.

للدولة هو مبدأ " الحياد المالي" أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها وإن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية وتوفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع مع تتطور الأوضاع الدولة المتداخلة مع تطور الأوضاع الاقتصادية لابد من التخلص من مفهوم الدولة الحارسة وحل محله مفهوم " الدولة المتداخلة" وخاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929م في الوقت نفسه الذي برزت فيه " النظرية الكينزية" التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق باعتباره" المضخة" التي تنشط النشاط الاقتصادي. وقد ترتب على إن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية إن المبدأ السائد في مجال المالية للدولة هو التخلي عن الحياد المالي يدخل محل مفهوم المالية الوظيفية والذي يقر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً والذي يحقق أهدافاً أكثر من الهدف المالي فقط ولا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة والدولة كي تواجه ذلك أن تقوم بالحصول على القروض العامة " التمويل بالعجز" أو تقوم بإصدار نقود جديد أو العكس باللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على إيرادات أكبر من الإنفاق إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضاً إحداث التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال التداخل لأنها حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل[1]

.

1) عبد المطلب عبدالحميد، الاقتصاد الكلي والنظرية والسياسات الاقتصادية ، الدار الجامعية الإسكندرية، ط1، 2015م، ص 316-318.

الفصل الثالث: ملامح عامة عن التضخم

المبحث الأول: مفهوم وأسباب وأنواع التضخم

المبحث الثاني: طرق قياس التضخم وأثاره وطرق معالجتها

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الأول مفهوم وأسباب وأنواع التضخم

3-1-1 مفهوم التضخم:

يعرف التضخم بأنة هو الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار وهي زيادة متوالية تبقى لفترة زمنية معينة وكما يعرف هو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم له القوة الشرائية للعملة المحلية[1] ويعرفه الاقتصادي فريدمان هو الزيادة المفرطة في إصدار النقد، فالتضخم هو ظاهرة نقدية.وأيضاً يعرف بأنه: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وتظهر حدة مشكلة التضخم بشكل واضح على أفراد المجتمع إذا كان الارتفاع أكبر يأتي من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو السلع التي تمثل النمط العادي لاستهلاك الأسرة متوسط الدخل.

ويترتب على حدث التضخم انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد داخل الدولة ترتبط القوة الشرائية لوحدة النقد عكسياً مع المستوى العام للأسعار[2] ولكن هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو الارتفاع في الأسعار وليس الارتفاع العالي ، مشيراً إلى وجود حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائد مما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار. أي زيادة في وسائل التبادل الموضوعة تحت تصرف الجمهور دون أن يكون سببها زيادة في حاجة الجمهور إليها ، أي الزيادة في الثروة الحقيقية[3].إن التضخم يعني ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم في القوة الشرائية للعملة في الاقتصاد موضوع التحليل فإذا تضاعف المستوى العام للأسعار انخفضت القوة الشرائية إلى النصف أي العلاقة عكسية بين قيمة العملة المحلية أو العملة الوطنية ومعدل التضخم[4].

يعود استخدام مفهوم التضخم لأول مرة إلي الاقتصاديات الأوربية تحديداً في تاريخ أوربا الحديث فاستخدام كمقياس لأسعار الاستهلاك في فترة الثورة الصناعية ، فكان

---

1) عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الجديدة، الإسكندرية، ص 319-320.
2) إكرام حداد ، مشهور هزلول، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2005م ،ص 195.
3) ضياء الدين مجيد، النقود والبنوك، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية،2010م، ص 214.
4) حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة المكتبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 2008م ، ص 32.

التضخم وسيلة لتحيد متوسط الأسعار موزعة علي المواد التموينية وانتشر مصطلح التضخم بشكل ملحوظ في القطاعات الاقتصادية في إسبانيا ، وإنجلترا وبروكسل؛ إذ كان مؤشر سعر الصرف للعملات في هذه المناطق مساوية للقوة الشرائية قبل أن يظهر ارتفاعا ملحوظاً ، مما أدي إلي عدم التوازن بين المؤشرات الاقتصادية وأطلق علي هذا الأمر اسم التضخم .في القرن التاسع عشر كان التركيز علي جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي) بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلي الطلب عليها انخفضت قيمتها وبعبارة أخري ارتفاع مستوي الأسعار وإذا ازداد الطلب علي النقود بالنسبة إلي عرضها ارتفعت قيمتها وبمعني أخر أنخفض مستوي الأسعار.ثم جاءت تحليلات الاقتصادي كينز حيث ركز علي العوامل التي تحكم مستوي الدخل القومي النقدي ، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك وسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال ، وهكذا توصل كينز إلي أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي علي حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلي حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوي العام للأسعار أو بعبارة أخري تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب علي السلع ، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم فهي تري إن العلاقات بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف علي خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخري أو بعبارة أدق تتوقف علي العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار[1].

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي والفكر المالي كلاهما وفي كثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة، والآخذة بالنمو على حد سواء وعلى اعتبار أن التضخم يتصل بكثير من العلاقات التي ترتبط بين العوامل والقوة المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية وأهمها حركة مستويات الائتمان وحركة النمو الاقتصادي وحركة استخدام التنمية في مختلف

1) البازرعي ، حمد سليمان ، مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي لتضخم ، العدد الثاني 1997، ص 107- 108

الاقتصاديات ، ولعل متعة البحوث المتعلقة بموضوع التضخم تأتي من حيث أنها تشكل عبئاً على الاقتصاد كعائق أمام استحداث التنمية فيه ووسيلة تنموية تشكل دعامة لا غنى للاقتصاد عنها سواء كان متقدم أو نامي[1].

تعتبر مشكلة التضخم من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على السواء في الوقت الحاضر يوجد اختلاف في أسباب ومعدلات التضخم من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة وإن جميع دول العالم تعاني من هذه المشكلة وتعتبر هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين لما لها من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً وتكسب هذه المشكلة اهتماماً خاصاً في الدول النامية باعتبارها أكثر الدول معاناة من حدة موجات التضخم[2].

وتوجدعلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار ، وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلي المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب تقدر بالنسبة لكل سلعة علي حدة ويتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض وإذا حدث إفراط فأنة تنشأ فجوة بين العرض والطلب وتؤدي هذه الفجوة إلي رفع السعر وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حني تزول تماماً وعندئذ يستقر السعر ومعني ذلك أنة إذا حدث إفراط ف الطلب علي أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار وهذه القاعدة البسيطة تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق لسلعة معينة ويمكن تعميمها علي مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما إن إفراط الطلب علي سلعة يؤدي إلي رفع سعرها، كما أن إفراط الطلب علي جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

وهنالك علاقة بين التضخم والكساد، شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد ، وتعود في الأساس إلي عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد علي سعر الفائدة في إدارة النشاط الاقتصادي وكانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية

1) عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1980م، ص 9.
2) إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008م، ص 261.

إلي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبيرة وحدثت حالة قاسية فكانت النتيجة مزيدا من المجاعات والبؤس عندئذ علي تصدي العالم الاقتصادي كينز لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريف لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداث نقصاً في الاستثمارات ومن ثم الإنتاج ومن ثم الطلب الفعال وكذلك يؤدي إلي عدم التوازن بين الادخار والاستثمار بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة ويقل مستوي الدخل القومي ويميل الناس إلي الاكتناز ويتراكم المخزون لدي أصحاب العمل ، وأن ظاهرة الركود الاقتصادي تتجلي في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف في سداد الأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار

وتوجدعلاقة بين التضخم وسعر الصرف ، تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحدة من أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دول سواء كانت متقدمة أو نامية ويتأثر سعر الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة وأكثرها العوامل الاقتصادية وتتمثل في معدلات التضخم السائد التضخم من جهة الاقتصاديين يقصد به زيادة أسعار السلع والخدمات نتيجة لعجز الإنتاج عن تلبية الطلب المتزايد علي هذه السلع والخدمات ويعني ذلك أن الأسعار ترتفع لأسباب أخري بخلاف التغير في طبيعة الانتهاج أو جودته ، فعندما تزيد الكمية المتاحة من النقود عن الكمية المعروضة من السلع تكون النتيجة زيادة أسعار تلك السلع أو ما يسمي بالتضخم ويؤثر معدل التضخم السائد في الدولة علي سعر الصرف عملته هذه الدول ، فعندما يكون التضخم مرتفعاً في احدي الدول فإن قيمة عملته تقل مقارنة بعملة أي دولة ذات معدل تضخم أقل، وكذلك يؤثر سعر الفائدة علي سعر الصرف وعلي التضخم ، أي إن معدل الفائدة علي الودائع في أحدي الدول يؤثر علي سعر صرف العملة لهذه الدولة ، حيث يؤدي ارتفاع معدل الفائدة علي الودائع لدولة إلي زيادة الطلب علي عملتها للاستثمار فيها بهدف الحصول علي العائد المرتفع مما ينتج عنة زيادة سعر صرف العملة أو علي الأقل الحفاظ علي السعر الحالي.

وأيضاالعلاقة بين التضخم وإصدار العملات:

تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات ويعتمد ذلك علي علاقات العرض والطلب ويعبر عنة بالعملة الوطنية ،إذ يعبر سعر الصرف عن كمية الوحدات من أحدي العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى وهنالك نوعين من أسعار الصرف وهي أسعار الصرف الثابت وأسعار الصرف الحرة.

أسعار الصرف الثابتة هي الأسعار الثابتة في ضوء بعض الأسس التي تحددها الإدارة الرسمية في الدول لتحديد سعر الصرف، أما أسعار الصرف الحرة تتغير تبعاً لتغير أسعار الصرف للعملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى بناءاً علي العلاقة بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ويجري هذا التغير بشكل حر في أسعار الصرف الحرة وإن ارتفاع معدلات الصرف علي العملات الأجنبية هو الذي يؤدي إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار. [1]

2-1-2 أسباب التضخم:

تتعدد الآراء حو ل العوامل المسببة للتضخم فهنالك من يرى أن التضخم تستر خلف الطلب وهنالك ما يرى أنها تكمن وراء العرض بينما فريق ثالث يرى أن السبب الرئيسي رجع إلى الهيكل الاقتصادي فالتضخم الناشئ عن الطلب يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات. ويتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولاً عن طريق زيادة فائض الطلب النقدي زيادة تفوق الزيادة في العرض النقدي. عندما يوجد مثل هذا الفائض فإنه سوف يؤدي إلى الزيادة في الأسعار عندئذٍ تعمل المشروعات على زيادة الإنتاج ، حيث أن زيادة الإنتاج تعني إمكانية زيادة الأرباح كما أن زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي والرخاء الاقتصادي وإمكانية تصريف الإنتاج. وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على عناصر الإنتاج، وبالتالي زيادة الأجور ، ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الإنتاج وسوف تتسرب إلى الاستهلاك ، مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب، وهذه الزيادة

1 1- الأمين باشا ، عبد الوهاب أحمد ، زكريا عبد المجيد ، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الكويت ،1983 ، ص 145- 147

الجديدة في الطلب سوف تحقق نفس الدورة السابقة ويكون تشجيعها ارتفاع في الأسعار وذلك تدخل في حلقة مغرقة من الارتفاعات في الأسعار.

وقد ورد كثير في هذا التحليل الحالات التي يستطيع العرض فيها مواجهة الزيادة في الطلب أو فائض الطلب أو فائض الطلب النقدي الذي أدى إلى زيادة الأسعار ، فتعني هذه الصورة نجد فرق بين أمرين الحالة الأولى هي التي يكون الاقتصاد في مرحلة التشغيل الجزئي والعمالة والمرحلة الثانية فهي التي يكون الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل.

ونعني بمرحلة التشغيل الغير كامل(الجزئي) أن جزءاً من الموارد الإنتاجية معطلة أي غير مستقلة ومن ثم زيادة الطلب أو الإنفاق، أو تواجد كمية نقود جديدة لن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم ، حيث أن الاقتصاد يستطيع أن يواجه الزيادة في الإنفاق أو الطلب بزيادة مماثلة في الإنتاج أي زيادة العرض. فالتشغيل غير كامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب[1].أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي يكون قد وصل فيها الاقتصاد إلى التشغيل الكامل لكل موارده وعندئذٍ فإن زيادة الإنفاق لن يؤدي إلا إلى زيادة في الطلب الكلي مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة بزيادة مماثلة في الطلب الكلي في حجم السلع والخدمات وامتصاص الزيادة في الطلب النقدي ، وهذا لن يمكن أن يتحقق إلا عن طريق رفع الأسعار. فرفع الأسعار هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاختلالات بين الطلب الكلي والعرض الكلي. حيث أن المشروعات سوف تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق تشغيل عمالة جدد ورفع أجور إضافية، ورفع معدلات الأجور من شأنه رفع الأسعار. مع كل هذا فالتوازن الحقيقي لا يمكن أن يود مرة أخرى، فارتفاع الأسعار يولد من جديد دخلاً نقدياً يتحول إلى سلع وخدمات عن طريق الاستهلاك فيزداد الطلب من جديد ويواجه عرضاً ثابتاً وترتفع الأسعار وتعود مرة أخرى إلى الحركة الدائرية اللولبية لارتفاع الأسعار.أما التضخم الناشئ عن زيادة النفقات ترجع هنا ظاهرة التضخم إلى الارتفاع في الأسعار يكون ناتجاً عن زيادة نفقات عنصر الإنتاج دون أن يكون تغيراً في الطلب، وعنصر الإنتاج يمثل تكلفة متزايدة وكذلك عنصر العمل.

1) زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والبنوك ، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010م، ص 223-233.

ومعنى ذلك أن الزيادة في النفقات ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور أي رغبة العمال على زيادة أجورهم[1].أما التضخم البنائي أو الهيكلي وهو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعة المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام أو الهيكل الاقتصادي يتمثل في مجموعة من العلاقات والنسبة الثنائية والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد داخل المجتمع فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج ونجد أساليبها إما سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان والمشروعات وهيكل السوق ، وإما في جهود العلاقات بين تلك العناصر تمثل ظاهرة التضخم السبب في كافة الاقتصاديات الرأسمالية بتقسيمها المتقدم والمختلف.ومن أسباب التضخم من جانب التكلفة هو التضخم الناتج عن زيادة النفقات أو التكاليف وعلى وجه الخصوص معدلات الإنفاق ويحدث ذلك أساساً في الدول التي توجد بها نقابات عمال قوية تضغط باستمرار لزيادة أجور العمال. وفي هذه الدولة نجد أن نسبة الأجور إلى إجمالي التكاليف يزيد على 60% وفي الدول التي تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج أو السلع الاستهلاكية مثل(مصر، المملكة العربية السعودية) يمكن أن يحدث التضخم بسبب زيادة نفقة أو تكلفة السلع المستوردة وفي ذلك الحالة ينتج عن ذلك من ارتفاع أثمان أو أسعار هذه السلع في البلدان المصدرة وقد ينتج تضخم التكلفة بسبب انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات وذلك بسبب النقد أو ضياع في المواد الخام والمنتجات النهائية أو نتيجة لقدم الآلات سواء في السلع أو التخزين[2].التضخم بسبب الطلب والتكلفة معاً وقد لا يكون التضخم من جانب الطلب فقط أو جانب التكلفة فقط ولكن يحدث بالتفاعل بين الاثنين. ويحدث التضخم نتيجة لزيادة كمية النقود ، فالتضخم بسبب الطلب، فإذا كانت الأجور مرتبطة بالأسعار فإن هذا سوف يبرز زيادة، ومن ثم ارتفاع التكاليف بدورها يزيد من التضخم ، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الأجور سوف تذهب زيادة الطلب، مما يدفع

1) صالح حضاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد (2)، بدون ناشر ومكان نشر، 200 م، ص 287-288.
2) رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2000م، ص 162-163.

بالتضخم نحو الارتفاع ، ويتم علاج التضخم هذا بإجراءات تتعلق بالحد من الطلب ، من ناحية أخرى زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية من ناحية أخرى[1] ومن أسباب التضخم أيضا التضخم نتيجة الربح ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات كنتيجة لرفع معدلات الربح التي يريد أن يحققها المنتج أو البائع فوق معدلات الأرباح ، لابد أن تكون على حساب المستهلك، وسوف تنعكس مباشرة في ارتفاع الأسعار وتتناقص القوة الشرائية للنقود[2].التضخم نتيجة زيادة كمية النقود إن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة الأسعار وزيادة النقود تأثر من زيادة كميتها وسرعة دورانها والكمية وسرعة الدوران متعلقة بالسياسات النقدية والسياسات المالية للدولة ، فمثلاً قيام البنك المركزي بإصدار النقود و(طبع النقود) ضمن سياسة لتغطية العجز أو توسع البنوك التجارية بخلق نقود وزيادة حجمها من خلال القروض وتسهيل منح الائتمان، كل هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع ، كما أن رفع الرواتب وزيادتها في أوقات تلوح بالتضخم دون دراسة ورؤية قد يزيد من تأثير النقود وزيادتها على مستوى الأسعار[3].

3-1-3 أنواع التضخم :

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه وباختلاف المعيار المستخدم فيم بينها ،إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض ،حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها ، إذ إن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة وهى عجز النقود عن أداء وظائفها كاملا وهنا سنتحدث عن أنواع التضخم بالاعتماد علي المعيار الآتية

1/ معيار تحكم الدولة في جهاز الثمن:

والتضخم الظاهر نوع من التضخم الذي يتسم بارتفاع مستويات الأسعار بصفة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها ،وفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بمعنى أن الارتفاع الأسعار يتم بصور تلقائية وبكل

1) عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 227-228.
2) أحمد زهير شامية وآخرون، الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات، بدون كان نشر ، ط2 ، 2010م، ص 288.
3) مصطفى سلمان ، حسام داؤود ،عماد الصعيدي خضر عقل ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1 ، 2000م، ص232.

حدية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب بالإضافة إلي عدم التدخل من قبل الدولة .فان هنالك عوامل آخري تقف وراء الارتفاعات المتوالية في مستوي الأسعار وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة بشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلى. ومن أنواعه التضخم المكبوت يشير هذا النوع إلي التضخم المستمر غير الواضح ،نظر لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الإثمان من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية ؛ مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار بما يكفل عدم تجاوزها الحد الأقصى من ارتفاعاتها وتهدف الدولة من خلال ذلك إلي الحد من الارتفاعات المستمرة في المستوي العام للأسعار، ألان ذلك لا يعني القضاء علي الظواهر التضخمية ، إنما محاولة التخفيف من حدتها حيث إن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في مستوي العام الأسعار وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد من ارتفاع الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع ومثل تفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آلية معينة في توزيع المواد الاستهلاكية وكالبيع بالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها والتسعير الجبري.

2/ معيار تعدد القطاعات الاقتصادية :

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطات الاقتصادية ووفقا لتقسيم كنز كما يأتي:-

أ- **التضخم في سوق السلع:** ويفرق بين نوعين من التضخم في سوق السلع

التضخم السلمي: هو التضخم الذي يحصل في قطاعات الصناعات للسلع الاستهلاكية وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار ومما يترتب علية تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك و التضخم الرأسمالي ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار علي

نفقات إنتاجها، ويترتب علي ذلك تحقيق أرباح قدرية في كلا من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار لبروز الضغوط التضخمية.

ب- التضخم في سوق عوامل الإنتاج : ويفرق بين نوعين من التضخم في سوق عوامل الإنتاج.

التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الاستثمار عن الادخار مما يترتب علية تحقيق أرباحا في قطاعي الصناعات الاستهلاكية والصناعات الاستثمارية والتضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج ومن ضمن تلك النفقات أجور الكفاية للعمال [1].

ج- معيار حدة التضخم: ينقسم التضخم وفقا هذا المعيار إلي:

التضخم الجامح: ويعد أكثر أنواع التضخم ضررا علي الاقتصاد الوطني ، وذلك نظراً لارتفاع المستوي العام للأسعار بصور سريعة ومتوالية دون توقف بحيث ينجم عنة أثار اقتصادية كبيرة يصب علي السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير ،من أهم هذه الآثار السلبية فقد النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة ،مما يترتب علية قيام الإفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم واستبدالها بعملات آخري أو قيام الإفراد بالتخلص من النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات إنتاجية مما يترتب علية انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات المحلية، ويحدث هذا النوع نتيجة الإفراط أو كنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع، الناجمة عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية .والتضخم غير الجامح (التضخم المتوسط): يعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار،ولكنها بمستوى اقل في ارتفاعها مقارنه بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة اقل خطورة على الاقتصاد الوطني مما يساعد السلطات الحكومية علي معالجة الاختلالات الناجمة عنة حيث لا يترتب علية فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية . والتضخم الركودى، هو ظاهرة حديثة العهد حيث نجد ركود في النشاط الاقتصادي مع وجود تضخم في الأسعار أي إن ارتفاع الأسعار

1) الروبي نبيل، نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ط2 بدون تاريخ نشر، ص 26.

يكون مع تزايد البطالة وهكذا عكس ما كان معروف فعند زيادة الأسعار (فترة الانتعاش) يكون معدل البطالة ومنخفض والعكس صحيح في فترة الكساد. و التضخم الزاحف(المعتدل): هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبه اعلي من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي وبطي ومعتدل، مقترنا بالقوي الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره وتجمع إثارة يمكن أن يحوله إلي تضخم جامح.

د- معاير حيث العلاقات الاقتصادية:

التضخم المستورد:هو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات ، وأكثر ما يظهر هذا النوع ما يظهر في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا علي العالم الخارجي ويعود سبب بروز هذا النوع هو الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة ،ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة علية لأنة تضخما مستورد وان أغلب الدول تعاني من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير علي السلع المستوردة سواء كانت سلعا استهلاكية أم إنتاجية من اجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية أومن اجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية وان التضخم ينقل إلي اقتصاديات الدول النامية نتيجة تبعية تلك الاقتصاديات للاقتصاديات المتقدمة.

والتضخم المصدر: هو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطيات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن ما يعرف (بقاعدة الدفع بالدولار) [1].

هـ- وفقا لمعيار مصدر التضخم:

التضخم من جانب الطلب : ويقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي علي السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي ، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي علي السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في السوق نظرا لوصول الاقتصاد إلي مرحلة التشغيل الكامل مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام

1) محمود حسين الوادي ،أحمد عارف العساف ، وليد أحمد صافي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، بدون تاريخ نشر ، ص 186-187.

للأسعار، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلي مرحلة التشغيل فان ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها وعدم وصول الاقتصاد إلي مرحله التشغيل الكاملة يعني إن الجهاز الإنتاجي لا يتمتع بمرونة والقدرة علي الاستجابة للتغير في حجم الطلب وعلية فان أي زيادة في الطلب يقابله زيادة في الإنتاج بالتالي لا يترتب علية ارتفاع في الأسعار التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف (تضخم دفع النفقة): وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبه تفوق الزيادة في معدلاته الإنتاجية بحيث يترتب عليها زيادة في المستوي العام الأسعار أي يحدث هذا النوع نتيجة الزيادات في نفقات عناصر الإنتاج دون أن ترتبط بوجود تغيرات في حجم الإنتاج ،ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا علي تكاليف الإنتاج ،حيث إن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالبا إلي الزيادة في معدلات الأجور ولقد ميز الاقتصادي كنز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما الارتفاع الذاتي هو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة الزيادة الطلب علي الأيادي العاملة والارتفاع المحفز ويحدث هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة علي مستوي معيشي مناسب وهنالك عوامل آخري تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن أهمها ارتفاع تكاليف المواد الأولية ، والذي يعد سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار خاصة في ظل دعم تدخل الحكومة للحد من الزيادة في مستويات الأسعار وارتفاع أسعار الواردات خاصة ارتفاع نسبه الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية ، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد علي الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة ، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات والتي تشكل ضغوطا كبيرة علي الأسعار في البلد المستورد [1].

1) حشيش عادل أحمد ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1992م ، ص150-152.

المبحث الثاني طرق قياس التضخم وأثاره وطرق معالجتها

1-2-3 طرق قياس التضخم:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد علي محورين أساسين بتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار أي أنة يركز علي درجة ارتفاع الأسعار ويتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم أي انه يركز علي تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأساليب التي أدت إلي ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني ومن المقاييس الأرقام القياسية للأسعار تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار المقصودة أنها متوسطات نسبية تبين مدي التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشئ معين، وتقوم علي استخدام أساس المقارنة ويسمي سنة الأساس ،حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار لسنة الأساس ويعتمد اختيار سنة الأساس علي مدي الثبات النسبي لمستوي الأسعار في تلك السنة ،كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنة حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة ،ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد ومعبرا عنها بوحدات نقدية ،حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب علية حدوث تغيرات في نفقات المعيشة وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستوي الأسعار وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة ،كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدات النقد،وأيضا تستخدم لقياس التغيرات في الأسعار وذلك من خلال التطورات التي تطرأ علي أسعار السلع والخدمات في المجتمع عند وجود ظاهرة التضخم فيه وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها من خلال مقدرتها علي عكس التغيرات في مستويات الأسعار في الاقتصاد القومي حيث أنة كلما كانت الأرقام القياسية واقعية وشاملة كلما دل علي مقدرتها علي عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود[1].

1) شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م، ص 63-64.

1/ الرقم القياسي لأسعار الجملة: يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية ،مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب ومواد البناء والمواد الغذائية والمشروبات ومواد الطاقة والبترول والمواد الكيمائية والأدوية وغيرها من السلع ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد علي الأسعار الرسمية والتي تشير بصفة إجمالية إلي أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون تميز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت حضر أو ريف،وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختلفة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناءا علي نماذج يتم إرسالها إلي كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلي أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها.

2/ الرقم القياسي لأسعار التجزئة : يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد علي الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تحدد وفقا لقوي العرض والطلب أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء . ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد علي الطريقة العينة التي تقوم علي اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح المجتمع ،غير إن الاعتماد في إعداد الرقم علي اختيار عينة من المجتمع لا نظرا لحدوث تغيرات في أنماط الاستهلاك في المجتمع من فترة إلي آخري وكذلك إمكانية لجوء المستهلك إلي السلع التعويضية في حالة عدم قدرته علي شراء السلع الرئيسية .

3/ الرقم القياسي الضمني: يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر أنواع الأرقام القياسية استخداما وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر علي أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي سواء كانت سلعة وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية ،كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة علي سواء وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بالأخص صندوق النقد الدولي علي هذه المؤشرات كدليل علي وجود الضغوط التضخمية

في الاقتصاد ويتم الحصول علي هذا الرقم من خلال الدخل القومي الإجمالي للأسعار الجارية في سنة معينة علي الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مائة ، فإذا كان الناتج القسمة مسويا للمائة فان ذلك دليل علي استقرار مستويات الأسعار ، وعلي العكس إذا كان الناتج القسمة اقل من المائة فان ذلك يدل علي حدوث انخفاض في المستوي العام للأسعار .

ومن مقياس التضخم أيضا الفجوة التضخمية:

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية تعكس التطورات التي تطرأ علي المستوي العام للأسعار دون التعرض للأسباب التي تقف وراء تلك الارتفاعات فان من الضرورة الاعتماد علي بعض المعايير التي تكمن وراء أسباب التغيرات في مستويات الأسعار .

والفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كنز في إطار تحليله للتضخم ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدمها في قياس الضغوط التضخمية علي المستوي العام للأسعار ،حيث اعتبرها كنز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم كما حاول كنز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية علي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي ، وقد اعتمد كنز في تحليله للفجوة التضخمية علي تحديد فائض الطلب في الأسواق أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع ، دون الأخذ بين الاعتبار فائض الطلب في أسوق عوامل الإنتاج وذلك علي اعتبار إن اختلال التوازن في سوق عوامل الإنتاج وهو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدرة والتي اعتبرها كنتيجة لاختلاف التوازن في سوق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض التوقع من السلع والخدمات. وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي علي السلع والخدمات في المعروض النقدي ، ويحدث الإفراط الكلي علي السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوبا بالأسعار

الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة كما يتحقق فائض المعروض النقدي كنتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك التي يرغب الإفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقدية[1].

2-2-3 آثار التضخم:

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية، حيث ترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعا كبيراً وتظل أسعار سلع أخرى ثابتة، كما يحدث أيضاً تغير في مستويات الدخول النقدية بطريقة عشوائية، ويترتب على ذلك بعض الآثار السلبية للتضخم على توزيع دخول الثروات في المجتمع وعلى الاستثمارات المحلية وعلى قدرة الدولة على التصوير والاستيراد ومن أهم هذه الآثار:

أثر التضخم على الدخل القومي:

$$\therefore \text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ونفرق هنا بين أربع فئات من المجتمع وفقاً لمدى تأثرهم على التضخم:

فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة: تكون دخولهم النقدية ثابتة، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل التضخم، مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحددة بالقانون وهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من التضخم.

وفئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة: تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية وإضرار هذه الفئة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى، مثل أصحاب المعاشات وموظفي الحكومة.

وفئة أصحاب الدخول الحقيقية الثابتة: تزداد دخولهم النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار، ولذا تظل دخولهم الحقيقية ثابتة ولذا لا تتضرر ولا تستفيد من التضخم مثل طبقة العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية

1) الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 239-240.

وفئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة: تزداد دخولها النقدية بنسبة تفوق نسبة زيادة الارتفاع في مستوى الأسعار، ولذا تزداد دخولهم الحقيقية، بالتالي تستفيد من التضخم مثل التجار وأصحاب الأعمال ، والحرفيين، والمهنيين يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل القومي في أصحاب الدخول النقدية المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة وشبه الثابتة[1].

آثار التضخم على إعادة توزيع الثروات:

يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية، وتأثير التضخم على كل منهم، فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيفقدون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل ويستفيد المقترض من التضخم ويتضرر المقترضون وذلك لأن المقترض يسدد القيمة الاسمية من القرض الذي اقترضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقترض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي وينطبق على ذلك المودعين في المصارف، أما أصحاب الثروات المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم.

أثر التضخم على الاستثمار:

يؤثر التضخم سلبياً على الاستثمارات القومية فيؤدي التضخم إلى تشجيع استخدام المدخرات في شراء المعادن النفيسة وشراء العقارات والتحف بدلاً من استخدام المدخرات في الاستثمارات المنتجة نظراً لارتفاع أسعار هذه الأصول في أوقات التضخم ومن جانب آخر يشجع وجود التضخم الاتجاه إلى الأنشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الأنشطة الخدمية لبناء الفنادق والمطاعم، في حين يقل الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية طويلة الأجل مثل الأنشطة الصناعية والزراعية وذلك لانخفاض معدل دوران رأس المال فيها وصعوبة التنبؤ باتجاهات الأسعار في المستقبل .

أثر التضخم على الاستهلاك والادخار:

1) السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة، المعمورة، ط1، 2010م، ص272.

إن الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات الدخل النقدي سيقلل من القوة الشرائية لهذه الدخول، وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك، وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمناً ، وفي هذه الحالة وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهبية وبالتالي يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقود وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمستودع لقيمة ، يزداد التفضيل السلعي عن التفضيل النقدي ولذا يؤثر التضخم سلباً على الادخار المحلي[1].

أثر التضخم على الإنتاج:

إن استمرار التضخم وعلى المدى البعيد سيلحق آثار ضارة بالإنتاج وذلك لأنه يضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد من الاستهلاك والاحتفاظ بثروات مادية على حساب الدخول النقدية السائدة لديهم ويتجه المنتجين في نفس الوقت إلى زيادة شراء المواد الأولية والسلع الإنتاجية اللازمة لتشغيل مصانعهم بحجم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك مع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي ذلك مع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي لانخفاض الطلب على المنتجات ثم إلى انخفاضه لمستويات متدنية.

أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

إن التضخم له أثر سلبي على ميزان المدفوعات حيث أن الدولة التي تعاني من ارتفاع ، تجد منتجاتها في موضع تنافس ضيق من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً ، يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع المستوردات الأجنبية من الخارج، وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري ، ومن ثم ميزان المدفوعات ويترتب على التضخم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات الخارجي في الدولة وذلك لأنه يترتب عليه زيادة العجز في الحساب الجاري بسبب نقص الصادرات لأنها تكون أغلى نسبياً وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبياً وهروب رؤوس الأموال

1) إكرام حداد، مشهور هزلول، مرجع سابق ، ص 207-208.

الوطنية إلى عملات ودول أخرى ذات فائدة حقيقية أعلى ويترتب غليه أيضا إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة أو العائد الحقيقي على الاستثمارات كل هذه الأمور يترتب عليها انخفاض التدفقات المالية إلى الداخل وزيادة التدفقات المالية إلى الخارج، ومن ثم زيادة الحد في العجز في الميزان التجاري[1].

أثر التضخم على أسعار الفائدة:

إن التضخم يسبب الخسارة لأصحاب الديون أو المقترضين، ولتفادي هذه الخسارة ولتشجيعهم على تقديم أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الأموال وإلى المؤسسات المالية يجب أن تأخذ آلية سعر الفائدة بالاعتبار معدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الأسمى وسعر الفائدة الحقيقي، وهذا ما يحصل عليه المقترض بعد توقعات معدل التضخم.

أثر التضخم على التجارة الخارجية:

إن للتضخم آثار سلبية على ميزان التجارة الخارجية (الميزان التجاري) حيث يكون فيه عجز ، إن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات سالباً ، بمعنى أن الاستيراد من السلع والخدمات من الخارج يتزايد محلياً ، بينما حجم الإنتاج المحلي يتراجع لعدم قدرة السلع والخدمات المنتجة محلياً من منافسة السلع والخدمات المستوردة، وذلك بسبب زيادة تكاليف تلك السلع والخدمات المنتجة محلياً ويؤثر التضخم على احتياطي الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبي على صادرات وواردات الدولة، ففي أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أغلى نسبياً من الأسعار في الدول الأخرى، حيث تصبح صادرات الدولة أغلى نسبياً من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، من ناحية أخرى تصبح

1) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، عمان، ص188.

السلع المحلية أغلى نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى، مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية[1].

أثر التضخم على تنفيذ مشروعات التنمية:

تمارس الضغوط التضخمية تأثيراً كبيراً على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال ، وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية وذلك نظراً للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات، وبسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات العاطلة ، مما يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية[2].

آثار التضخم على القطاع العائلي وقطاع الأعمال:

إن من بين آثار التضخم إعادة توزيع الدخل والثروة، وإن الأثر غير الملائم يرتبط عادة بأولئك الذين يعيشون على مدخلات نقدية ثابتة، إذ ترتفع قيمة الأصول والدخول لدى الرابحين مع ارتفاع مستوى الأسعار، أما قيمة الأصول لدى الخاسرين فتفشل في أن تنمو بنفس معدل التضخم، فالتضخم وإعادة توزيع الثروة ليست غير عادلة فقط ، ولكنها تفترض خطراً عظيماً على كفاءة أداء الاقتصاد، فإذا كانت التوقعات المتعلقة بالعائد على الادخار والإيراد عادية للناس سوف تضعف بسبب التضخم، بالتالي فغنهم يفضلون زيادة الاستهلاك على الادخار والتمتع بوقت فراغ أكثر بدلاً من زيادة العمل وعندها يقود الناس إلى اتخاذ قرارات تحقق ذلك، فإن التضخم يمكن أن يخفض معدل نمو رأس المال ومدخرات العمل في العملية الإنتاجية ، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انخفاض

1) إكرام حداد ، مشهور هزلول، مرجع سابق، ص 207- 208.

2) البكري أنس ، صافي وليد، النقود البنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر، عمان، 2002م، ص 177.

الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر، حيث ينصرف المستثمرين إلى الاستثمار المالي في شراء العقارات والمعادن النفيسة. يبدو أن الشواهد لا تقدم سوى تأييد محدود في الجدال، فإن التضخم الجاري بأرقام مضاعفة يولد محيطاً لا يلائم النمو والاستخدام ،وبالتالي يضعف أداء النشاط الاقتصادي، مع ذلك ما من دليل يوحي بشيء آخر هو أن التضخم المعتدل ينشط النشاط الاقتصادي ، بالاستفادة من هذا القول بأن للتضخم آثار ضارة كثيرة إلا أنه من الناحية الأخرى برغم أن له آثار نافعة ومتنوعة فالتضخم يعمل دفع عجلة الاستثمار الحقيقي إلى التقدم من خلال التغيرات في الأسعار وإذا كان هنالك بطالة مع بداية التضخم فإنها سوف تنتهي مع استمرار التضخم فيساعد التضخم في تكوين المدخلات اللازمة للتنمية فيؤدي التضخم إلى زيادة الدخل لدى الطبقة الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، مع ذلك يعتبر سيئاً من ناحية العدالة في توزيع الدخل القومي إلا أن زيادة العميل الحدي للادخار لدى الأغنياء يزيد من حجم الادخار وحالياً أصبح من الصعب انخفاض الأجور والأسعار بسبب وجود النقابات العمالية وكذلك الاحتكارات للسلع والخدمات، في ظل هذه الظروف فإنه من الصعب إيجاد حافز لدى رجال الأعمال لطلب مزيد من العمال للمحافظة على مستويات مرتفعة من العمالة دون أن يكون هنالك مجرد ارتفاع طفيف في الأسعار يشير إلى احتمالية حدوث أرباح مستقبلية ، ولكن هذه الأرباح ممكن أن تحقق عن طريق التضخم. ومن الآثار أيضاً ما يعرف بالادخار الإجباري والذي يعني قيام الدولة بتمويل التنمية عن طريق زيادة إصدار النقود أو عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، فإن هذه الزيادة في النقود يؤدي إلى ارتفاع الأثمان نظراً لثبات القروض في المراحل الأولى من عملية التنمية ولما كان بعض المستهلكين لا يستطيعون الشراء بالأسعار الجديدة فإن انخفاض استهلاكهم يكون بمثابة ادخار إجباري يخفض من ارتفاع الأسعار مستقبلاً[1].

الآثار الاجتماعية للتضخم:

1) رشاد العصار، رياض الحلي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2000م، ص 165-166.

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستويات المعيشة للأفراد في المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل واحترام التمايز بين الطبقات وتتعدد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال ، نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في الأسعار، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثابتة والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية وحملة السندات وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

وبذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها، بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخول النقدية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى احترام التمايز بين طبقات المجتمع ، وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية ، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع المنتجات ، بينما تتسم الدخول التي يتقاضاها أصحاب الدخول الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم، وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخول، وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار نظراً لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع ، ويؤدي إلى اتساع الفوارق بين دخول أفراد المجتمع وإلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع ربما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

ومن خلال تفشي الرشوة والفساد الإداري وتؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع، ومنها تفشي ظاهرة الرشوة، عادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي[1].

آثار التضخم على البناء الاقتصادي (المتعلقة بالنشاط النقدي):

وهذه الآثار تعدد وتختلف تبعاً لنوعية التضخم ومدى الفعل النفسي لمختلف الجماعات والأجهزة الاقتصادية، وعلى أنه حالة تؤدي إلى حدوث تغيرات في الأداء الوظيفي لعناصر البناء الاقتصادي التأثير الأول للتضخم يتعلق بجهاز الثمن عندما يحدث اختلال بين الأسعار النسبية وينعكس أثره على الآثار المطلقة وإن ارتفاع الأسعار المطلقة يؤثر على هيكل الأسعار النسبية منها نتيجة تدهور كفاءة الاقتصاد أما التأثير الثاني للتضخم من خلال التغيرات التي تحدث في هيكل الأجور،فالتضخم ما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة للاستهلاك سوف تجذب لرؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي أما التأثير الثالث للتضخم يرتبط بهيكل التسويق والتوزيع ، فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة.

الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج تتجاوز الربح التجاري والربح الصناعي، ارتفاع نفقات التسويق يزيد من تضخم الأسعار، فالاقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد قطاع

1) كاظم جاسم علي العيساوي، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي " تحليل نظري وتطبيقي" المستقبل للنشر ، بيروت ط1، 2000م، ص 126-127.

تجاري مكلف لا يزيد من القيمة المضاعفة الحقيقية لحجم السلع ، ولكنه يرفع من القيمة النقدية لأسعار السلع وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة.

أما التأثير على عناصر البناء الاقتصادي فهو يرتبط مباشراً بالجهاز النقدي، ففي ظل التضخم تكف النقود عن تأدية وظائفها الأساسية وهو الأمر الذي ينعكس أثره على كل من السوق النقدية أو المالية، من ناحية أخرى فإن التضخم يعني الدخول إلى استهلاك حالي في مقابل استهلاك مستقبل[1].

3-2-3 طرق معالجة التضخم:

التضخم هو ظاهرة معقدة للغاية وليس هنالك علاج واحد شافي للمكافحة ، ومن ناحية أخرى سيحتاج الأمر لاتخاذ إجراءات على عدة جهات نقدية وغير نقدية ، وكل هذه الإجراءات لها ظروفها وهدفها واحد وأنها تهدف إلى خفض الإنفاق الكلي وتختلف السياسات العلاجية لمشكلة التضخم باختلاف السبب في ظهور هذه المشكلة، فعلاج التضخم يعني علاج السبب وراء ظهور هذه المشكلة ، وقد اتضح أن وجود عدة أسباب لظهور التضخم يمكن أن تتبع السياسة النقدية والمالية .فالسياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض ضغط الطلب وذلك عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان ففي أثناء التضخم يستطيع البنك المركزي أن يرفع تكلفة الاقتراض وأن يخفض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، هذا سوف يجعل الاقتراض أكثر تكلفة عن ذي قبل، وبالتالي فإن الطلب على الأموال سينخفض بالمثل مع انخفاض في مقدرتها على خلق الائتمان ، فإن البنوك ستكون أكثر حذراً في سياساتها الائتمانية والنتيجة ستكون هي انخفاض في حجم الإنفاق الكلي . تستخدم السياسة النقدية أدوات كمية لمعالجة التضخم ومنها سعر الخصم، هو السعر الذي على أساسه يكون البنك المركزي راغباً في أن يعيد خصم الأوراق التجارية المقدمة إليه بواسطة البنوك التجارية وهو من النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها مثل خصم الأوراق التجارية للأفراد، وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنوك المركزية ، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف

1) زينب حسين عوض، النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، بدون تاريخ نشر، ص 330-336.

التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل السيولة المتداولة وفي السوق ويعد هذا الإجراء واحد من الإجراءات لمكافحة التضخم وكذلك من الأدوات الكمية التي تتم بها معالجة التضخم عمليات السوق المفتوح ، فإذا أرادت البنوك المركزية أن تخفض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان فإنه سيبيع أوراقاً مالية حكومية إلى الجمهور أو البنوك ذاتها، وأياً من الطرفين ستؤدي إلى إنقاص مقدرة البنوك التجارية، وهذا سيجبرها على أن تخفض عرض الائتمان ، أو من أجل سحب جزءاً من السيولة المتداولة[1] ، تغير نسبة الاحتياطي النقدي أيضاً من الأدوات الكمية ففي البلاد التي تكون فيها البنوك التجارية مطالبة بأن تحتفظ بحد أدنى معين من النقدية بالنسبة إلى حجم ودائعها، ويكون لدى البنك المركزي أو الحكومة سلطة تغيير هذه النسبة من وقت إلى آخر، فعندما يرغب في خفض الائتمان المخلوق بواسطة البنوك التجارية فإنه يمكن رفع نسبة الاحتياطي القانوني ، حيث أنه بالنسبة لقدر معين من الودائع تحتاج البنوك لأن تحتفظ باحتياطات نقدية أعلى من ذي قبل ، هذا سيمارس تأثيراً انكماشياً على الائتمان المصرفي[2] ، كما أن هنالك أدوات النوعية للسياسة النقدية ومنها معدلات الفائدة غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل، في حين تكون أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استقلال هذه الفرص الاستثمارية لتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل ، خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على

1) محمد حلمي الجيلاني، محاسبة التضخم المالي، مكتب الغربي، عمان، ط1، 2004م، ص 12-13.
2) كامل البكري ، رمضان محمد مقلد ، مجمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ،مبادئ الاقتصادي الكلي ، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية ، 2000، ص 288.

القروض قصيرة الأجل وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقترض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية، من أبرز هذه العوامل معدل التضخم والعرض والطلب[1] تركز هذه السياسات على ضرورة ضغط معدلات الزيادة في العرض بما يناسب مع النمو الناتج الحقيقي، حيث تتحقق العديد من وجهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية ، فالإخراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم ، ثم ذلك أن الزيادة في العرض النقدي هي التي تدفع الأجور إلى الارتفاع وتشتعل نار التضخم في داخل الدولة. هنالك صعوبات تواجه السياسة النقدية فإن الزيادة في سعر التضخم قد تكون غير فعالة إذا كانت البنوك التجارية لا تتبع الارتفاع في سعر الخصم برفع أسعار فائدتها هي من حيث لا يكون للبنك المركزي سلطات قانونية لإجبار البنوك التجارية على أن تسير في الصف فإن هذه الصعوبة ستمثل حداً كبيراً على فعالية السياسة النقدية وحتى إذا كانت أسعار الفائدة ترتفع ، فإنها قد لا تكون قادرة على كبح الإنفاق جوهرياً، على سبيل المثال إذا كانت توقعات الأرباح طيبة جداً، فإن رجال الأعمال لن يبالوا بدفع أسعار فائدة أعلى قليلاً على قروضهم، وعلاوة ذلك يلاحظ أن الاستثمار قد أصبح يمول باطراد من الأرباح غير الموزعة حتى أن اعتماد المنشآت على البنوك من أجل أموال إضافية قد انخفض بشدة ، لذلك فإن تغيراً في سعر الفائدة قد لا يسبب اضطراباً كثيراً لحفظ الاستثمار.ومن الصعوبات أيضا فيما يتعلق بكفاءة عمليات السوق المفتوح كوسيلة لكبح النشاط الائتماني للبنوك فإن نجاحها يتوقف على وجود سوق متطور ذو قاعدة عريضة في الأوراق المالية الحكومية، فإن عمليات السوق المفتوحة حتى على نطاق قصير ستمارس تأثيراً ضاراً على أسعار الأوراق المالية الحكومية وستعوق التنفيذ الكفء لعمليات الاقتراض الحكومي. والصعوبة الرئيسية خصوصاً في البلاد المختلفة تنشأ من حقيقة أن البنك المركزي ليس لديه رقاة كافية على البنوك ، ففي كثير من هذه البلاد القطاع المصرفي المنظم الذي يمكن أن يخضع بسهولة للرقابة من جانب البنك المركزي صغيراً جداً السياسة المالية من بين السياسات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة

1) محمد حلمي الجيلاني، مرجع سابق، ص 13-15.

التضخم إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، والسياسة المالية للحكومة يمكن أن تسهم للسيطرة على التضخم إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق إنفاق الإنفاق الحكومي أو مزج العنصرين، فإذا كان الإنفاق الخاص يميل لأن يكون زائداً فإن الحكومة تستطيع أن تلطف من حدة الضغط التضخمي بتخفيض إنفاقها ، ولكن خفض أو تأجيل الإنفاق الحكومي في الأيام الحديثة ليس مهمة سهلة، فقد تكون هنالك مشروعات تحت التشييد بالفعل ، وهذا من الواضح أنه لا يمكن أن تؤجل بالمثل الأنواع الأخرى من الإنفاق قد تكون ضرورية لمقابلة المتطلبات العادية للاستهلاك الجماعي للمجتمع مثل الدفاع البوليسي ، العدالة ...الخ. بعد ذلك قد يكون هنالك نفقات اجتماعية على التعليم والصحة التي يكون من الصعب جداً خفضها نظراً للآثار السياسية غير المرغوب فيها ، لذلك فن التأكد الرئيسي للسياسة المالية في أوقات التضخم يكون على خفض الإنفاق الخاص عن طريق زيادة الضرائب فإذا ارتفعت أسعار الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح فإن الدخل الممكن التصرف فيه الخاص بخفض، وهذا سيميل لأن يخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص وإذا زيدت أسعار الضرائب على السلع أو فرضت ضرائب جديدة، فإن الأثر على الاستهلاك سيكون مباشرة عن طريق رفع تكلفة المشتريات[1].

الإجراءات المالية عبارة عن خفض الإنفاق الحكومي وفرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة لتقليل حجم الدخل الممكن التصرف فيه في أيدي الناس ولخفض مقدار الفجوة التضخمية وتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع وتشجيع الادخار أو إدخال المشروعات للادخار الإجباري وتخفض الحكومة من إنفاقها لتقليص الطلب وإدارة الدين العام بحيث تخفض عرض النقود وتتوسع الحكومة في الاقتراض العام الداخلي من المجتمع ككل تخفض من كمية النقود ودرجة السيولة والطلب على السلع والخدمات[2]. وبعيداً عن الإجراءات النقدية والمالية أصبح من

1) كامل البكري، محمد مقلد وآخرون، مرجع سابق، ص 288- 290.
2) مصطفى سلمان حسام داؤود وأيمان عطية ناصف وكامل البكري، مرجع سابق، ص 236.

الضروري أيضاً اللجوء إلى بعض الإجراءات ذات الطبيعة غير النقدية، ولكن هذه الإجراءات أقل سهولة للتطبيق في من الإجراءات المالية والنقدية وهي سياسة الأجور وتركز سياسة الأجور على ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العرض الكلي[1]. إحدى الطرق لمنع الأسعار من الارتفاع هي أن تفرض الرقابة على الأسعار على السلع الهامة وهي أداة لمنع التضخم وهي محاولة لكبت التضخم أكثر منها للسيطرة عليه بفاعلية، فالقوى الأساسية المسببة للتضخم تظل كما هي ، والشيء الوحيد الذي يحدث هو أن الضغوط لن يسمح لها الآن بأن تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع في الأسعار إن الرقابة على الأسعار في حد ذاتها ليست حلاً للضغوط التضخمية ، ففي أثناء الحروب تلجأ كافة الحكومات إلى فرض رقابة على الأسعار لتقييد الارتفاع في الأسعار وهنالك أسباب لعدم الكفاءة النسبية لرقابة الأسعار فإن الحكومة أنها تهاجم الأعراض بدلاً من الأسباب الأساسية للتضخم، فإذا لم يسمح لضغط الطلب بأن يعبر عن نفسه في شكل ارتفاع، فإنه يعبر عن نفسه في شكل طوابير طويلة من المشترين الاحتماليين وسيكون هنالك ميل لأن تزدهر السوق السوداء إن الحكومة تضطر إلى أن تراقب توزيع السلع النادرة عن طريق نوع ما من التقنين(التوزيع بالبطاقات) وعاجلاً أو آجلاً ستحتاج القيود لأن تمد إلى الإنتاج أيضاً حتى لا يبيع المنتجون إنتاجهم في السوق السوداء. هذا النظام سيؤدي من المحتمل أن يثبت اقتصاداً غير كفء وإنه من المستحيل أن تراقب الدولة أسعار كل سلعة تقتصر نفسها على مراقبة أسعار السلع المهمة ، وعن طريق عمل، هذا فإن الحكومة تتدخل في التشغيل العادي (جهاز الثمن) فإن ارتفاع سعر إحدى السلع هو بمثابة إشارة خضراء للمنتجين لينتجوا أكثر ، وعن طريق مراقبة أسعار السلع الأساسية اصطناعياً ، فإن الحكومة لن تشجع تحريك مزيد من الموارد إلى الإنتاج ومن ناحية أخرى إذا كان الناس لا يستطيعون أن ينفقوا كل دخولهم على الضرورات الأساسية ، فإنهم سيحاولون إنفاقهم على الكماليات التي تكون أسعار غير مراقب ، فأسعار السلع الكمالية سوف ترتفع والموارد القائمة ستحول من إنتاج الضروريات إلى إنتاج

1) إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 247.

الكماليات، وهكذا تؤدي الرقابة على الأسعار إلى تخفيض غير كفء للموارد و هنالك صعوبات فنية لتحديد الأسعار هو هامش الربح الذي يجب أن يسمح به للمنتجين[1].

مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدولي:

تشخيص صندوق النقد الدولي لظاهرة التضخم:

يعتمد صندوق النقد الدولي في تشخيصية لظاهرة التضخم علي اعتبارها ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في عرض النقود ، وينظر إلي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار علي اعتبار أنها ناجمة عن فائض الطلب نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي علي السلع والخدمات علي مقدرة العرض الحقيقي ، والتي تحدث نتيجة لاختلال علاقة التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي ، والتي تترجم في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار ، كما يرى الصندوق بأن التضخم يعد نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لما يمارسه من تشويه في جهاز الأثمان من خلال وضع مجموعة من القيود والضوابط التي تحد من كفاءة جهاز السوق في تحديد الأسعار بناء علي تفاعل قوي العرض والطلب ؛ كما يرى الصندوق بأن المبالغ التي ترصدها البلد النامية في موازناتها لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من أجل تخفيف حدة المعاناة علي محدودي الدخل تعد من أكثر الجوانب تأثيراً في أداء جهاز الأثمان ، هذا بالإضافة إلي محدودية نطاق التعامل في الأسواق النقدية والمالية والذي يرجع إلي انخفاض مدخرات بسبب نقص الوعي الادخاري لديهم ، مما يساهم في زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي وهجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج نظراً للدور الذي تمارسه الإدارة السيئة للموارد المالية للدولة بسبب إغفالها للدور الرئيسي والهام الذي تلعبه أسعار الفائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد ، وبما يكفل زيادة معدلات التشغيل ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة العرض.[2]

منهج صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم:

1) كامل البكري، رمضان محمد مقلد وآخرون، مرجع سابق، ص 292- 293.

2 زهية بركات ، التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجزائر للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ،1999، ص 140- 141

بناء علي تشخيص الصندوق لظاهرة التضخم ، باعتبارها ظاهرة تقديه ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه الصندوق باعتباره مؤسسة نقدية دولية تسعي إلي تحيق الاستقرار النقدي والمالي الدولي ، يقوم الصندوق بإعداد برنامج يهدف إلي معالجة الاختلالات النقدية التي منها الاقتصاديات المصابة بالتضخم ، وبما يكفل تلافي الآثار التي تنجم عن تفاقم تلك الضغوط ويؤدي إلي تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ويتطلب تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي بهدف معالجة الاختلالات التي تعاني منها البلدان المصابة بالتضخم ويتطلب مساعدة الصندوق بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي يرسمها خبراء الصندوق بهدف تحقيق التحسن في معدلات الأداء الكلي للاقتصاد، ونظراً للتدهور الشديد في الاحتياطيات النقدية بالعملة الأجنبية، مما جعل الصندوق يمارس مهاماً جديد تمثلت في قيامة بتقديم الدعم المالي لتلك البلدان من خلال استخدام تسهيلات ائتمانية جديد، هذا بالإضافة إلي قيام الصندوق بتقديم المساعدات الفنية للبلدان النامية التي تعاني من تفاقم مشكلة التضخم وتقوم السياسات التي يتضمنها برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي علي ثلاثة اعتبارات أساسية وهي إن وجود زيادة في حجم الطلب الكلي علي السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها يؤدي إلي اختلال في توازن ميزان المدفوعات، هذه الزيادة تعد نتيجة للزيادة في نمو كمية وسائل الدفع بنسبة أكبر من هذه الزيادة، أما الاعتبار الثاني فهوان تصحيح الاختلالات والقضاء علي فائض الطلب يتطلب إحداث تخفيض في الطلب الرسمي، والاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلي زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات أما الاعتبار الثالث تفترض سياسات التثبيت الاقتصادي بان إجراءات التصحيح التي تتضمنها برامج الصندوق ليس انكماشية، وذلك لأنها تهدف إلي تحقيق التوازن الخارجي عند مستوي التشغيل الكامل، وعلية يعتمد صندوق النقد الدولي في مكافحة التضخم في البلدان النامية بناءً علي تشخيصية السابق علي مجموعة من الإجراءات التي تقوم علي ضغوط حجم الطلب الكلي

علي السلع والخدمات والعمل علي تخفيض معدلات نموه بما يتناسب مع حجم الموارد المتاحة بهدف الحد من الإفراط في عرض النقود والتقليل من عجز الموازنة وتتمثل أهم السياسات التي تتضمنها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وهي:-

التحكم في كمية النقود: وتهدف هذه السياسة إلي اتخاذ الإجراءات والضوابط التي تكفل الحد من الإفراط في إصدار النقود وذلك من خلال إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض العجز في الموازنة العامة وتعتبر من أهم مصدر الإفراط في عرض النقود ومن أهم هذه السياسات هي وضع حدود عليا لحجم الائتمان المصرفي المسموح للحكومة والقطاع العام وتحديد سقوف اتمانية للقروض التي تقدمها البنوك التجارية للقطاع الخاص ، وسياسة إلغاء الدعم المخصص لتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية والحد من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية ، وسياسة تجميد الأجور وتخلي الدولة عن التزاماتها التقليدية المتمثلة في توظيف الخريجين وكذلك من السياسات التي تتبعها سياسة زيادة المتحصلات الضريبية وسياسة رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .[1]

وأيضا تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وذلك بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق معدلات نمو منتظمة وتحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار ، والعمل علي تنشيط عمليات تبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك مساعد البلدان الأعضاء في علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات ، ويتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات علي درجة مرونة الطلب الخارجي علي الصادرات المحلية ، وإن زيادة معدلات الطلب المحلي علي السلع المحلية المنتجة محلياً ، حيث أن ارتفاع درجة مرونة الطلب الخارجي علي المنتجات الوطنية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المنافسة في السوق الدولية يستعد علي زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي، غير أن انخفاض مرونة الطلب الخارجي علي المنتجات الوطنية تعكس عدم

1) كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ،بدون ناشر، مصر ، 1996، ص 7 - 9

فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وذلك لانخفاض قدرتها التنافسية في السوق الدولية [1]

وكذلك تحرير التجارة الخارجية: ويعد تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مكونات برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين ، ويرجع ذلك إلي الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية ، وإن الهدف من تقديم البنك الدولي لقروض التكيف الهيكلي التي تدعم التجارة الخارجية والتحول نحو التصدير تتمثل في إلغاء القيود المفروضة علي الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها يؤدي إلي فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات الدول الصناعية المتقدمة ، مما ينعكس في التخفيف من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول المتقدمة مثل البطالة والكساد الاقتصادي. ويؤدي نمو قطاع الصادرات في البلدان النامية نتيجة التحول في بنيانها الإنتاجي وزيادة طاقتها الإنتاجية إلي زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة الزيادة في حجم صادراتها وبالتالي زيادة مقدرتها علي سداد الديون المستحقة عليها لصالح البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وهذا بالإضافة إلي ضمان توفر الاحتياطيات التي تكفل تحويل أرباح وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية التي نفذت مشروعات استثمارية في تلك البلدان إلي بلدانها الأصلية أو غيرها حسب رغبة المستثمرين .

وتشجيع استثمارات القطاع الخاص: ويتطلب تشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إزالة كافة العوائق التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات، سواء العوائق التي تتضمنها قوانين الاستثمارات والقوانين الضريبية.

وكذلك تحرير الأسعار: تتضمن سياسات التكيف الهيكلي التي يدعمها البنك الدولي ضرورة تحرير أسعار السلع والخدمات في المجتمع ، بحيث تتحدد أسعارها بناء علي تفاعل قوي الطلب والعرض ، وذلك بهدف الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتي تؤدي إلي تشويه الأسعار النسبية نتيجة الدعم الذي تخصصه الدولة في ميزانيتها بهدف تخفيض

1) وسام ملاك ، الظواهر النقدية علي المستوي الدولي ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت ، 2001، ص 81 - 82

أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من أجل تخفيف المعاناة علي محدودي الدخل، بالإضافة إلي التشوهات في الاقتصاد القومي الناتجة عن منح القروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية ، تؤدي إلي زيادة حجم الاستثمارات في قطاعات معينة وانخفاضها في قطاعات أخري[1].

1 الانترنت ، موقع قوقل 22-10-2017م الساعة 30- 1

المبحث الثالث النظريات المفسرة للتضخم

3-3-1 النظرية الكلاسيكية:

في إطار تحليل النقديين لأسباب التضخم يمكن التمييز بين وجهة نظر النظرية النقدية التقليدية والنظرية النقدية الحديثة يستند تحليل النقديين لأسباب التضخم إلى النظرية الكمية للنقود والنظرية الكلاسيكية والتي تقوم على عدة افتراضات أساسية تتمثل في وجود الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل حيث نسبة تشغيل الموارد إلى 100% بإضافة افتراض أن النقود ليس لها طلب ذاتي بل تطلب فقط من أجل المعاملة مع ثبات سرعة دورانها استناداً على معادلة كمية النقود. زيادة كمية النقود سوف تنعكس بكاملها في صورة ارتفاع الأسعار وذلك ستزيد الأسعار بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود.

3-3 -2 النظرية الحديثة:

لقد طور العالم ملتون فردمان النظرية النقدية وأصبحت النظرية الحديثة تختلف عن النظرية التقليدية في الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تفسير كيفية حدوث التضخم وتتفق هذه النظرية مع النظرية التقليدية في السبب في حدوث التضخم يرجع حدوثه إلى زيادة مستمرة في العرض النقدي وفقاً النظرية الحديثة لا يوجد ما يسمى بمستوى التوظف الكامل في أي مجتمع، وحيث تقرر النظرية أن هنالك ما يعرف باسم المعدل الطبيعي للبطالة ويرتبط بمعدل مستوى إنتاج المحلي ويظهر التضخم وفقاً لتحليل النقديين إذا حدثت زيادة في كمية النقود مما يسبب زيادة في الطلب الكلي ويترتب على ذلك زيادة في الطلب على العمالة وتم انخفاض معدل البطالة الطبيعي وتؤدي الزيادة في الطلب على العمالة إلى ارتفاع مستويات الأجور وارتفاع تكلفة الإنتاج ، مما يدفع العرض الكلي للانخفاض والعودة إلى التوازن مرة أخرى ولكن مع ارتفاع الأسعار[1].

3-3-3 النظرية الكنزية:

1) إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 265-267.

التحليل الكنزي لتضخم الطلب يقوم التحليل الكنزي على عدة افتراضات تختلف عن الافتراضات التي يقوم عليها الكلاسيكي ويقوم التحليل الكنزي على إن وضع التوازن لا يتحقق دائماً عند مستوى التوظف الكامل وإن النقود لا تستخدم من أجل تمويل المعاملات فقط هنالك طلب ذاتي للنقد كما تفترض إن الطلب الكلي هو المحرك الأساسي لمستوى النشاط الاقتصادي وبناءاً على الافتراضات السابقة فإن التحليل الكنزي لأسباب حدوث التضخم تختلف عن التحليل الكلاسيكي في إن الزيادة في كمية النقود لا يترتب عليها زيادة الطلب الكلي ومن ثم لا يترتب عليها في المستوى العام للأسعار إذا تم استخدام في الطلب على النقود لزيادة حجم الأرصدة التقليدية العائلة لدى الأفراد وقد يزيد الطلب الكلي مع ثبات كمية النقود وإذا تم تمويل الزيادة في الطلب الكلي من خلال الأرصدة النقدية العاطلة كما إن الزيادة في الطلب لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث تتوقف الزيادة في الطلب الكلي والأسعار على مرونة العرض الكلي في المجتمع.يقوم هذا التحليل الكنزي لتضخم العرض على أن صدمات العرض تحدث نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية ، ولكن هل بسبب هذا الارتفاع في أسعار المدخلات الإنتاجية إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ، ويتوقف الأمر في هذه الحالة على الكيفية التي تتصرف بها السلطات النقدية وتزداد حدة التضخم للتكاليف إلا إذا تكررت صدمات العرض ، فإذا كان الارتفاع في الأسعار كبيراً سوف يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة بدفع الأجور ولذلك سوف تتكرر صدمة العرض الانكماشية مما يؤدي إلى ظهور فجوة جديدة. فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة العرض الكلي للحفاظ على مستوى التوظف ، وهذا سيؤدي هذا الأمر مرة أخرى إلى ارتفاع جديد مع اختفاء الفجوة الانكماشية وهكذا تستمر الارتفاعات المستمرة في الأجور والأسعار[1].

4-3-3 نظرية التضخم الهيكلي:

تفسر النظرية الهيكلية للطلب إلى أن حدوث التضخم يرجع إلى حدوث اختلالات الطلب دون أن يقابله تغيرات مماثلة في جانب العرض مع حدوث التطورات التكنولوجية

1) كامل البكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2000م ، ص 281-283.

تظهر سلع جديدة تحل محل السلع التقليدية ونتيجة لزيادة الدخول بفضل أثر التقليد والمحاكاة يزيد الطلب على هذه السلع بدرجة تفوق زيادة العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج ، ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج . وذلك فإن الأثر النهائي للتغيرات في هيكل الطلب هو ارتفاع المستوى العام للأسعار ويستمر هذا الارتفاع مع استمرار حدوث تغيرات دائمة في هيكل الطلب. والنظرية الهيكلية للعرض تشير النظرية الهيكلية للعرض إلى أن حدوث التضخم في الدول المتقدمة أو الدول النامية يرجع إلى اختلالات هيكلية في جانب العرض. يشير التضخم الهيكلي في الدول المتقدمة بظهور الشركات العملاقة ذات القوة الاحتكارية والتي يتركز هدفها في تعظيم أرباحها وتزايدها إلى أقصى درجة ممكنة. وتستطيع الشركات تحقيق أرباحها من خلال التحكم في أسعار بيع منتجاتها حيث لها قوتها الاحتكارية، ولتحقيق هذا لا يقتصر التحكم على حدود الدولة التي تنشأ فيها ، ولكن تمتد إلى عدد كبير من الدول خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وعادة تبالغ الشركات في تحديد أسعار منتجاتها، مما يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية بصفة دائمة.

يظهر التضخم الهيكلي في هذه الدول النامية نتيجة لعدة أسباب ترتبط بطبيعة هذه الاقتصاديات ورغبتها في تحقيق معدلات مرتفعة لتنمية ، تتمثل هذه الأسباب في طبيعة عمليات التنمية في هذه الدول والتي تتطلب إغراق قدر كبير من الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية والتي بدورها تؤدي إلى وجود إنفاق دخول جديدة للعاملين في هذه المشروعات دون أن يصاحبها زيادة في الطلب الكلي دون أن يصاحبها زيادة في العرض مماثلة، وكذلك الحال بالنسبة في قيام الدولة بالإنفاق على المشروعات الإنتاجية. وذلك فإن استمرار الدول النامية في تنفيذ برامجها التنموية يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية بصورة دائمة وإن ضعف معدلات الأداء في القطاع الزراعي من العوامل التي تساهم في تخلف الأداء في القطاع الزراعي وانخفاض مستويات الإنتاجية فيه، يترتب حدوث ارتفاعات في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية. تختص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود في السلع الأولية لعدد محدد

من الدول المتقدمة نتيجة لروابط الاستعمارية القديمة بين هذه الدول ، مما جعل الدول النامية مصدراً رخيصاً للحصول على المواد الأولية التي تحتاجها الدول المتقدمة، وقد خلف هذا الأمر حالة من التبعية للدول النامية إلى الدول المتقدمة، وقد يترتب على هذه التبعية مجموعة من الأمور التي أثرت على النشاط الاقتصادي وخلفت تضخم ، ومن ناحية أخرى فإن أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية تتعرض بصفة مستمرة للانخفاض نتيجة لتراخي الطلب عليها بصورة دائمة بسبب اكتشاف بدائل مناعية وحدوث تطورات تكنولوجية تؤدي إلى وفرة استخدام المواد الأولية وفي نفس الوقت فإن أسعار السلع المصنعة التي تقوم الدول النامية باستيرادها من الدول المتقدمة تتعرض لارتفاع مستمر ، ويترتب على ذلك خلق ضغوط تضخمية بصورة مستمرة داخل الدول النامية[1].

3-3-5 مدرسة التوقعات الرشيدة:

لقد توسعت البحوث والدراسات الاقتصادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية حول تفسير التضخم نسبة لأهمية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي للعديد من الاقتصاديين. إن النظرية الكمية للنقود لم تعد مقبولة لتفسير التقلبات في مستوى العام للأسعار ، بالرغم من إصرار البعض على صلاحية هذه النظرية في محيط الدراسات والوسائل النقدية وذلك بسبب توسع الحكومات في إصدار النقود وإتباع سياسة النقود الرخيصة في غمار الحروب وما اقترنت به من موجات محسوسة في التضخم. ظهرت العديد من الدراسات النقدية حول معدل تغيير الأسعار المتوقع كعامل هام ومحدد لسرعة تداول النقود ، فالتجديدات التي أدخلتها مدرسة التوقعات الرشيدة إتباعها الأسلوب المستهدف المحقق في تحليل الفجوة التضخمية ، كما أن هنالك دراسات أخرى قام بها أنصار كينز وفريدمان وذلك بمحاولاتهم إدخال التحليل الديناميكي على النظرية عن طريق معادلات الفروق لتحديد العوامل التي تحدد سرعة تطور أو ثبات الفجوة التضخمية.

أهم هذه التجديدات وأشهرها هو التجديد الذي أدخلته مدرسة التوقعات الرشيدة التي تبلورت في أواخر عام 1930م أي في خضم موجات البطالة والكساد ، وميزاتها أنها تجعل

1) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، 2008 م، ص 268-285.

للتوقعات ميزة وأهمية محورية في التحليل النقدي للتضخم، فأنصار هذه المدرسة يرون أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل حسب ما ترى النظرية الكنزية . فالسمة الأساسية لهذه المدرسة تتمثل في إعطائها للعوامل النفسية دوراً هاماً في تفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، فالتوقعات التي تدور بخلد الرأسماليين والعمال هم المحور الرئيسي للمتغيرات التي تحدث، وهذا يعني أن ظروف عدم الاستقرار ألسعري التي تنتاب الاقتصاد القومي ترجع إلى عوامل كامنة في نفوس الأفراد وليس للقوانين الاقتصادية الموضوعية وهي عوامل يصعب قياسها كمياً أو صنع تنبؤ دقيق لها[1].

1) صديق ناصر، ورقة منشورة دراسة أسباب التضخم في السودان ، الخرطوم ، 1999م .

الفصل الرابع: أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال فترة البحث

المبحث الأول : السياسة المالية في السودان خلال فترة البحث

المبحث الثاني : التضخم في السودان خلال فترة البحث

المبحث الثالث: تحليل أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال فترة البحث

المبحث الأول ملامح عامة عن السياسة المالية في السودان خلال فترة البحث

شهدت هذه الحقبة عوامل ساعدت علي استمرار التدهور الاقتصادي الذي لازم الاقتصاد السوداني منذ فترة السبعينات حيث تعرضت البلاد لأسو فترات الجفاف خلال

العامين 83–84 ومن 84–1985م مما أدي إلي تراجع الإنتاج الزراعي وانخفاض دخول المزارعين ونقص شديد في مخزون المحاصيل الزراعية وأدي ذلك إلي تفشي المجاعة وزيادة تفاقم التدهور الاقتصادي ونشوب الحرب الأهلية في جنوب السودان 1985م ومما أدي إلي زيادة الخلل في توازن الاقتصاد وأضف إلي ذلك التطور السالب في تدفقات القروض والعون الأجنبي ونتيجة لقلة الموارد المالية المحلية والعالمية المحركة للاستثمار والتنمية ، فقد تراجع معدل الادخار إلي 1% فقط سنة 1980 وبلغ متوسط معدل الادخار حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 83 –1984م وحني عام 1989م وإن معدل الادخار الحقيقي في هذه الفترة أقل من 1% من الناتج المحلي ويعزي هذا التدهور في الادخار ألي أداء الموازنة العامة التي استمرأت في تسجيل العجز طيلة الفترة والتي أدت إلي ضعف السياسة المالية فيها وتدني أداء الموازنات أدي توسع حجم السيولة النقدية وارتفاع معدلات التضخم إذ بلغ في عام 1989م(80%) وتوسيع الإنفاق العام الذي سجل (22%) من الناتج المحلي الإجمالي وتدهور أداء الإيرادات من (5 و17 %) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعينات إلي(6و8) في عام 1989م ، وتبعية لذلك وصل عجز الموازنة العامة في عام 1989م إلي (9و9) من الناتج مقارنة بمتوسط عجز قدرة (4و2%) للأعوام السابقة [1].كما شهدت هذه الحقبة مطابع مبادرات لوقف التدهور الاقتصادي المشار إلية في الحقبة الزمنية سالفاً من أولي هذه المبادرة تم عقد المؤتمر الاقتصادي الأول الذي نتج عنة إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصاد في عام (90–1993م) ومن أهدافه تحريك جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج ثم تليه منهجاً إنمائياً وأضح المعالم وتغيرت منهجية التخطيط ألتأثيري في إطار الحرية الاقتصادية والتحرير الكامل لقوي السوق وحركة عوامل الإنتاج والمبادرات الفردية ، وثوابت تخطيط التنمية المتمثلة في مرتكزات ثوابت العقيدة والأمن القومي والوحدة والسلام[2]. كما اعتمدت السياسة المالية في السودان على سياسات التحرير الاقتصادي الشامل للاقتصاد السوداني ونعنى بسياسة

1) عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ط1 ، 2001م ، ص 590 - 591
2) الرشيد علي أحمد سليمان ، تقويم السياسات المالية في السودان من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي ، دراسة تطبيقية في الفترة 89 – 1997م ، بحث منشور جامعة الخرطوم ص 206 - 207

التحرير الاقتصادي زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والسلع النهائية والعمل ولكن لابد من وجود رقابة حكومية وإدارية على النشاط الاقتصادي الخاص بالإضافة إلى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة.

أهم أهداف سياسة التحرير الاقتصادي تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى للسلع والخدمات ولكن لوعدنا إلى الواقع لوجدنا إن العرض أصبح اكبر من الطلب وان هذة السياسة أدت إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع وتحويل المواطنين إلى استهلاكيين أكثر من منتحيين .فقد ظهرت بعد سياسة إغراق السوق بنود اتفاقية جديدة مثل الصرف على الاتصالات والمطاعم والفنادق والترويح وأصبحت هزة البنود خصما على ميزانية الأسرة بشكل ضاغطا عليها ،كما حاربت صغار المنتجين لوجود منافسة قوية من نوعية السلع والجودة للمنتجات القادمة من خارج السودان وتراجع تلقائياً الحماية والدعم الزى كانت تقدمة الدولة لصغار المنتجين قبل تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي[1]. كما طبقت أيضا سياسة التمويل بالعجز في السودان (الاستدانة من الجهاز المصرفي) منذ عقد الستينات حيث كان التمويل بالعجز الميزانية (1965–1976) حوالى2% وقد تزايده هزة النسبة عاماً بعد عام إلى أخر 1970وفية حدث تغيرا جذريً في الاقتصاد السوداني حيث توجه الاقتصاد ناحية الاقتصاد المخطط مركزيا وفية تم انتهاج سياسة إحلال الواردات وأصبحت كل الموارد تحت تصرف القطاع العام مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة ومن ثم اللجوء إلي التمويل بالعجز.ويواجه السودان كغيره من الدول النامية مشكلة التمويل التضخمي نتيجة للزيادة الكبيرة في الاتفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة ويعزى ذلك إلي عدد من العوامل نذكر منها الزيادة السنوية في الأجور والمرتبات وزيادة الصرف الحكومي على خدمات التسيير وخاصة بعد تطبيق نظام الحكم الفدرالي وزيادة الصرف على الأمن والدفاع . وفى عام 1972تم توقيع اتفاقية أديس أبابا وادي توقيع الاتفاقية إلى إيقاف نزف الدم في جنوب

1) آمال يوسف نور الدين روق، أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (2000-2011م) جامعة النيلين، 2012م ، رسالة ماجستير

السودان. حتى عام 1983 كان الجانب الايجابي من الاتفاقية تحسين علاقات البلاد الخارجية خاصة مع دول المعسكر الغربي وفي هزة الفترة أولت الدول العربية السودان اهتماما في إطار إستراتيجية تأمين غذاء العالم العربي مما أتاح للبلد تدفقات قروض ومعونات نقدية وعينية وبلغت جملة التدفقات 7،569 مليون دولار وهذا قد أدى إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا والي ارتفاع الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول[1].

وبالرغم من حصول زيادة في النمو ومعدلات الادخار أنة لم يشهد نموا سريعا ، بل إن مساهمة الاستثمار في الناتج المحلى الاجمالى لم تشهد زيادة لا في عدد قليل منها وهزا قد احدث نمو ايجابي في الناتج المحلى من32 دولار إلى 62 دولار في الفترة (2005-2006) وقد تجاوز معدل النمو السنوي 7% كما إن سياسة التحرير الأسعار وتخفيض القيمة الحقيقية للأجور وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات بالإضافة لتخفيض العملة وفرض الضرائب غير المباشرة أدت إلى زيادة الفقر بالنسبة لغالبية المواطنين وأصبح المستفيد هم كبار المنتجين والتجار.

سياسة خصخصة القطاع العام أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة فقد كان من المفترض أن تودي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل وتخفيض الفقر في المدى الطويل ،فقد تم بيع معظم مؤسسات القطاع العام إلى مستثمرين من خارج السودان وبعض مستثمرين الداخل مما أدى إلى تعزيز رأس المال الأجنبي وسيطرته إلى حد كبير على الاستثمار بالداخل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة . وعند تطبيق سياسة التكيف الهيكلي وتخفيض الإنفاق العام والذي تسعي الدولة لتحقيق يتم اللجوء إلى إحدى الطريقتين أو كلاهما إبطاء أو إيقاف العينات في القطاع العام أو تسريح جزء من العمالة الموجودة ، مما أدى إلى عدم التوسع في التوظيف وتسريح العاملين في شركات القطاع العام والتي تم خصخصتها والزى لم يتم تعينهم في القطاع الخاص الذي يعتمد على الربحية مما أدى إلى زيادة حدة البطالة . فهذه السياسة أدت إلى مزيد من البطالة خاصة وسط خريجي الجامعات والتي

1) إيهاب صالح مدثر محمد ، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم بالسودان خلال الفترة(1970-2006م) جامعة النيلين ، 2009م، رسالة ماجستير.

تخرج سنويا آلاف إلى الشارع بينما سوق العمل لا يستوعب إلا القليل منهم بمختلف تخصصاتهم في الوقت الذي انفتح الباب على مصراعيه للعمالة الأجنبية الوافدة لأنها رخيصة ولان سوق العمل أصبح يركز على الربح .نتيجة لانخفاض أو عدم وجود مصادر يترتب على ذلك تدنى في المستوي الغذائي والصحي والتعليمي والبيئة السكانية ، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات وعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الأساسية وضعف القدرة على الادخار . وفي ظل تطبيق سياسة رفع الدعم عن السلع والخدمات ،في ظل محدودية الدخل وزيادة نسبة التضخم أدى إلى ظروف معيشية صعبة حيث تأثرت بذلك اغلب الأسر وأصبحت غير قادرة على تلبية جميع احتياجاتها مما اثر سلبا على المستوى الغذائي والصحي والتعليمي لأفرادها وانخفض نسبة إنفاق الأسرة على الطعام والشراب من 62% إلى 52% فالأسرة الفقيرة والمتوسطة تنفق 58%على الطعام والشراب و30% من دخل الأسرة على السكن وفيما يتعلق بسياسة تحرير التجارة الخارجية فقد قامت هذه البرامج على ما يسمى بسياسة الامتصاص والاقتناص أي امتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية كضمان لسداد الديون ورفع الجدارة الائتمانية للدولة وترتب على سياسات التحرير الاقتصادي تراجع دور الدولة عن حماية صغار المنتجين ودعم الفئات الصغيرة مما أدى إلى تفاقم الآثار الاجتماعية بصورة كبيرة في كل الدول التي تبنت برامج إعادة الهيكلة كما أدت إلى زيادة التدخل الأجنبي بطريقة غير مباشرة في سياسات الدولة وتحديد أنماطها الاقتصادية وحتى العسكرية حيث تطالب هزة السياسات بتقليل الإنفاق الهيكلي مما يعزز التبعية للخارج .

ويرى بعض الباحثين إن سياسة التكيف الهيكلي هي بمثابة إعادة إنتاج النظام العالمي القائم ،كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية ويتمثل ذلك في تفضيل الصناعة علي الزراعة وتفضيل القطاع الخاص علي القطاع العام وتفضيل إلا جنبي على الوطني وتفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة التجارية وتتغلب قوي السوق على التخطيط مما يترتب علية تحول السوق لسوق كبير لمخلفات الصناعة والتجارة الخارجية بينما يتوقف

الإنتاج المحلى سواء كان الصناعي أو زراعي . هذه التغيرات التي حدثت بعد الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي ترتب عليها اختلالا كبير في القيم واهتزازا قويا ، فقد تحول معظم المواطنين في المجتمع من الحياة الجماعية التي تسمو فيها التكافل والتكامل ، إلي الحياة الفردية ،فقد سيطرة المادية على كل شيء وأصبح من يملك المال هو الذي ينال رضاء الآخرين مما يترتب علية إشكالات أسرية وقيمة وأخلاقية ، وبالرغم من كل هذه الآثار المحيطة لكن لها بعض الايجابيات في المجتمع منها تعزيز قيمة العمل كقيمة بغض النظر عن نوع العمل ،فالكل أصبح يعمل لكي يعيش إذا وجدت فرصة للعمل وأيضا انتهت الانتكالية على عائل واحد داخل الأسرة وأصبح جميع أفراد المجتمع يعملون وأحيانا حتى الطلبة لدفع المصاريف الدراسية وكذلك دخول التكنولوجيا لكافة مجالات العمل والإنتاج وانتشار أجهزة الحواسيب والنت مما جعل العالم قرية صغيرة . وهذا قد أدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا والي ارتفاع الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول ،حيث تكدست تلك الفوائض لدى المصاريف في الغرب واليابان التي نشطت في استغلالها وإعادة تدويرها بتقديم القروض والمشروعات وتمويل التجارة الخارجية وكانت الدول النامية نصيب أوفر من هذه الموارد ومن جانب أخر نشطة دور التمويل الرسمي الزى كانت تقدمة الدول الغربية للدول النامية في شكل تمويل المشروعات أو نقدا لدعم ميزان المدفوعات .

شهدت هذه الفترة من القرن العشرين أي التنافس بين الكتلة الاشتراكية والغربية لاستقطاب الدول النامية وقد حظي السودان خلال هذه الفترة بقدر أوفر من هذه القروض وهو الأمر الذي أتاح تمويل ما يقارب (55%) من العجز في الميزانية من هذه القروض، والنسبة المتبقية كانت (45%) تم تمويل جزء منها عن طريق إيرادات حقيقية والنسبة القليلة المتبقية عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي ،ونلاحظ أنة في 1989كان تمويل عجز الموازنة يعتمد علي التمويل الخارجي بصورة اكبر من التمويل الداخلي . إن الميزانية في عام 1989كانت تمول بحوالي (55%) من التمويل الخارجي مما شجع ذلك على تدفق القروض والمنح للسودان ،وفى عام 1990رفعت الدولة شعار الاعتمادية على الذات

وكانت له انعكاسية الواضحة وتفاقم مشكلة التمويل بالعجز وحيث أن الميزانية العامة للدولة في 1990 كانت تمول بحوالي (55%) من الخارج وتناقص هذه القيمة ، إلي أن وصلت (2%) في عام 1994–1995 مما جعل الدول تعول كثيرا على المصادر الداخلية لسد عجز الموازنة .باستعراض الاقتصاد السوداني خلال العقد الأخير يتضح اتسم بزيادة في مقدار عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار صرف الجنية السوداني ، ولقد هدفت الموازنة العامة للدولة منذ عام 1989 إلي تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة والسعي لحقيق فائض مناسب للمساهمة في دعم مجالات الإنتاج ولكن العجز في ميزانية التنمية كان اقل بكثير من التمويل بالعجز ، مما يعنى أن هنالك جزء من التمويل بالعجز يقابل بة صرف جاري .وفى عام 1992 وضعت الدولة برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة، ونجد أن العجز الكلى في الموازنة العامة قد استمر وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وعكست الموازنة العامة التي تم إعدادها وتنفيذها في الفترة (1997–2000) ومن خلال مصادر تمويلها و أوجه صرفها الأهداف القومية على مستوي الاقتصاد الكلي القطاعات المالية والإنتاجية والاجتماعية وعلية فقد تم تطبيق حزم من السياسات الكلية والقطاعية الإجراءات المؤسسية لاحتواء ومحاصرة الارتفاع المتسارع في مستويات الأسعار والتدهور المستمر في قيمة العملة الوطنية وذلك عن طريق خفض الإنفاق العام وتخفيض الضغط على الطلب الكلى في الاقتصاد كما ركزت على معالجة الأسباب الرئيسة للتضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية على معدلات العالية ، كما واستهدفت السياسات المالية في جانب الإنفاق تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الكل وأيضا تحديد أسبقيات واضحة في جانب الإنفاق الائتماني بما يحقق مستوي النمو المنشود. وكذلك ترشيد الطلب الكلى وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية خاصة الخدمات الاجتماعية[1].

1) إيهاب صالح مدثر ، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم بالسودان في الفترة (1970م – 2006م) ، جامعة النيلين، 2009م ، رسالة ماجستير، رسالة غير منشورة

المبحث الثاني ملامح عامة عن التضـــخم فـــي الســـودان

ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من مشكلة التضخم لفترة طويلة واختلاف حدته من فترة لأخرى وقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسيا في حدوثه. ويعزى ارتفاع معدل التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترات طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلي جانب سياسات العملية الاقتصادية برمتها وقد لعب الإنفاق الحكومي المتعاظم دورا كبيرا في ارتفاع حدة التضخم لاسيما لا يقابله إنتاج حقيقي مثل الصرف علي الأمن والدفاع الذي بلغ (75%) من ميزانية الدولة بالإضافة إلي الصرف على مستحقات اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة والأطراف الأخرى وزيادة حجم السيولة الناتجة عن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي

لمواجهة العجز في الموازنة .وتكمن مشكلة ارتفاع معدلات التضخم في توزيع الدخول والثروة التي تتركز بنسبة عند فئة معينة بينما يزداد الفقراء فقرآ ، وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون قان المعدلات المنخفضة للتضخم ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي إلى أن النسبة المرتفعة للتضخم يمكن اعتبارها بمثابة أزمة اقتصادية يتبقي وضع حلول لها . وأدى تزايد الواردات من الدول التي تعانى من ارتفاع معدلات التضخم إلي حدوث تضخم مستورد[1].

ويمر الاقتصاد السوداني بجملة من التحديات تتمثل في الفجوة في الميزان الداخلي وتتمثل في عجز الموازنة العامة للدولة والفجوة الخارجية عجز الحساب الجاري وعجزميزان المدفوعات ومشاكل إنسياب روؤس الأموال الأجنبية مما إينعكس سلبياً علي استقرار سعر الصرف وتدهور العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعرالصرف ف السوق الموازي،واستمرار ارتفاع الأسعار بشكل مطرد كأكبر مشكلة ضاغطة يواجها اقتصادنا وهي من أهم المشكلات وأبعدها تأثيراً في معاش الناس و، واستعاد الاستقرار الاقتصادي هو مفتاح السير في طريق التنمية ، ولذلك فإن التضخم ظاهر اقتصادية كلية، وبالتالي فهو يعكس تفاعل القوة والعوامل الاقتصادية الكلية التي تشكل التوازن الداخلي والخارجي وتعكس أثر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويعتبر التضخم من الأمراض الاقتصادية الشائعة مما يحدثه من تشوهات أساسية في الاقتصاد ويعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية لصالح أصحاب الدخول المفتوحة بينما تتآكل القيم الحقيقية للأصول النقدية ودخول أصحاب الدخل المحدود، ويخلق التضخم نوعاً من عدم اليقينية يصعب اتخاذ القرارات الاقتصادية ويتعطل معها الاستثمار ويتراجع الإنتاج والإنتاجية وأن التضخم يؤثر علي الشرائح الضعيفة وذوي الدخول المحدود ، والتضخم في السودان ظاهر مركبة ومعقدة ناتجة عن تفاعل وتدخل عدة مسببات سواء من ناحية الطلب الكلي أو مستوي تكلفة الإنتاج أو العوامل الهيكلية وتشير الدراسات التي تمت بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلي أن أهم التطورات المولدة للضغوط التضخمية ترتبط بأداء

1) الانترنت، موقع بنك السودان المركزي ' الساعة 11:30 'اليوم 22\5\ 2016

سعر الصرف ونمو عرض النقود وارتفاع تكاليف الإنتاج وتوضح نتائج تلك الدراسات أن أثر سعر الصرف علي معدل التضخم أكبر وأهم من أثر المتغيرات النقدية أي اثر نمو الكتلة النقدية وهذا مخالف لما هو معروف عن مسببات التضخم في الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلي المتغيرات النقدية أو التوسع النقدي هو السبب الرئيسي للتضخم وأيضا ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة وتدهور سعر صرف العملة الوطنية ، فهنالك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محلياً وارتفاع الأسعار للسلع المستوردة ، ومن العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم تدني الإنتاج المحلي ارتفاع تكلفته فقد شهد الاقتصاد السوداني تدنياً واضحا في معدلات النمو في الناتج ألأجمالي المحلي منذ عام (2011م) حيث انخفض معدل النمو من **(5,2**) في عام (2010) والي(1,9) وفي عام (2011) تم إلي (1,7) في عام(2012) وذلك نسبا لخروج موارد البترول من الموازنة العامة وقد لعبت المعيقات الهيكلية التي تحد من الإنتاج دوراً إضافياً في استمرار تدني معدلات النمو مما أدي إلي زيادة الاستيراد لسد فجوة الاستهلاك المحلي وزيادة أثار التضخم المستورد علي الأسعار المحلية ، ومن أسباب التضخم أيضاً ما يسمي التوقعات التضخمية ويقصد بها الحالة التي تصبح بها توقعات المتعاملين في السودان للمعدلات المستقبلية للأسعار وسعر الصرف عاملاً مهماً في تقدير الآنية حيث يتم تقدير التكلفة الحالية علي أساس سعر الصرف المتوقع ومستوي الأسعار المتوقعة في المستقبل وعندما تتمكن هذه الظاهرة يدخل التضخم في حلقة مفرغة وينتج عنها الارتفاع التلقائي في مستوي الأسعار وفي هذه المرحلة تصعب السيطرة علي التضخم عن طريق الإجراءات النقدية وحدها ويحتاج الإصلاح إلي إجراءات أخري لتغير الحالة النفسية للمتعاملين في السوق ومن هنا تصبح التوقعات التضخمية واحدة من أهم أسباب العوامل المساهمة في ارتفاع معدلات التضخم.[1]

وظل السودان كغيرة من الدول يعاني من التضخم لفترات طويلة وأن إختلفت حدوثة من فتري الي إخري ولقد لعبت السياسات الاقتصادية غير الملائمة دوراً رئسيا في حدوثة

1- ورقة علمية بعنوان التضخم في السودان رؤية المستقبلية الكاتب أحمد عبداللة التوم

ويعزي إرتفاع معدل التضخم لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترات طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم الي جانب تسيس العملية الاقتصادية برمتها ،تكمن مشكلة إرتفاع معدلات التضخم في توزيع الدخول والثروات التي تتركزبنسبة عند فئة معينة

المبحث الثالث تحليل أثار السياسة المالية علي التضخم في السودان خلال فترة البحث

1-3-3 : اتجاهات التضخم ،الإيرادات العامة ، الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة في السودان خلال الفترة(1984 – 2014) م

مقـــدمة :

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول علي قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار شكل المعالم اختبارا اقتصاديا ، إحصائيا وقياسيا ومعرفة مقدرة المعلمات علي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية .بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات وهي ؛مرحلة توصيف النموذج القياسي وتمثل المرحلة الأولى وتتمثل في بناء النموذج وهو عبارة عن تعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات .المرحلة الثانية هي مرحلة تقدير النموذج وهي عبارة عن محاولة

الوصول إلي تقديرات مقبولة من قيم المعادلات للمتغيرات المستقلة. اما المرحلة الثالثة هي مرحلة تقييم النموذج المقدر ، يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقييم المعادلات الاقتصادية والإحصائية والقياسية .والمرحلة الرابعهة هي مرحلة التطبيق والتنبؤ وهي تمثل المرحلة الأخيرة في منهجية الاقتصاد القياسي حيث يستخدم النموذج المقدر في تحليل السياسة الاقتصادية وبناء النماذج الهيكلية .

رياضية حتى يمكن قياس معادلاتها باستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها؛ تحديد متغيرات النموذج وتحديد الشكل الرياضي للنموذج .في البداية يتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة في الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة قيد الدراسة في السودان حيث تم تحديد المتغيرات المستقلة (عجز الموازنة ، الإيرادات ، الإنفاق العام) والتي تؤثر علي المتغير التابع (التضخم) . ثم يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي يحتويها النموذج فالنظرية الاقتصادية لا تحدد علي وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنه يلمح في بعض الأحيان إلي بعض المعلومات التي تبين ولو جزئيا الملامح المناسبة للنموذج علي النحو اسلوب الانتشار وفقا لهذا الأسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعها في شكل انتشار ذو محورين أحداهما علي المحور الأفقي والأخر علي المحور الرأسي ومن خلال الملاحظة نستطيع تحديد الشكل الرياضي للنموذج ، خطئ أو مربع أو مكعب أو غيره ، ومن عيوب هذا الأسلوب انه يختصر علي محورين فقط وعدم إمكانية تطبيقه في حالة احتواء النموذج علي أكثر من متغير. و أسلوب التجريب وبناءا علي هذا الأسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة إلي أن نتحصل علي الصيغة التي تعطي أفضل النتائج من الجوانب الاقتصادية الإحصائية والقياسية باعتبار أن الدالة تتبع ذلك الشكل المجرب . وتعمل الدراسة علي توضيح شكل العلاقات الموجودة علي النموذج في الشكل الخطئ لمعرفة مرونات التغيرات الداخلة في دالة التضخم في السودان خلال الفترة(1984-2014).

جدول رقم (1) يوضح التضخم في السودان في الفترة من (1984 – 2014م)

السنة	نسبة التضخم
1984	89.7
1985	89
1986	90
1987	89.9
1988	100
1989	111
1990	110
1991	113
1992	113.7
1993	112
1994	114
1995	115.93
1996	68.97
1997	130.41
1998	17.51

المصدرة وزارة المالية

1999	16.16
2000	8.02
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.7
2004	8.5
2005	8.5
2006	7.2
2007	8.2
2008	14.3
2009	11.2
2010	13
2011	18
2012	35.1
2013	37.1
2014	37.1

شكل رقم (1) : يوضح نسبة التضخم في السودان في الفترة من 1984 – 2014 م

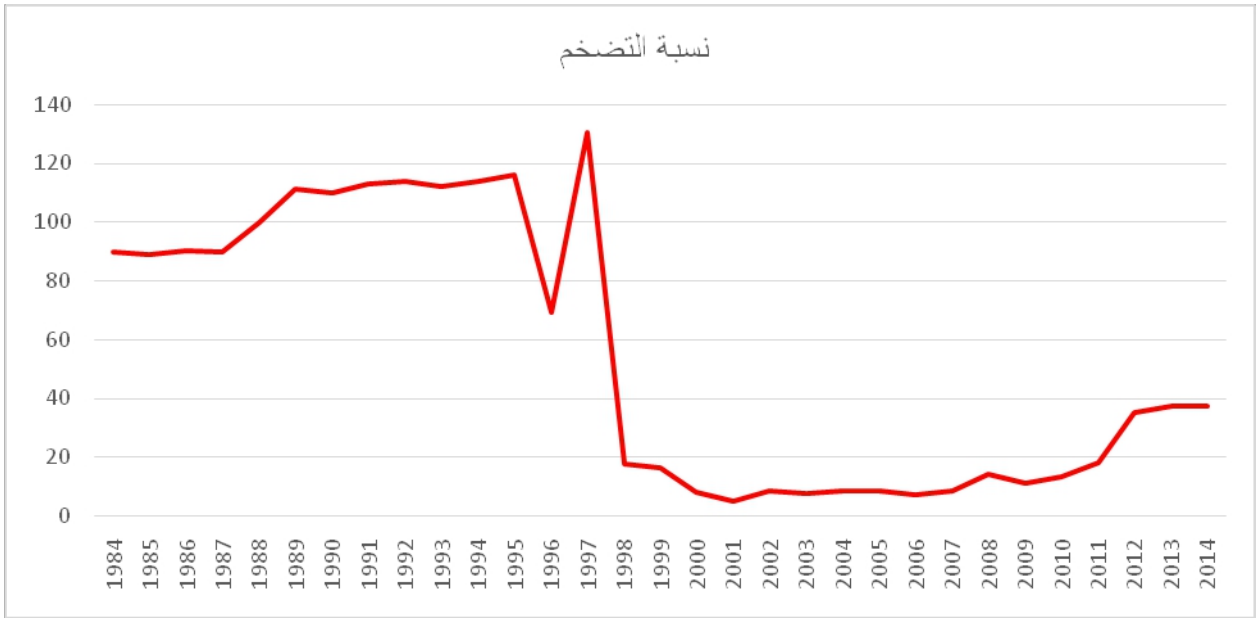

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الشكل البياني اعلاه يتضح ان نسبة التضخم في العام 1984 بلغت حوالي 89.7%، ويلاحظ إن زيادة في معدلات التضخم في العام 1989م حيث بلغت نسبة التضخم حوالي 111% وذلك يعزى الى أرتفاع .تكاليف الانتاج والسياسات الاقتصادية الغير ملائمة، ويلاحظ أيضا أن هنالك انخفاض في نسبة التضخم في العام 1996م بلغت حوالي 68.97% ويعزى الباحث ذلك الى زيادة الصادرات ودخول الشركات الاجنبية للإستثمار في السودان في مجالات مختلفة ومن ثم ارتفع مرة اخرى في العام 1997م وذلك بسبب زيادة الطلب علي السلع والخدمات والعقوبات الإقتصادية وبلغت نسبة التضخم 17.51% ، 35.1% في العام 1998 ، 2012م على التوالي .

جدول رقم (2) يوضح الايرادات العامة في السودان في الفترة من (1984 – 2014م)

السنة	الايرادات العامة
1984	190.72
1985	200.88
1986	221.22
1987	251
1988	320

340.12	1989
450	1990
500.12	1991
697	1992
284	1993
284.71	1994
697.7	1995
697.77	1996
1086	1997
1593	1998
2052	1999
3340	2000
3652	2001
4722	2002
7036	2003
10239	2004
12184	2005
15075	2006
18462.4	2007
24707.9	2008
20045.6	2009
20737.9	2010
22766.9	2011
22162.1	2012
34311.5	2013
51227.7	2014

المصدر وزارة المالية

شكل رقم (2) : يوضح الإيرادات العامة في السودان في الفترة من 1984 –2014م

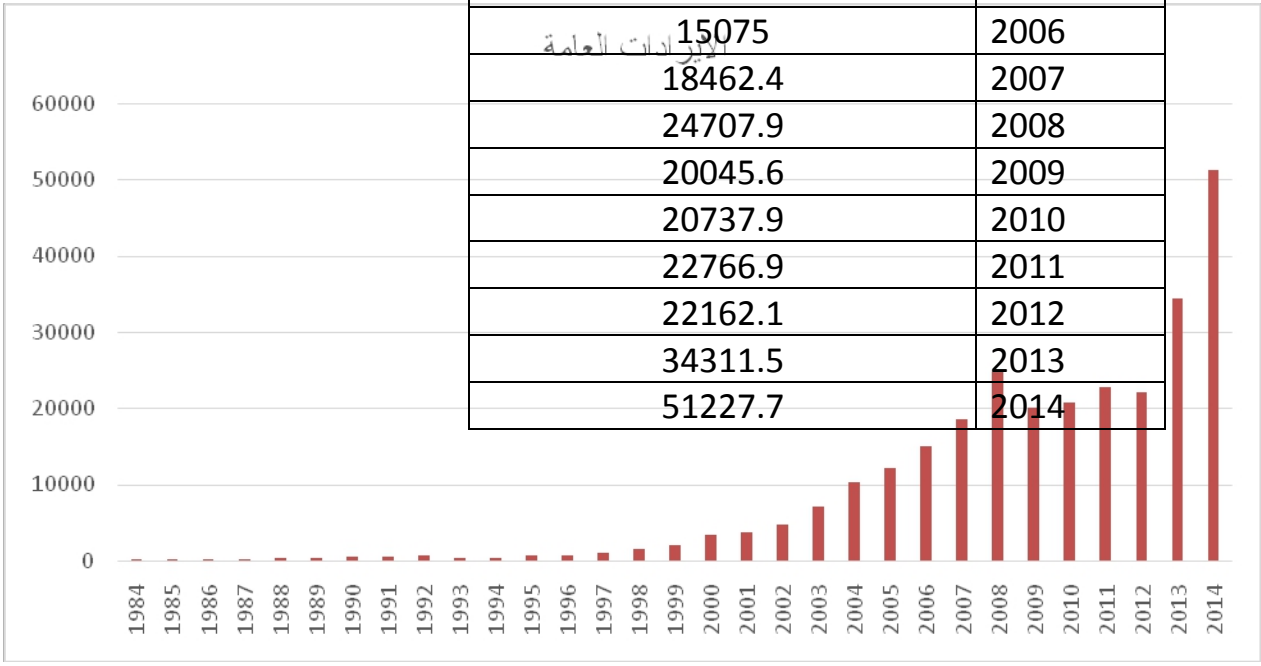

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الشكل أعلاه يتضح أن حجم الإيرادات العامة كان متدني في السنوات من 1984 وحتى 1999م ويعزى ذلك إلى عدم الاهتمام بدفع الضرائب وتذبذب الإنفاق الحكومي وان هنالك ارتفاع طفيف في الأعوام 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2004 و العام 2005م ، وان هنالك ارتفاع عالي في حجم الإيرادات العامة في السنوات 2008 ، 2013م ،

2014 ، حيث بلغت الإيرادات العامة (24707.9) ، (34311.5) ، (51227.7) على التوالي وهذا الارتفاع يعزى إلى دخول سلعة البترول في مجال التصدير وزيادة الضرائب والرسوم العامة.

جدول رقم (3) يوضح حجم الانفاق العام في السودان في الفترة من (1984 – 2014م)

السنة	الانفاق العام
1984	285.66
1985	280.5
1986	290.02
1987	289
1988	289.33
1989	311.27
1990	420.77
1991	400
1992	300.66
1993	320.88
1994	321.25
1995	215.9
1996	908.06
1997	1281.28
1998	1755
1999	2269
2000	3522
2001	4186
2002	5178
2003	7362
2004	11038
2005	13847
2006	18253
2007	20971
2008	22724.8
2009	21025.9
2010	24162
2011	32193
2012	29821.5
2013	40768
2014	55652.6

المصدر : وزارة المالية

شكل رقم (3) : يوضح حجم الإنفاق العام في السودان في الفترة من 1984 – 2014م (بآلاف الجنيهات)

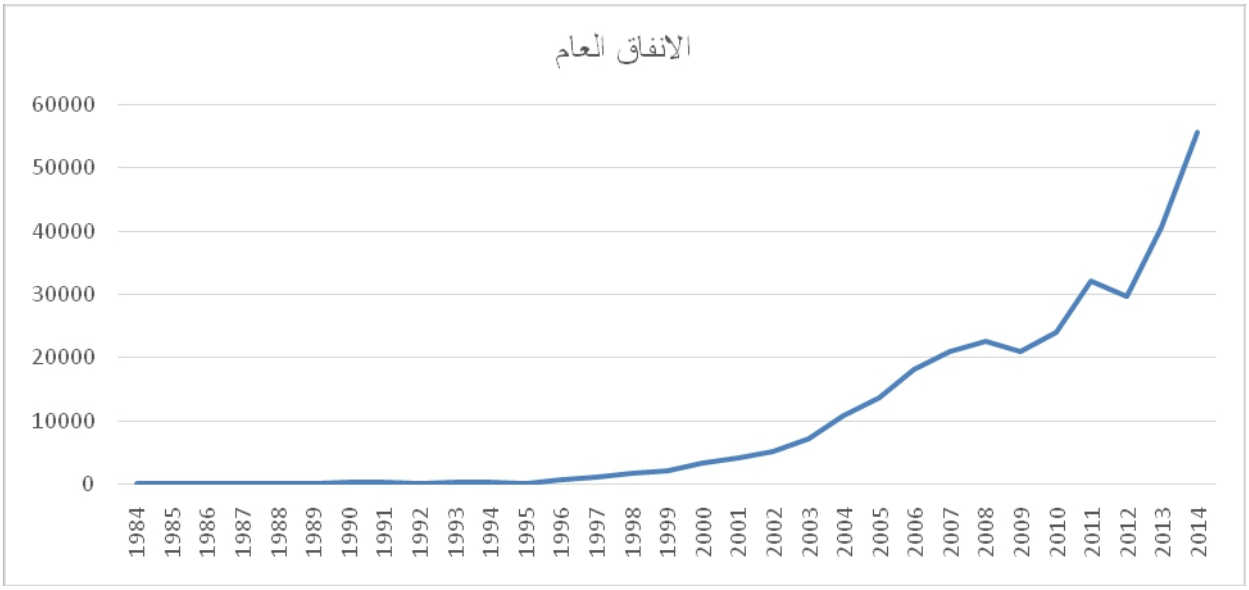

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من الرسم البياني أعلاه الذي يوضح حجم الإنفاق بآلاف الجنيهات أن حجم الإنفاق العام منخفض إلى درجة عالية في الفترة من 1984م إلى 1995م ويعزى ذلك إلى الانخفاض في الموارد المالية للدول ، كما يلاحظ أن هنالك زيادة في حجم الإنفاق العام بمعدل متزايدة في الفترة من 2001 إلى 2007م وأيضا ارتفاع عالي في السنوات 2008 ، 2010 ، 2011 ، 2014 ، حيث بلغ حجم الإنفاق العام (22724.8) ، (24162)، (29821.5) ، (55652.6) على التوالي ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة ،والزيادة في عدد السكان، وأسباب سياسة وعسكرية

جـدول رقـم (4) يوضـح حجـم عجـز الموازنــة العامــة فــي الســودان فــي الفتــرة مــن (1984 –2014م)

السنة	عجز الموازنة
1984	32.11
1985	33.22
1986	33.89
1987	38
1988	34.88
1989	35
1990	39.72
1991	39
1992	35.7
1993	36
1994	36.54
1995	481.8
1996	210.29
1997	195.28
1998	162

المصدر وزارة المالية

1999	2052
2000	3340
2001	3652
2002	4722
2003	7036
2004	10239
2005	12184
2006	15075
2007	18462.4
2008	24707.9
2009	20045.6
2010	20737.9
2011	22766.9

22162.1	2012
34311.5	2013
51227.7	2014

الجدول رقم (4) : يوضح حجم عجز الموازنة العامة في السودان في الفترة من 1984 – 2014 م(بالألف الجنيهات)

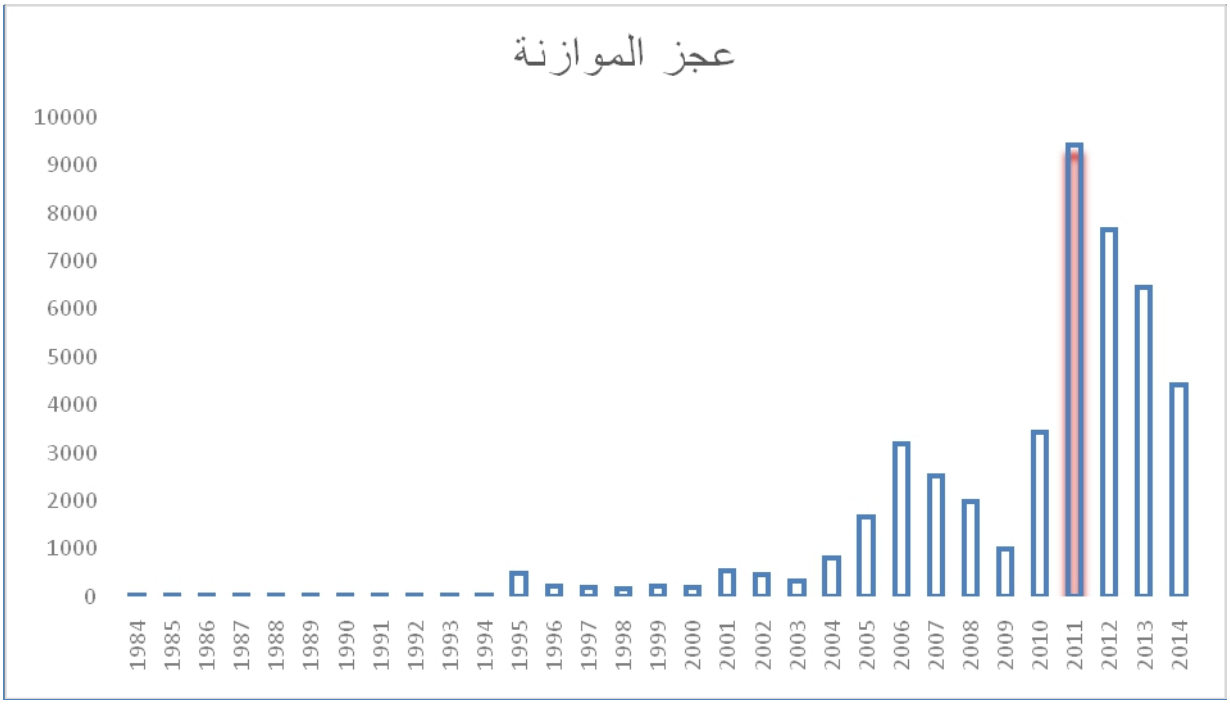

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح حجم عجز الموازنة في السودان يلاحظ أن حجم عجز الموازنة منخفض في السنوات من 1984 وحتى 1994م وان هنالك زيادة طفيفة حدثت عام 1995م ومن ثم انخفض عجز الموازنة مرة أخرى ، حيث كان أعلى عجز موازنة في العام 2011م حيث بلغ حوالي (9426.1) ويعزى ذلك إلى انفصال جنوب السودان وذهاب معظم عائد النفط إلي الجنوب .

شكل رقم (5): يوضح حجم الإيرادات العامة و الإنفاق العام وعجز الموازنة ونسبة التضخم في الفترة من 1984 – 2014م (بالآلف الجنيهات)

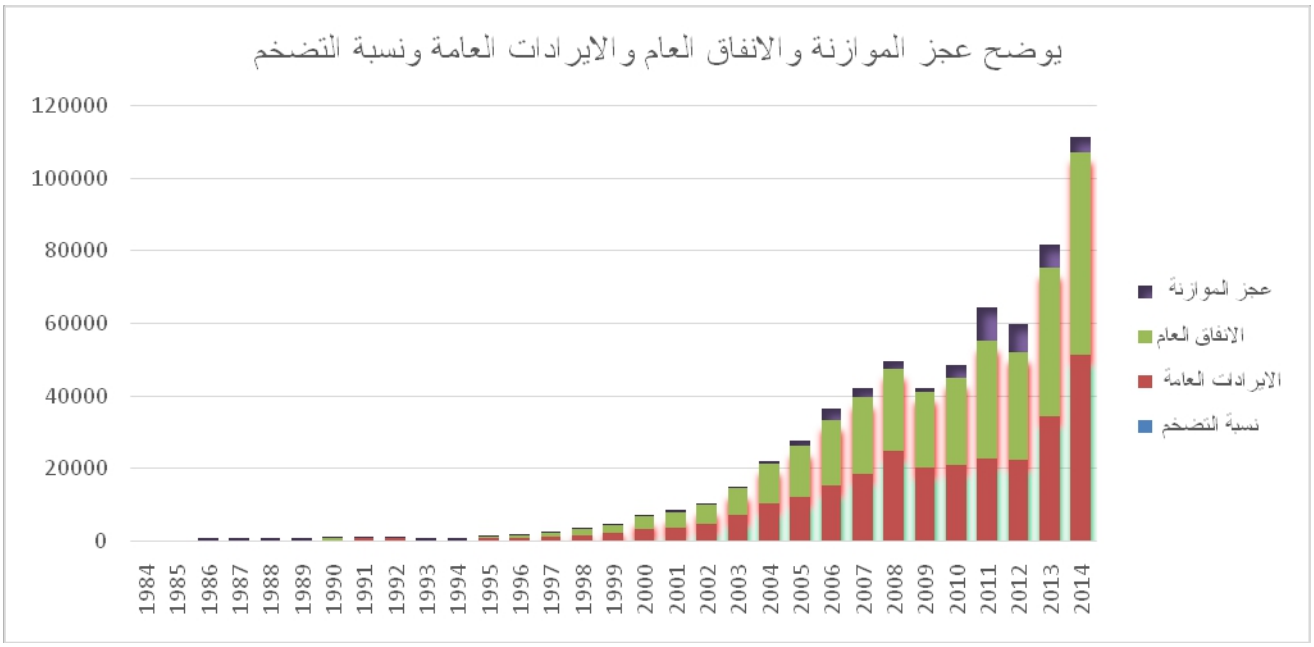

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel

3-3 -2 مناقشة النتائج :

وعند تحديد الشكل الرياضي للنموذج يجب علينا تضمين متغير عشوائي للمعادلات حتى تتحول المعادلات الرياضية إلي معادلات قياسية حتى نتمكن من إجراء الاختبارات الإحصائية و القياسية للنموذج سوف يتم ذلك كالأتي :

حيث أن :

: β_0 الثابت (القاطع) INF: التضخم

R: الإيرادات العامة .

B: عجز الموازنة .

G: الإنفاق الحكومي .

$\square$: حد الخطأ العشوائي .

ثم تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم :

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والتضخم.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والتضخم.

3-3-2-2توصيف النموذج والتحليل :

– يركز هذا الفصل على توصيف النموذج، ونعني بذلك اختبار المتغيرات التي يشملها النموذج واختبار البيانات الخاصة بها وذلك لتأكد من سكونها حتى لا نقع في مشكله الانحدار الزائف .توصيف النموذج هنا إن المتغير التابع في دراستنا هذه هو التضخم ،أما المتغيرات المستقلة والتي تؤثر في التضخم هي كثيرة ، غير إننا في هذا البحث نركز علي أكثرها تأثيرا ، ونجد أن النظرية الاقتصادية تؤكد لنا علي حتمية تأثير كل من الآتي علي التضخم :

عجز الموازنة

– الإيرادات العامة

– الاتفاق العام

إن استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط بين التضخم وعجز الموازنة ، سعر الصرف والتضخم. خلال فترة الدراسة قد كفلنا تقدير داله الاستثمارات كالأتي:

$$INF = \propto + \beta_1 R + \beta_2 B + \beta_3 G + \mu$$

حيث إن :

INF: المتغير التابع (التضخم) .

R : متغير مستقل (الإيرادات العامة).

B: متغير مستقل (عجز الموازنة).

G: متغير مستقل (الإنفاق الحكومي).

البيانات واختبارات السكون:

قبل تقدير المعادلات وحساب المعلمات لبيانات السلسلة الزمنية لابد من اختبار سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات وذلك لأن معظم المشاكل التي تواجه السلاسل الزمنية الاقتصادية أنها تكون في الغالب غير ساكنة مما يؤدي إلى انحدار زائف Spurisa Regression ومن الطرق المستخدمة في الكشف عن السكون طريقة إخبار جذر الوحدة Unit Roots Test ومن إحدى الاختبارات المستخدمة في هذا المجال اختبار Dickey-Fuller test (DF) وهذا الاختبار مبني على الانحدار الأتي:

حيث أن المتغير الذي يجري عليه الاختبار متغير عشوائي من ثم اختبار فرض العدم وفرض البديل .ويتم عند حساب القيمة الإحصائية لـ(ADF) ومقارنتها بالقيمة الحرجة لما كينون (طريقة ماكينون متمثلة في برنامج E-views وعند المقارنة بين القيمتين إذا كانت القيمة الحرجة لماكينون أقل من القيمة المحسوبة لـ(ADF) فتصورتها المطلقة تقبل H_o أي(γ =o) وهذا يعني إن المتغيرات حتى الاختبار متغيرات ساكن باستخدام بيانات سنوية عن متغيرات الدراسة خلال الفترة (1984–2014) ثم أجراء اختبار جذر الوحدة واختبار ADF لكل متغيرات الدراسة أما بالنسبة لعلاج مشكله عدم السكون للبيانا تسيتم بإيجاد الفرق الأول لكل متغيرات الدراسة ،وذلك سيأتي لاحقاً في مرحله تحليل الدراسة

جدول رقم (1) : يوضح استقرار السلسة الزمنية (سكون البيانات)

Variables	Test	Level of Sig	Test Statistics	Stationarity
Inflation	ADF	-8.971287	-2.9665	First Difference
Total revenue	ADF	-6.003636	-1.9535	Second Difference
Government Expenditure	ADF	-7.406769	-1.9535	Second Difference
Budget	ADF	-4.400888	-1.9530	Second Difference

اختبارات السكون للمتغيرات المستخدمة :

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

اختبارات السكون للمتغيرات المستخدمة :

من خلال نتائج التحليل الإحصائي بالجدول أعلاه أن قيم ADF اقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%،كما نلاحظ أن كل من المتغيرات (التضخم ، عجز الموازنة ، الإيرادات العامة ، الإنفاق الحكومي) قد استقرت عند الفرق الثاني ماعدا التضخم استقر عند الفرق الأول عند كل مستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) .

بعد التأكد من سكون بيانات المتغيرات يجب تحديد شكل العلاقة السببية لمعرفة تأثير المتغيرات علي بعضها البعض وتحديد المتغيرات الأكثر تسببا في بقية المتغيرات الأخرى وذلك للاستفادة منها في تحديد وتوصيف النماذج التي يمكن تقديرها حتى لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف (Spurisar Regression) ومن

الاختبـارات المسـتخدمة لمعرفـة العلاقـة السـببية اختبـار قرانجـر (Granger Causality Tests).

يوجد تأثير للمتغير علي الآخر إذا كانت القيمة الاحتمالية (prob) للاختبار قرانجر أقل من (.005).

جدول رقم (2) : يوضح اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:40			
Sample: 1984 2014			
Lags: 2			
Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.72790	0.32184	29	REVENUE does not Granger Cause INFLATION
0.89124	0.11569	INFLATION does not Granger Cause REVENUE	

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين متغير الإيرادات العامة والتضخم .

جدول رقم (3) : يوضح اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:43			
Sample: 1984 2014			
Lags: 2			
Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.74947	0.29188	29	EXPENDITURE does not Granger Cause INFLATION
0.94784	0.05369	INFLATION does not Granger Cause EXPENDITURE	

المصدر: إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي بالجدول أعلاه وعند مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر(0.74947) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

جدول رقم (4) : يوضح اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/19/17 Time: 04:44			
Sample: 1984 2014			
Lags: 2			
Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.66584	0.41368	29	BUDGET does not Granger Cause INFLATION

0.31293	1.21987	INFLATION does not Granger Cause BUDGET

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

يتضح من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار قرانجر وهي اكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي لا توجد علاقة سببية لهذين المتغيرين على بعضهما البعض.

3-3-2-3التكامل المشترك:

عندما تكون المتغيرات المستخدمة في الدراسة غير مستقرة بطبيعتها ، ولكنها استقرت باستخدام الفروقات الأولية ، ففي هذه الحالة يجب عمل التكامل المشترك لتلك السلاسل، وذلك لأنة عملية إلغاء لتقلبات متغير غير مستقر باستخدام متغير آخر مستقر، فالمتغيرات الاقتصادية عادة ما تكون غير مستقرة ، فمثلا في فترات الرواج الاقتصادي نجد أن المتغيرات تكون في قمة الانتعاش ، أو العكس في فترات الكساد،ففي هذه الحالات تكون المتغيرات بعضها مستقر وبعضها غير مستقر، فبالتالي لابد من عمل التكامل المشترك والذي يعمل على إلغاء التقلبات في الأمد البعيد.

جدول رقم (5) : يوضح اختبار التكامل المشترك

Date: 10/22/17 Time: 12:08				
Sample: 1984 2014				
Included observations: 29				
				Test assumption: Linear deterministic trend in the data
Series: INFLATION R B EXPENDITURE				
Lags interval: 1 to 1				
Hypothesized	1 Percent	5 Percent	Likelihood	
No. of CE(s)	Critical Value	Critical Value	Ratio	Eigenvalue
None **	54.46	47.21	147.8535	0.939505
At most 1 **	35.65	29.68	66.50281	0.861262
At most 2	20.04	15.41	9.223034	0.268129
At most 3	6.65	3.76	0.170672	0.005868
				*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
				L.R. test indicates 2 cointegrating equation(s) at 5% significance level

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

3-3-2-4 تقدير وتقييم النموذج :

يهتم هذا الفصل بتقدير وتقويم وتلخيص نتائج النموذج للتأكد من مطابقتها مع افتراضات النظرية الاقتصادية وذلك من خلال معرفة حجم وإشارات المعالم المقدرة، حيث يتم استخدام طريقة المربعات الصغر العادية مع مراعاة استيفاء شروطها.

المعادلة المقدرة للتضخم:

$$Inflation = 53.795 - 0.00265_5R - 0.0026_0B - 0.00309_2G$$

S.E = (35.06) (0.005) (0.006) (0.005)

T = (1.53) (0.532) (0.420) (-0598)

$R^2 = 0.7_3$ DW=2.71

- من خلال تقدير المعادلة أعلاه اتضح الأتي :
- زيادة الإيرادات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ3% .
- زيادة عجز الموازنة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ3%.
- زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض التضخم بـ3%.

القيم بين الأقواس توضح الأخطاء المعيارية وكذلك القيمة المحسوبة لـ (t) للمعالم المقدرة (انظر ملحق رقم5).

معامل التحديد :

$$R^2 = 0.7_3$$

التفسير :

إن 73% من التغيرات التي تطرأ على التضخم ، تعزى للتغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة ، عجز الموازنة والإنفاق العام و27% من التغيرات الأخرى مضمنة في حد الخطأ العشوائي .

اختبار المعنوية الكلية:

الفروض :

H_0 : لا يوجد اثر معنوي للمتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.

H_1: يوجد اثر معنوي للمتغيرات المستقلة علي المتغير التابع .

من خلال نتائج هذه الدراسة اتضح أن النموذج معنوي ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة من بيانات العينة (16.489) باحتمال قدره (0.000001) وهذا يعني أن النموذج معنوي مقارنة بهذا الاحتمال بـ5% . (انظر ملحق رقم 5).

النتائج :

0.00001=Prop (F-statistic)

طالما إن 5% > sig فان القرار رفض فرض العدم وبالتالي يوجد اثر معنوي للمتغيرات المستقلة علي المتغير التابع بمستوي معنوية 5% .

اختبار معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول نتائج التحليل بالملحق رقم (5) نقوم بمقارنة قيمة الاحتمال(prob) لكل معلمة مع 0.05 وإذ أما كانت 0.05>prob فإن المعلمة تكون معنوية إحصائيا وبهذا الفهم وجدنا ان:

β_1:

$H_0: \beta_1 = 0$

$H_1: \beta_1 \neq 0$

بالرجوع لقيمة الاحتمال نجد أن prob تساوي (0.0020) وهي اقل من 5% وهذا يدل علي إن β_1 معنوية إحصائيا .

β_2:

$H_0: \beta_2 = 0$

$H_1: \beta_2 \neq 0$

بالرجوع لقيمة الاحتمال نجد أن Prob تساوي (0.0100) وهي اقل من 5% وهذا يدل علي إن β_2 معنوية .

β_3:

$H_0: \beta_3 = 0$

$H_1: \beta_3 \neq 0$

بالرجوع لقيمة الاحتمال نجد أن Prob تساوي (0.0003) وهي اقل من 5% وهذا يدل علي ان β_3 معنوية .

اختبار مشاكل الاقتصاد القياسي :

مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicoulnaerity problem:

يتم اختبار هذه المشكلة عن طريق معرفة مدي ارتباط المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض ويتم الكشف عن هذه القيم عن طريق مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)

جدول رقم (6) : يوضح مصفوفة الارتباط

	Government Expenditure	Total Revenue	Budget
Government Expenditure	1	0.99	0.83
Total Revenue	0.99	1	0.75
Budget	0.83	0.75	1

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

من خلال نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبالتالي يلاحظ إن هنالك ارتباط قوي جدا بين إحدى المتغيرات المستقلة وبالتالي يمكن احذف إحدى المتغيرات من الدراسة ؛ ربما يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلة أخطاء التوصيف والتي تحدث نتيجة لخزف متغير من الدراسة .

مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation problem:

يتم الكشف عن هذه المشكلة عن طريق اختبار ديربن واتسون ، كلما قربت قيمة ديربن واتسون إلي 2 نرفض فرض العدم ونقبل البديل بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي والعكس وفي هذا النموذج تم استخدام معامل التصحيح AR(1) وذلك لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي (انظر ملحق رقم 5) .

نجد أن :

DW =2.71 هذا يدل علي انه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

مشكلة اختلاف التباين : Hetrosceodasticity

يتم الكشف عن هذه المشكلة باستخدام اختبار وايت ، كلما كانت القيمة الاحتمالية ل Prop (F-statistic) أقل من مستوى معنوية 5% نقول أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين ؛ والنموذج أعلاه لا يعاني من هذه المشكلة وذلك لان Prop (F-statistic) أقل من مستوى معنوية 5%.

اختبار الفرضيات لمتغيرات الدراسة :

في إطار تقويم العلاقة بين المتغير التابع للدراسة (Inflation) والمتغيرات المستقلة نجد أن النظرية الاقتصادية مفيدة في شيئين :

* إشارات المعالم .

* حجم المعالم .

وهنا سنركز على معنوية المعالم و أشارات المعالم للتأكد من مدى تحقق فرضيات الدراسة والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضيات الدراسة عن طريق البرنامج الإحصائيEviews.

جدول رقم (7) : يوضح نتائج اختبارات المعنوية للمعالم المقدَرة

Dependent Variable: INFLATION				
Method: Least Squares				
Date: 10/22/17 Time: 11:59				
Sample(adjusted): 1985 2014				
Included observations: 30 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 6 iterations				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	0.531572	0.004995	-0.002655	R
0.0100	0.420123	0.006203	-0.002606	B
0.0003	-0.598428	0.005168	-0.003092	EXPENDITURE
0.1375	1.534451	35.05822	53.79513	C
0.0000	6.740308	0.122163	0.823420	AR(1)

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

الفصل الخامس إختبارالفروض ونتائج توصيات البحث

5-1 إختبارت افروض:

الفرضية الأولي :

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (Inf) و الإيرادات العامة .

H_1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (Inf) والإيرادات العامة.

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وسعر الإيرادات العامة وهذا واضح من خلال قيمة المعنوية المحسوبة من بيانات العينة بالنسبة للإيرادات العامة حيث بلغت قيمة الاحتمال (0.0020) وهي اقل من 5% ونتيجة لذلك يتم رفض الفرض الصفري الذي يوضح عدم وجود العلاقة بين المتغيرين وقبول الفرض البديل ، وهذا يتماشي مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تنص على أن زيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى انخفاض التضخم وهذا توافق مع افتراضات الدراسة التي بنيت علي توقعات النظرية الاقتصادية وأيضا هذا يتماشى مع الواقع الاقتصادي .

الفرضية الثانية :

H_0 لا وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (Inf) وعجز الموازنة .

H_1 توجد علاقة طردية بين حجم الاستثمار (Inf) و عجز الموازنة

أيضا أوضحت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين التضخم وعجز الموازنة وهذا واضح من خلال قيمة المعنوية (0.0.0100) وهي اقل من 5% والتي تدل علي رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهذا يتوافق مع افتراضات النظرية الاقتصادية وفرضيات الدارسة بان زيادة عجز الموازنة تؤدي إلي زيادة معدلات التضخم ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

الفرضية الثالثة :

H_0 لا وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (Inf) والإنفاق العام .

H_1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم (Inf) والإنفاق العام .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المعنوية (0.0003) اقل من 5% ، وهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنفاق العام بمعنى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وهذا يتماشي مع افتراضات النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي.

نتائـج البحث:
النتائج العامة

1. إن استقلالية السلطات المعنية بإنفاذ السياسة النقدية (البنك المركزي) والسياسة المالية (وزارة المالية) يؤدي إلي سياسات اقتصادية فاعلة ورشيدة.

2. السياسة المالية المتبعة في السودان خلال الأعوام (2001، 2003، 2006م) أدات إلي تخفيض معدلات التضخم من خلال خفض الإنفاق الحكومي وتخفيض الاستدانة من الجهاز المصرفي.

3. لجو الحكومة لسياسة الاستدانة من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة كأحد الأسباب الرئيسية للعملية التضخمية في السودان .

4. عدم الاستقرار المالي ناتج عن ضعف الإيرادات التي لم تستطيع أن توأجة حجم الإنفاق علي القطاعات الاقتصادية .

5. تذبذب الإنفاق الحكومي وعدم استقراره في الفترة قيد الدراسة وذلك لغياب الإنفاق الحكومي المخطط .

6. أسهمت العوامل الداخلية والخارجية الاختلالات الهيكلية في بنيات الاقتصاد القومي في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

7. دخول سعلة البترول في الإنتاج أحدث تأثير في مسار الاقتصاد .

النتائج الخاصة:

1- هنالك إرتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة(عجز الموازنة العامة والإيردات العامة والإنفاق الحكومي).

2- النموذج الذي توصل إليه الباحث نموذج معنوي أي أن المتغيرات المستقلة (عجز الموازنة العامة والأيردات العامة والانفاق الحكومي) لها تأثير معنوي علي المتغير التابع (التضخم)

3- وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والتضخم.

4- وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة والتضخم.

5- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

التوصيات:

التوصيات العامة:

1. قيام مراكز بحثية تعني بدراسة مؤشرات الاقتصاد ويشترط أن تكون مستقلة عن الحكومة وذلك لضمان توصيل المعلومات إلي المواطنين والباحثين الاقتصاديين للمساعدة في تحليل اتجاهات السياسة المالية للسودان .

2. الاستمرار في عملية الإصلاح المالي عبر أتحاذ التدابير الكافية لضبط الإنفاق الحكومي وترشيد وتفعيل الرقابة والمتابعة منعا لحدوث التجاوزات المالية والتقليل من الصرف خارج الميزانية.

3. تمويل عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية وتقليل اللجوء إلي الاستدانة من الجهاز المصرفي وكذلك التقليل اللجوء إلي الدين العام سواء كان داخلي أو خارجي .

4. السعي في تطبيق السياسة المالية التي تعمل علي تخفيض معدلات التضخم وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من سياسات التمويل بالعجز لأنها تؤدي إلي زيادة عرض النقود والذي يؤدي إلي ارتفاع معدلات التضخم .

5. العمل علي الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال إدارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق آليات ذات فعالية عالية.

6. العمل علي الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي يؤدي ينعكس علي الاستقرار الاقتصادي والمالي والذي يؤدي إلي زيادة الإيرادات وتحسين الإنفاق وترشيده .

7. ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء علي الإختلالات في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي بما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني .

8. تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح المستمرين وتشجيعهم علي التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية .

التوصيات الخاصة:

1) الاستمرارفي إستخدام أدوات السياسة المالية التي تلائم الاقتصاد السوداني وتتوافق سياسات البنك المركزي ووزارة المالية.

2) لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق الترفي وغير الغير ضروري لتخفيض من حدة التضخم.

3) االعمل علي زيادة الإيرادات العامة ومنها توفير جو مناسب للاستثمار وتشجيع المستثمرين المحليين وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لتقليل من حدة التضخم.

قائمة المراجع

1- أحمد زهير شامية وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، بدون مكان نشر ، ط2 ، 2010م .

2- أكرم حداد ومشهور هزلول ، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 ،2005م .

3- إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2008م

4- إيمان عطية ناصف ، الاقتصاد الكلي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2008م .

5- إيمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،2008م .

6- الأمين باشا ، عبد الوهاب أحمد ، زكريا عبد المجيد ، مبادئ الاقتصاد ، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الكويت ، 1983م .

7- البكري أنس ، صافي وليد ، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر ، عمان ، 2000م .

8- الريس أحمد خالد ، الخراج والنظم المالية في الدولة الإسلامية ، دار الأنصار ، القاهرة ، ط4 ،19977م .

9- السيد عبد المولي ، النظرية والنظرية المعرفية ، دار النهضة ، بدون مكان نشر ،2014م.

10- السيد عبد المولي ، المالية العامة (دراسة الاقتصاد العام) ، مطبعة جامعة القاهرة ، مصر ،1988م .

11- السيد محمد أحمد السريتي ، عبد الوهاب نجأ ، مبادئ الاقتصادي الكلي ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر ، ط1 ،2010م .

12- العبادي عبد الناصر ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، بدون مكان وتاريخ نشر .

13- إوجستي سودا نير ، خالد العامري ، الاقتصاد الكلي ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ،الإسكندرية ، ط2 ، بدون تاريخ نشر .

14- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة ، القاهرة ،1999م .

15- جيمس جورتني، ترجمة تعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، الاقتصاد الكلي ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1981م ،

16- حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون تاريخ نشر .

17- حسن محمد علي السريتي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة المكتبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2008م .

18- حسن بشير محمد نور ، الضريبة علي القيمة المضافة وأثار تطبيقها في السودان ، شركة الظلال لخدمات والاستثمارات قطاع الطباعة والنسخ ، الخرطوم ، 2002م.

19- حشيش عادل ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 1992م .

20- خضر عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية ، جامعة الرياض المملكة العربية السعودية ، 1981م .

21- خالد وأصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004م .

22- رشاد العصار ، رياض الحلي ، النقود والبنوك ، دار الصف للنشر والتوزيع ، عمان ، ظ1 ، 2000م .

23- رفعت المحجوب ، الاقتصاد الفعلي ، دار النهضة العربية ، مصر ، ط3 ، 1980م .

24- رتشارد موسجريف ، بيجي موسجريف ، ترجمه محمد حمدي السباخي ، وكامل سليمان العاني ، المالية العامة بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للنشر ، عمان ،ط1 ، 2013م ،

25- رمضان محمد مقلد ، علي عبد الوهاب نجأ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار العالمية للنشر ، بيروت ، بدون تاريخ نشر .

26- زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، ط1 ، 2010م .

27- سامر عبد الهادي وأخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 ، 2013م .

28- سامي خليل ، السياسات النقدية والمالية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ط1، بدون تاريخ نشر.

29- شافعي محمد زكي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار وائل النهضة العربية ، القاهرة ، 1996م .

30- صالح خصاونة ، مبادئ الاقتصادي الكلي ، بدون مكان نشر ، ط1 ،2000م .

31- صالح خصاونة ، وآخرون ، مبادئ الاقتصاد 2 ، بدون ناشر ومكان نشر ، 2009م .

32- صالح خصاونة ، الاقتصادي الكلي ، بدون ناشر ، الأردن ، 200م .

33- ضياء الدين مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك ،مؤسسة المكتبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط1 ، 2008 م .

34- طارق الحاج ،المالية العامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999م .

35- عبد الله الشريف عبد الله الفلول ، موضوعات في الاقتصاد الكلي ، شركة جامعة أم درمان الأهلية الخرطوم ، ط1 ، بدون سنة نشر .

36- عبد الحميد القاضي ، اقتصاديات المالية العامة و النظام المالي في الإسلام ، مطبعة الرشاد ، الإسكندرية .

37- عبد الحكيم رشيد ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان ،2010 م.

38- عبد الكريم صادق بركات ، عوض محمود ، الاقتصاد المالي ، مؤسسة الجامعة ، الإسكندرية ، بدون تاريخ نشر .

39- عبد الرحمن حسن علي حمد ،اقتصاديات المالية العامة ،مطبعة النبأ للطباعة و النشر ، الخرطوم ، 2014 .

40- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة ، مصر ، 2010 م .

41- عبد المطلب عبد المجيد ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ،2010م.

42- عبد المطلب عبد المجيد ، الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، ط1 ،2015م .

43- عبد المطلب عبد المجيد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، بدون تاريخ نشر.

44- عبد المنعم فوزي ،المالية العامة والسياسات المالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1992م .

45- عبد المنعم فوزي ، عبد الكريم صادق وآخرون ، اقتصاديات المالية العامة ، منشأة المعارف للنشر ، الإسكندرية ، 1971م .

46- عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، ط1 ،1971م .

47- عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسات النقدية وسوق رأس المال ، بدون ناشر مكان نشر، ط1 ، 2005م .

48- عرفات التهامي إبراهيم ، محاضرات في المالية العامة ، مكتبة النصر، القاهرة ، 1992م.

49- عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

50- عقيل باسم عبدا لله ، النقود والمصارف ، دار مجدي لأوي ، عمان ، ط1 ،1999م .

51- علي لطفي ، المالية العامة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 2000م .

52- عماد السخن ، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية ، أمجد للنشر والتوزيع ، مصر ، ط1 ،2016م .

53- عناية غازي حسين ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1980م.

54- فايهاتر جورج، ترجمة صقر أحمد صقر ، تاريخ النظرية الاقتصادية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1997م .

55- كامل البكري ، رمضان محمد مقلد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 م .

56- كامل البكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2000م .

57- كاظم جاسم علي ، محمود حسين الوادي ، الاقتصاد الكلي التحليل النظري والتطبيقي ، المستقبل للنشر ، بيروت ، ط1 ، 1996م .

58- كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات الإصلاح الاقتصادي ، بدون ناشر ،مصر ، 1996م .

59- محمد المبارك ، الاقتصاد الإسلامي ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، بدون مكان نشر ، ط1 ، بدون تاريخ نشر.

60- محمد حلمي الجيلاني ، محاسبة التضخم المالي ، المكتب الغربي ، عمان ،ط1 ،2004م.

61- محمد داو أيدار ، الاقتصاد الكلي ، الفاروق للنشر والتوزيع ،بيروت ، ط1 ، 2009م .

62- محمد زكي المسير ، اقتصاديات المالية العامة والنظام الاقتصادي في الإسلام ، دار النهضة العربية ، مصر ، بدون تاريخ نشر .

63- محمد عبد المنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية ، مكتبة السلام العالمية للنشر ، القاهرة ، 2014م .

64- محمد فوزي أبو السعودي ، الاقتصاد الكلي ، بدون ناشر ومكان نشر ، ط1 ،2010م .

65- محمد منذر قحف ، الاقتصاد الإسلامي ، دار القلم للنشر والتوزيع ، بدون مكان نشر ، ط1 ،1971م .

66- محمد حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد صافي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون تاريخ نشر .

67- مصطفي سليمان داؤد ، عماد الصعيدي ، خضر عقل ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2000م .

68- نعمته الله بخيت إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000م .

69- وسام ملاك ، الظواهر النقدية علي المستوي الدولي ، المنهل للطباعة والنشر ، بيروت ، 2001م .

الرسائل الجامعية :

1- إجلال عبد الله عثمان ، أثر السياسة المالية علي متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من (**2007**– **2010**م) رسالة دكتوراه ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، **2012**م .

2- أحمد التجاني الطيب الجزولي ، نموذج الانحدار لدراسة مشكلة التضخم في السودان في الفترة من(**1959-1996**م) ،رسالة ماجستير ، دراسة تطبيقية ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، **1998**م .

3- الرشيد علي أحمد سليمان ، تقويم السياسات المالية في السودان من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي من(1989-1997م) ، رسالة ماجستير، دراسة وصفية منشور ، جامعة الخرطوم .

4- الشاذلي عيسي حمد ، أثر السياسة المالية علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (1990- 2011م) ، دراسة ماجستير ، دراسة تطبيقية ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ،2013م .

5- أمال يوسف نور الدين روق ، أثر السياسة المالية والنقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة (2000- 2011م) رسالة ماجستير ، دراسة وصفية ،غير منشورة ، جامعة النيلين ،2012م .

6- إيمان حسين يوسف الحسن ، الساسة المالية ودورها في تحقيق التوازن في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من (2000- 2005م) رسالة ماجستير ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2016م .

7- إيهاب صالح مدثر محمد ، دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم بالسودان خلال الفترة من (1970- 2006م) رسالة ماجستير ، دراسة منشورة ،غير منشورة جامعة النيلين ، 2009م .

8- حسام جمال أحمد ، أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة من (2000- 2012م) رسالة ماجستير، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة السودان العالمية ، 2012م .

9- داليا محمد إسماعيل أحمد ، استخدام نموذج الانحدار لدراسة مشكلة في السودان في الفترة من (1970– 2006م) رسالة ماجستير ، دراسة تطبيقية ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2010م .

10- دفع الله ضيف الله حيران ، تأثير ودور التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في السودان خلال الفترة من (2000– 2012م) رسالة ماجستير ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2013م .

11- زهيه بركات ، التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 1999م.

12- عبد العزيز عبد الرحيم ، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان ، رسالة ماجستير ، دراسة تطبيقية ،غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2014م .

13- محمد العربي البدوي محمد ، دور السياسة المالية والنقدية في علاج التضخم في السودان الفترة من (2000– 2005م) رسالة ماجستير ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة إم درمان الإسلامية ،2005م .

14- محمد درار الخضر ، أثر السياسة المالية علي أداء الاقتصاد السوداني في الفترة من (2005– 2010م) دراسة ماجستير ، دراسة وصفية ،غير منشورة ، جامعة الخرطوم ،2012م .

15– محمد عبد اللطيف أبكر إدريس ، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في السودان خلال الفترة من (1996– 2010م) رسالة ماجستير دراسة وصفية ، غير منشورة ، 2011م .

16نجلاء عبد الله محمد ، دور السياسة المالية في معالجة الضغوط التضخمية خلال الفترة من (2000– 2013م) رسالة ماجستير ، دراسة ميدانية علي بنك السودان المركزي ،غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، 2014م .

17هويدا أدم إليسع أحمد ، محددات التضخم في السودان خلال الفترة من(1980– 2008م) رسالة ماجستير ، دراسة وصفية ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2010م .

المنشورات :

1-صديق ناصر ، ورقة منشورة ، دراسة أسباب التضخم في السودان ، **1999**م .

2-منشورات بنك السودان المركزي ، **2015**م .

المجلات :

1-البازرعي حسن سليمان ، مجلة الإدارة العامة الانتقال الدولي للتضخم ، العدد الثاني ، **1997**م .

الأوراق العلمية:

1-أحمد عبدا لله التوم ، التضخم في السودان رؤية مستقبلية .

مواقع الانترنت :

1-بنك السودان المركزي .

2-موقع قوقل .

الملاحـــــــــــق :

ملحق رقم (1)

يوضح البيانات المتغيرات تحت الدراسة في السودان في الفترة من (1984–2014م) :

السنة	نسبة التضخم	الايرادات العامة	الانفاق العام	عجز الموازنة
1984	89.7	190.72	285.66	32.11
1985	89	200.88	280.5	33.22
1986	90	221.22	290.02	33.89
1987	89.9	251	289	38
1988	100	320	289.33	34.88
1989	111	340.12	311.27	35
1990	110	450	420.77	39.72
1991	113	500.12	400	39
1992	113.7	697	300.66	35.7
1993	112	284	320.88	36
1994	114	284.71	321.25	36.54
1995	115.93	697.7	215.9	481.8
1996	68.97	697.77	908.06	210.29
1997	130.41	1086	1281.28	195.28
1998	17.51	1593	1755	162
1999	16.16	2052	2269	217
2000	8.02	3340	3522	182
2001	4.9	3652	4186	534
2002	8.3	4722	5178	456
2003	7.7	7036	7362	326
2004	8.5	10239	11038	799
2005	8.5	12184	13847	1663
2006	7.2	15075	18253	3178
2007	8.2	18462.4	20971	2508.6
2008	14.3	24707.9	22724.8	1983.1
2009	11.2	20045.6	21025.9	980.3
2010	13	20737.9	24162	3424.2
2011	18	22766.9	32193	9426.1
2012	35.1	22162.1	29821.5	7653.4
2013	37.1	34311.5	40768	6456.5
2014	37.1	51227.7	55652.6	4424.9

المصدر : وزارة المالية

ملحق رقم (2) : استقرار السلسلة الزمنية للتضخم :

-3.6752	1% Critical Value*		-8.971287	ADF Test Statistic
-2.9665	5% Critical Value			
-2.6220	10% Critical Value			

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION,2)
Method: Least Squares
Date: 10/18/17 Time: 02:31
Sample(adjusted): 1986 2014
Included observations: 29 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.971287	0.166938	-1.497652	D(INFLATION(-1))
0.5385	-0.622951	4.321835	-2.692293	C

0.024138	Mean dependent var	0.748800	R-squared
45.48745	S.D. dependent var	0.739496	Adjusted R-squared
9.194085	Akaike info criterion	23.21661	S.E. of regression
9.288381	Schwarz criterion	14553.29	Sum squared resid
80.48398	F-statistic	-131.3142	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)	1.910172	Durbin-Watson stat

ملحق رقم (3) : استقرار السلسلة الزمنية لمتغير عجز الموازنة :

-2.6453	1% Critical Value*	-4.400888	ADF Test Statistic
-1.9530	5% Critical Value		
-1.6218	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(B,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/17 Time: 04:08
Sample(adjusted): 1986 2014
Included observations: 29 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.400888	0.194437	-0.855697	D(B(-1))

-70.09345	Mean dependent var	0.407975	R-squared
1822.094	S.D. dependent var	0.407975	Adjusted R-squared
17.36303	Akaike info criterion	1401.977	S.E. of regression
17.41018	Schwarz criterion	55035081	Sum squared resid
1.852753	Durbin-Watson stat	-250.7639	Log likelihood

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

ملحق رقم (4) : استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الإيرادات العامة :

-2.6486	1% Critical Value*	-6.003636	ADF Test Statistic
-1.9535	5% Critical Value		
-1.6221	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R,3)
Method: Least Squares
Date: 10/19/17 Time: 04:10
Sample(adjusted): 1987 2014
Included observations: 28 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.003636	0.195941	-1.176359	D(R(-1),2)

169.8793	Mean dependent var	0.571299	R-squared
5482.073	S.D. dependent var	0.571299	Adjusted R-squared
19.24442	Akaike info criterion	3589.403	S.E. of regression
19.29200	Schwarz criterion	3.48E+08	Sum squared resid
1.893051	Durbin-Watson stat	-268.4219	Log likelihood

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

ملحق رقم (5) : استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق العام :

-2.6486	1% Critical Value*	-7.406769	ADF Test Statistic
-1.9535	5% Critical Value		
-1.6221	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPEND,3)
Method: Least Squares
Date: 10/18/17 Time: 02:31
Sample(adjusted): 1987 2014
Included observations: 28 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.406769	0.183845	-1.361696	D(EXPEND(-1),2)

140.1221	Mean dependent var	0.669986	R-squared
6049.890	S.D. dependent var	0.669986	Adjusted R-squared
19.17991	Akaike info criterion	3475.471	S.E. of regression
19.22749	Schwarz criterion	3.26E+08	Sum squared resid
2.000364	Durbin-Watson stat	-267.5187	Log likelihood

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

ملحق رقم (6) : يوضح نموذج الانحدار الخطي المتعدد :

Dependent Variable: INFLATION
Method: Least Squares
Date: 10/22/17 Time: 11:59
Sample(adjusted): 1985 2014
Included observations: 30 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 6 iterations

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	0.531572	0.004995	-0.002655	R
0.0100	0.420123	0.006203	-0.002606	B
0.0003	-0.598428	0.005168	-0.003092	EXPENDITURE
0.1375	1.534451	35.05822	53.79513	C
0.0000	6.740308	0.122163	0.823420	AR(1)

53.95667	Mean dependent var	0.725152	R-squared
46.78639	S.D. dependent var	0.681177	Adjusted R-squared
9.536955	Akaike info criterion	26.41767	S.E. of regression
9.770488	Schwarz criterion	17447.33	Sum squared resid
16.48988	F-statistic	-138.0543	Log likelihood
0.000001	Prob(F-statistic)	2.707353	Durbin-Watson stat
.82			Inverted AR Roots

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views

جدول رقم (7) : يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك :

Date: 10/22/17 Time: 12:08				
Sample: 1984 2014				
Included observations: 29				
				Test assumption: Linear deterministic trend in the data
Series: INFLATION R B EXPENDITURE				
Lags interval: 1 to 1				
Hypothesized	1 Percent	5 Percent	Likelihood	
No. of CE(s)	Critical Value	Critical Value	Ratio	Eigenvalue
None **	54.46	47.21	147.8535	0.939505
At most 1 **	35.65	29.68	66.50281	0.861262
At most 2	20.04	15.41	9.223034	0.268129
At most 3	6.65	3.76	0.170672	0.005868
				*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
				L.R. test indicates 2 cointegrating equation(s) at 5% significance level
Unnormalized Cointegrating Coefficients:				
	EXPENDITURE	B	R	INFLATION
	0.000149	-3.26E-05	-0.000160	-0.000418
	0.000610	-0.000797	-0.000539	0.002056
	0.000122	-0.000113	-0.000144	-9.44E-05
	0.000103	-0.000151	-7.03E-05	0.006138
				Normalized Cointegrating Coefficients: 1 Cointegrating Equation(s)
C	EXPENDITURE	B	R	INFLATION
60.40126	-0.355790	0.078045	0.382471	1.000000
	(0.29931)	(0.12986)	(0.31140)	
			-842.7341	Log likelihood
				Normalized Cointegrating Coefficients: 2 Cointegrating Equation(s)
C	EXPENDITURE	B	R	INFLATION

-58.27895	0.031258	-0.198201	0.000000	1.000000
	(0.00819)	(0.05660)		
310.2988	-1.011967	0.722268	1.000000	0.000000
	(0.02973)	(0.20536)		
			-814.0942	Log likelihood
				Normalized Cointegrating Coefficients: 3 Cointegrating Equation(s)
C	EXPENDITURE	B	R	INFLATION
-1678.706	0.177937	0.000000	0.000000	1.000000
	(2.16037)			
6215.311	-1.546482	0.000000	1.000000	0.000000
	(7.90452)			
-8175.655	0.740052	1.000000	0.000000	0.000000
	(10.9167)			
			-809.5680	Log likelihood

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E- views